المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم علم الاجتماع السياسي والعلاقات الدولية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: الفضاء الإقليمي والسياسة الدولية للجزائر

إدارة أرشيف فترة الإستعمار الفرنسي للجزائر

إعداد الطالبة:

لوز رزقية

تحت إشراف:

الأستاذة الدكتورة مسيح الدين تسعديت

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: بن أعلي أمحمد	دكتور	رئيسا
الأستاذة: مسيح الدين تسعديت	أستاذة محاضرة	مقررة
الأستاذ: مقدم سعيد	دكتور	مناقشا

جوان 2013

شكر وتقدير

يسعدني جدا ، بعد الانتهاء من انجاز هذه المذكرة الجامعية

أن أتوجه بالشكر و التقدير الخالصين

للأستاذة **تسعديت مسيح الدين** المشرفة على هذا البحث ، التي لم

تدخر جهدا في توجيهي و إرشادي.

كما لا يفوتني أن أوجه عبارات الشكر و العرفان

إلى الدكتور **أقبال مهني** ، و الدكتور **محمد بونعامة** على توجيهاتهم

القيمة و مساعدتهم الثمينة لتسهيل البحث.

و أوجه شكري إلى كل من أعانني من قريب أو من بعيد

على انجاز هذا البحث من أساتذة و زملاء و أحباب و أصدقاء ،

و لهم مني فائق التقدير.

ملخص المذكرة:

تمتلك كل من فرنسا والجزائر خبرة متفاوتة في إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر (1830 ـ 1962) من حيث تنظيمه وتقنينه وكيفية استغلاله، وطرق التعامل مع المعلومات التي يحتويها. وقد وضعت كلا منهما أطرا للاطلاع عليه، ورسمت حدودا متعلقة ببعض الأرصدة الأرشيفية التي لا يجب إتاحتها للجمهور، والباحثين لأسباب أمنية، وسياسية، وتاريخية، وقانونية.

والواقع أن فرنسا كانت قد أدارت الأرشيف الجزائري أثناء احتلالها للجزائر بنفس الطرق والمناهج والقوانين الموجودة ببلدها. ومع بوادر الاستقلال استبقت فرنسا الأحداث فرحلت كما هائلا من الوثائق، مما أدى إلى تجزئة وبتر وتوزيع الأرصدة الأرشيفية اختراقا للنصوص الدولية المتعلقة بالأرشيف.

وقد طالبت الجزائر بعد الاستقلال باسترجاع الأرشيف المرحل اعتمادا على تلك القوانين التي تم اختراقها من قبل فرنسا. غير أن طبيعة أرشيف الفترة الاستعمارية المجزأ والمقسم بفعل عملية الترحيل أدت إلى صعوبة إدارة هذه الوثائق من الجانبين وخلق نزاع بينهما .

وكانت النتيجة أن أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر وبالرغم من أهميته في كتابة التاريخ بقي حبيس مراكز الأرشيف المتواجدة بفرنسا والجزائر، نتيجة التوظيف السياسي له. وتخلص هذه المذكرة إلى أن الاستغلال العلمي ـ بدلا من التوظيف السياسي ـ قد يخرج البلدين من دائرة النزاع إلى دائرة التعاون بين البلدين في ذات المجال.

الكلمات الدالة:

الأرشيف ـ إدارة الأرشيف ـ الاستعمار الفرنسي ـ الوثائق ـ الفترة الاستعمارية للجزائر ـ الترحيل ـ التجزئة ـ النزاع ـ الاسترجاع ـ الذاكرة ـ التاريخ .

Résumé!

La France et l'Algérie ont deux différentes expériences dans la gestion des archives y compris celle de la période coloniale de l'Algérie (1830-1962) de par son organisation, sa codification et son exploitation, ainsi que le traitement de ses informations. Les deux pays ont mis des règles pour consulter les archives, et ont limité l'accès à certains fonds archivistiques aux publics et aux chercheurs pour des raisons sécuritaires, politiques, historiques et juridiques.

En réalité la France a géré l'archive algérien durant son occupation de l'Algérie de la même manière, méthodes et lois exercées dans l'hexagone. Dès les signes précurseurs de l'Indépendance la France a devancé les événements en procédant par le transfert d'une quantité considérable de documents, ce qui a entrainé à la répartition, l'omission et la distribution des fonds archivistiques, et ce en violation des textes internationaux relatifs aux archives.

A cet effet, l'Algérie après sont indépendance a exhorté la restitution de son archive en se basant sur les lois sus évoqué qui ont été violées par la France. Cependant la nature de l'archive de la période coloniale divisé et réparti en raison du processus de transfert a conduit à une difficulté dans la gestion de ces documents pour les deux parties engendrant ainsi un contentieux.

En conséquence, le résultat avéré était que l'archive de la période coloniale de l'Algérie par la France, et nonobstant son importance dans l'écriture de l'histoire, demeure confiné dans les centres d'archives qui se trouvent dans les deux pays, en raison de son instrumentalisation politique. Ce mémoire conclut que l'exploitation scientifique - au lieu de l'instrumentalisation politique- pourrait permettre aux deux pays de mettre fin à ce contentieux, et ouvrir la porte à la coopération dans ce domaine.

Les mots clés :

Archive-Gestion des archives - la colonisation française- les documents- la période coloniale de l'Algérie- le transfert- la répartition- le contentieux- la restitution - la mémoire- l'histoire.

Abstract

Algeria and France have different experiences in managing the archives of the French colonial period in Algeria from1830to1962, in terms of organization, codification, and the use the contained information. Both of them regulated the access to these archives and put restrictions on some archive collections to the public and researchers, because of security concerns as well as political, legal and historical reasons.

In fact, France managed the Algerian archives during the colonial period with the same rules and codifications that manage the French ones. However, With the early signs of the independence, France transferred huge part of documents, causing their division violating the international texts on archives.

As soon as Algeria gained its independence, it started asking for the transferred archives which have being divided, in order to facilitate its management. The latter was very difficult and led to a conflict between the two states.

Even if the archives about the colonial period are essential for writing history, they are still locked in closed centers either in France or in Algeria because of political purposes.

This research concludes that the scientific use of the archives instead of their political exploitation may end the conflict between the two countries and establish cooperation between them in this field.

Key words: archives, archives management, the French colonization, documents, the French colonial period of Algeria, transfer, division, conflict, restitution, memory, history.

عرض الخطة

مقدمة

الفصل الأول: التسيير الفرنسي لأرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر

المبحث الأول:الأرشيف من خلال التشريع الفرنسي

المبحث الثاني: الاهتمام الفرنسي بتنظيم أرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر

المبحث الثالث: ترحيل فرنسا لأرشيف فترة الاستعمار غداة استقلال الجزائر

الفصل الثاني: تسيير الدولة الجزائرية لأرشيف الفترة الاستعمارية

المبحث الأول: انعكاسات ترحيل أرشيف الفترة الاستعمارية

المبحث الثاني: مكونات الأرصدة الأرشيفية بالجزائر

المبحث الثالث: تسيير الأرشيف وتنظيمه وفقا للتشريع الجزائري

الفصل الثالث:واقع وآفاق إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر

المبحث الأول : طبيعة النزاع الأرشيفي بين الجزائر وفرنسا

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في إدارة النـــزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف

المبحث الثالث : آفاق إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر

خاتمة

قائمة المختصرات

FLN: جبهة التحرير الوطني.

ALN: جيش التحرير الوطني.

ONU: منظمة الأمم المتحدة.

UNESCO: منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة.

SAS: أقسام إدارية خاصة.

SAU: أقسام إدارية حضرية.

OAS: المنظمة العسكرية السرية.

قامت الدولة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر سنة 1830، بالسيطرة على الأرض واستغلال خيراتها وترويض أهلها وطمس شخصيتها وماضيها، إذ اهتمت بأرشيف المستعمر وجعلته من بين أولوياتها الإستراتيجية، فقامت بتسجيل وجمع وتنظيم كل الوثائق التاريخية التي وجدتها والاستيلاء عليها. كما عملت على تكوين أرشيف جديد يخصها، يؤرخ لهذه الفترة فيبرز انجازاتها العسكرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

ومع ظهور بوادر استقلال الجزائر، عجلت فرنسا بترحيل كم هائل من الأرشيف الخاص بالحقبة الاستعمارية والمتعلق بإستراتيجيتها الحربية الاستعمارية التوسعية، وكل ما أنتجته الإدارة الفرنسية بمختلف مؤسساتها، بما فيها المؤسسات ذات الطابع التقني التي تخص المنشآت والمواقع الحساسة، كالمسح الطبوغرافي المتعلق بالحدود أ والمخططات والخرائط المبينة للأراضي الملغمة، بالإضافة إلى الأرشيف الذي استولت عليه والمتعلق بالفترة العثمانية.

وقد اهتمت الجزائر منذ استقلالها سنة 1962، ببناء وتكوين رصيد أرشيفي يضمن التواصل بين ماضيها وحاضرها، ويحافظ على ذاكرتها الرسمية، وذلك من خلال إدارة الأرشيف الذي تركته فرنسا بعد رحيلها، واستعادة جميع الوثائق الموجودة بالخارج، المرتبطة بتاريخ الجزائر.

والواقع أنه بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها أمام أرشيف مبتور ومجزأ وغير قابل للاستغلال، إضافة إلى غياب الموظفين المختصين في هذا الميدان.

ومع مرور الوقت وإدراكا لأهمية الأرشيف، بدأت الجزائر تطالب باستعادة الوثائق التي تم ترحيلها إلى فرنسا وهو ما أدى إلى نزاع في هذا المجال.

أسباب اختيار الموضوع:

مع الاحتفال بمرور خمسين سنة من استقلال الجزائر، صدرت العديد من الكتب على شكل مذكرات لصانعي الثورة التحريرية، تؤرخ كلها لفترة مهمة من تاريخ الجزائر، إلا أن المثير للاهتمام هو احتواؤها على كم هائل من معلومات موثقة وأخرى غير موثقة، ومعلومات متناقضة ومتضاربة، مما شكل محور اهتمامي لمعرفة الأداة أ والوسيلة لتأكيد أ وتفنيد هذه المعلومات والتي تمر حتما عبر الإطلاع على أرشيف الحقبة الاستعمارية.

كما أن متابعة تصريحات وكتابات كل من المدير العام السابق للأرشيف الوطني السيد عبد الكريم بجاجة و المدير العام الحالي السيد عبد المجيد شيخي، أثارت اهتمامي لمعرفة كيفية تعامل كل من فرنسا والجزائر حول أرصدة أرشيفية ترتبط بنفس الفترة والممتدة من 1830 إلى 1962، تنظيما وتسييرا وتقنينا.

إن وجود القنابل المزروعة على الحدود الشرقية والغربية للجزائر (خط شال وموريس) خلال فترة الاستعمار، والتجارب النووية التي تمت بجنوب الجزائر مازالت تحصد ضحايا بسبب غياب الخرائط والمعطيات التي امتنعت فرنسا عن تسليمها إلى الجزائر، مما يشكل اهتماما أخرا ذا طابع إنساني، يبين الدور الذي يلعبه الأرشيف في حماية الإنسان ومحيطه .

الأهمية العلمية والعملية للموضوع :

تكمن الأهمية العلمية للموضوع في ارتباط إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر بمسألة التاريخ والذاكرة التي يجب أن تكتب بأيادي الباحثين الذين يطلبون الحقيقة من خلال حرية الاطلاع على أرشيف الحقبة الاستعمارية الموجود في الجزائر أ وفي فرنسا. مع العلم أن إعادة كتابة التاريخ أ وتصحيحه أ وتنقيحه بشكل موضوعي، لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال الاطلاع على الكنز الهائل من الوثائق والأرصدة الأرشيفية.

أما الأهمية العملية فتبرز من خلال دراسة أرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر كمفتاح لمعرفة الوضعية الاجتماعية، والثقافية، والسياسية، والإدارية، والأمنية، والاقتصادية لبلد رزخ تحت نير الاستعمار لمدة 130 سنة، الشيء الذي يمكن الباحثين في شتى المجالات من جمع المعلومات الضرورية لكتابة التاريخ وانجاز المشاريع المختلفة لتحقيق التنمية في أحسن الأحوال والظروف وفي زمن قياسي وبأقل التكاليف.

الإشكالية:

أدارت فرنسا الأرشيف الجزائري أثناء تواجدها بالجزائر بنفس الطرق والمناهج والقوانين الموجودة بفرنسا، واهتمت بهذا القطاع لأسباب أمنية وسياسية وتاريخية. ومع بوادر الاستقلال استبقت الأحداث فرحلت كما هائلا من الوثائق، أدى إلى تجزئة وبتر وتوزيع الأرصدة الأرشيفية وهو ما يتنافى والنصوص الدولية المتعلقة بالأرشيف. و جعل الجزائر بعد الاستقلال تطالب باسترجاع أرشيفها المرحل اعتمادا على تلك القوانين التي تم اختراقها من قبل فرنسا.

وبين تمسك فرنسا بأحقيتها بذلك الأرشيف، ومطالبة الجزائر باسترجاعه قام النزاع الأرشيفي بين الدولتين، وهنا نتساءل:

هل تؤدي آليات تعامل كل من الجزائر وفرنسا مع أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر إلى إدارة ناجعة تنهي الخلاف بينهما حول ذات الموضوع؟

تساؤلات الدراسة:

كيف تدير فرنسا الأرشيف الخاص بفترة استعمارها للجزائر ؟

ما هي خصائص الإدارة الجزائرية للأرشيف الخاص بفترة الاستعمار الفرنسي للجزائر ؟

هل يمكن أن يؤدي الاستغلال العلمي للأرشيف إلى حل الخلاف القائم بسبب التوظيف السياسي؟

الفرضيات :

1. تزداد إدارة الأرشيف صعوبة، كلما تعلق الأمر بالماضي الاستعماري للدول.
2. كلما ارتبط الأرشيف المرحل بذاكرة الأمم وتاريخها، زادت المطالبة باسترجاعه.
3. كلما اعتبرت الدول بأحقيتها بالأرشيف المشترك، أدى ذلك إلى المزيد من الخلاف حول إدارته.
4. تغليب الاعتبارات السياسية على الأهداف العلمية في إدارة الأرشيف يعمق الخلاف حول تلك الإدارة.

الدراسات السابقة:

لابد من الإشارة هنا إلى رسالة الدكتور أقبال مهني، والتي موضوعها هو **النزاع الجزائري الفرنسي في مجال الأرشيف** ، والذي تطرق من خلال هذه الرسالة إلى ذكر الجوانب التاريخية والقانونية والسياسية التي أدت إلى وجود هذا النزاع، إضافة إلى تشبث كل طرف بموقفه.

فبالنسبة للجزائر ضرورة استعادة واسترجاع الأرشيف لأن هذه الأرصدة تم إنتاجها فوق أرض الجزائر وذلك تطبيقا للأحكام الدولية في هذا الشأن، أما فرنسا فترى أن هذه الأرصدة تم إنتاجها من طرف الدولة الفرنسية وهي مرتبطة بالسيادة ولا يمكن بأي حال التنازل عنها.

كما نذكر رسالة الدكتور محمد بونعامة تحت عنوان **مسألة الأرشيفات المرحلة، دراسة حالة الأرشيف المرحل من الجزائر الى فرنسا** " والتي تطرق فيها بإسهاب إلى إشكالية ترحيل الأرشيف بداية من مقاربة نظرية ومنهجية حول مسألة الأرشيفات المرحلة، والرهانات الجيواستراتيجية لترحيل الأرشيف خلال القرن العشرين، وأثار ترحيل الأرشيف على الأرصدة الأرشيفية، والأرشيف المرحل في خضم تطور الدولة الجزائرية، إلى جانب سياسة فرنسا في ترحيل الأرشيف من الجزائر، مقاربة نقدية وإستشرافية لمسألة الأرشيف المرحل من الجزائر إلى فرنسا.

أما الغاية من هذا البحث فتكمن في التعرف على كيفية إدارة كل من فرنسا والجزائر لأرشيف حقبة هامة من تاريخهما و الممتدة من 1830 إلى 1962، و الصعوبات التي تعترض عمل الباحثين و المؤرخين نظرا للتوظيف السياسي لمحتوياته.

حدود الدراسة:

يمكن تقسيم تاريخ الأرشيف الجزائري إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي :

- مرحلة ما قبل 1830.
- مرحلة الفترة الاستعمارية للجزائر 1830-1962.
- مرحلة ما بعد الاستقلال 1962.

إلا أننا سنهتم في هذا البحث فقط بإدارة الأرشيف الذي تم إنتاجه خلال فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر والممتدة من 1830 إلى 1962.

إن التطرق إلى موضوع الأرشيف الجزائري خلال الفترة الاستعمارية الممتدة من سنة 1830 إلى 1962 هو دراسة لمكونات الوثائق التي تم إنتاجها في الجزائر، وعليه فإننا سنهتم بكل الأرصدة الأرشيفية التي تم إنتاجها من طرف مؤسسات الدولة الجزائرية في العهد العثماني والتي تم الاستيلاء عليها من طرف الدولة الفرنسية عند احتلالها للجزائر، وتم الإبقاء عليها إلى غداة الاستقلال، حيث تم ترحيلها، كما سنهتم بما أنتجته الدولة الفرنسية ومؤسساتها المختلفة العسكرية منها والمدنية خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الوثائق المتعلقة بالثورة التحريرية والتي تم إنتاجها من طرف المؤسسات المدنية والعسكرية لجبهة التحرير الوطني.

وعليه سنستثني من دراستنا كل الوثائق التي تم إنتاجها بعد استقلال الجزائر.

كما أن دراسة إدارة أرشيف الفترة الإستعمارية للجزائر سيكون حول كيفية تعامل كلا من فرنسا والجزائر مع الأرصدة الأرشيفية المنتجة خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1962، مركزين في ذلك على الجانب التنظيمي والقانوني والسياسي، دون التطرق إلى الجانب الفني المرتبط أساسا بتقنيات حفظ وترتيب وترميم وإتلاف الوثائق الأرشيفية.

الإطار المنهجي للدراسة:

في إطار تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة، وللإحاطة بإدارة أرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر من طرف كل من الجزائر وفرنسا وتحديد كيفية تنظيم وتسيير وتقنين هذا القطاع في كل من الدولتين والتطرق إلى النزاع الحادث في هذا المجال، تم اعتماد المناهج الآتية:

الوصف [1] كخطوة من خطوات البحث إلى حد بعيد كان معتمدا لتجميع الحقائق والمعلومات حول كيفية تعامل كل من فرنسا والجزائر مع أرشيف الحقبة الاستعمارية الممتدة من 1830 إلى 1962، وتحديد طبيعة الوثائق وأبعادها وتحليلها للوصول إلى تفسير مناسب يعيننا على الوصول لوصف علمي متكامل، لمعرفة أسباب وجود اختلاف في كيفية إدارة الأرشيف المرتبط بنفس الحقبة

الاقتراب التاريخي: يهمنا في رصد مختلف المحطات التي تم الوقوف عندها لاسيما أن البحث يرتكز على دراسة إدارة أرشيف الحقبة الاستعمارية التي مرت عبر مرحلتين تاريخيتين تميزت الأولى بإنفراد الدولة الفرنسية في تسيير هذا الأرشيف في الفترة الممتدة بين 1830 إلى 1962 والثانية تميزت في الاشتراك في إدارته بين فرنسا والجزائر والذي مثل منعطفا في نشوء نزاعا حوله.

الاقتراب القانوني:بحكم اعتماد هذه الدراسة على النصوص القانونية والتنظيمية الصادرة في مجال الأرشيف، علما أن هذه القوانين تعبر عن الإرادة السياسية للدول، كما يتم التطرق إلى مدى احترام كل من الجزائر وفرنسا لقواعد القانون الدولي في هذا المجال.

المنهج المقارن: من خلاله سنتعرف على وجهتي النظر المختلفتين، حول استمرار الدولة الفرنسية في حيازتها على الأرشيف المرحل وتشبث الجزائر بحقها في استعادته وبالتالي الوصول إلى مدى موضوعية هذه الحجج .

كما تم الاعتماد على المقابلة [2] باعتبارها إحدى أدوات البحث الاجتماعي في جمع البيانات عن طريق اللقاءات مع الفاعلين وذوي الاختصاص.

---

[1] قرافيتز مادلين Madeleine Grawitz: **مناهج العلوم الاجتماعية ، منطق البحث في العلوم الاجتماعية**،(ترجمة الدكتور سام عمار)طبعة أولى، مركز عربي للتعريب والتجربة والتأليف والنشر، دمشق، 1993، ص10.

[2] مصباح عامر: **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008،ص137-146.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا عدة عوائق لانجاز هذه المذكرة وتعود أساسا إلى موضوع البحث الذي يتطلب الحصول على معلومات كمية من المركز الوطني للأرشيف من جهة والأرصدة الأرشيفية الموجودة بفرنسا من جهة أخرى، حيث أن الولوج إلى المركز الوطني للأرشيف يخضع إلى شروط صارمة يمنع فيها التصوير أ والتسجيل، وهو ما يتطلب جهدا معتبرا .

أما الأرشيف الموجود بفرنسا خاصة بإكس أون بروفانس، فكل المعلومات الواردة في هذا البحث تم استقاؤها من الموقع الرسمي للأرشيف بفرنسا، وبعض الكتب والدراسات التي كتبت باللغة الفرنسية والتي تتطلب ترجمتها إلى اللغة العربية نظرا لغياب المراجع بهذه اللغة.

التفصيل المنهجي:

لقد قسم البحث إلى ثلاثة فصول، يحتوي كل فصل على ثلاثة مباحث:

يتم التطرق في الفصل الأول إلى الكيفية التي تعاملت بها فرنسا مع الأرصدة الأرشيفية للجزائر بداية من اهتمامها بهذا القطاع منذ احتلالها للجزائر سنة 1830، تشريعا وتنظيما واستغلالا ووصولا إلى ترحيل كم هائل منه إلى فرنسا.

بينما الفصل الثاني فيتناول الإدارة الجزائرية لأرشيف الفترة الاستعمارية حيث يتم التعرف على اهتمام الدولة الجزائرية بهذا القطاع الحساس من خلال التشريع والتنظيم، معرجين على طبيعة ومحتوى الأرصدة الأرشيفية الموجودة بالجزائر، وصعوبة إدارتها نظرا للانعكاسات الناتجة عن عملية الترحيل غداة الاستقلال.

أما الفصل الثالث فيشمل واقع إدارة أرشيف الحقبة الاستعمارية معرجين على طبيعة النزاع الأرشيفي بين الجزائر وفرنسا والعوامل المؤثرة في إدارته، ليتم في الأخير التوصل إلى آفاق إدارة ناجعة لهذا الأرشيف، قائمة على استغلال علمي وموضوعي لمحتوياته.

الفصل الأول :

التسيير الفرنسي لأرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر

عملت فرنسا على إدارة أرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر بالشكل الذي يحقق أهدافها ويمجد ماضيها، ويؤرخ لمنجزاتها في شتى الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، فاهتمت بتقنينه وتنظيم المؤسسات المكلفة بتسييره.

وتبرز جليا الأهمية التي أولتها الإدارة الفرنسية للوثائق التي تم إنتاجها إبان فترة احتلالها للجزائر،إذ قامت بعمليات منظمة واستباقية لترحيل الأرصدة الأرشيفية غداة استقلال الجزائر في سنتي 1961و1962.

المبحث الأول:الأرشيف من خلال التشريع الفرنسي

تعتبر فرنسا من بين الدول الأكثر تطورا في مجال إدارة وتسيير الأرشيف في العالم بحيث اهتمت بهذا المجال منذ القدم، فاصدرت قوانين وتشريعات لحفظه وحمايته والإطلاع عليه وتنظيمه على المستويين المركزي والمحلي.

المطلب الأول : ميلاد وتطور الأرشيف الفرنسي

يعتبر الأرشيف ظاهرة قديمة، كما هو الشأن بالنسبة لإنشاء دور لحفظ الأرشيف أو مصالح الأرشيف، بالفعل فالتعليمات الصادرة في مجال الأرشيف سيما في الدول الأوروبية لا يمكن إحصاؤها سواء في العصر الوسيط أو الحديث [1].

وبهدف تلبية متطلبات واحتياجات الدولة الحديثة، تم إنشاء مؤسسة بكل مصالحها مكلفة بتنظيم واستعمال الوثائق تحت إشراف علماء ومؤرخين، إذ ازدادت الحاجة للإطلاع على الوثائق الأرشيفية مع ظهور علوم جديدة تدعى الديبلوماتيك La Diplomatique على يد دوم مابيون Dom Mabillon [2] في فرنسا سنة 1681، وتبع ذلك تأسيس ديوان المواثيق Cabinet des Chartes سنة 1769، أكبر مؤسسة للأرشيف التاريخي في العالم، مكلفة بنسخ كل الوثائق الأرشيفية المتواجدة في فرنسا وبالخارج، خاصة الوثائق التي تهم تاريخ فرنسا بهدف جمعه وحفظه على مستوى المكتبة الملكية، والمهمة كانت صعبة [3].

---

[1]Delmas,Bruno : « Naissance et renaissance de l'archivistique française »_, la gazette des archives, les archives en France. Numéro réalisé conjointement par l'association des archivistes français et le conseil international des archives n° 204. Paris2007,pp5-32.p5

[2] **Dom Jean Mabillon :**ولد في 23 نوفمبر 1632 بفرنسا وتوفي في 27 ديسمبر 1707، وهو عالم ومؤرخ فرنسي.

[3] Delmas, Bruno:Ibid, p6.

الجدير بالذكر أن الاهتمام بالأرشيف في فرنسا تم بنفس الطرق المتداولة سابقا والمطبقة من طرف ديوان الميثاق، حيث قسمت الوثائق حسب طبيعتها وموضوعها واستعمالاتها (إدارية، عقارية، تاريخية.....)

مع بداية القرن التاسع عشر، أصبحت هناك طريقتين لتسيير الأرشيف : الأولى وهي الطريقة المعمول بها سابقا، أما الطريقة الثانية فتعتمد على سياسة انتقائية للتوثيق [1]، علما أن الهدف والغاية التي تسعى إليها فرنسا من وراء جمع وتنظيم هذا الكم الهائل من الوثائق هو كتابة تاريخها.

كان للثورة الفرنسية وقيام الجمهورية الأولى الفضل في ترسيم فكرة الأرشيف الحديث إذ لعبت دورا في ترسيم قانون الأرشيف الوطني سنة 1790، ووضعت نظاما للأرشيف الوطني والمحلي سنة1794، وقد عين قاستون كاميس Armand-Gaston Camus [2] أرشيفي محنك منذ سنة 1789 على رأس مصلحة الأرشيف المنشأة من طرف المجلس التأسيسي في 1787، وذلك لمدة ستة سنوات، فالقانون الجديد كرس مبدأ مركزية الأرشيف لكل الجمهورية [3].

وتجدر الإشارة إلى أن فرنسا كانت حريصة على حماية أرشيف مستعمراتها، خاصة بعدما أتلفت كميات معتبرة من الأرشيف في حريق 1787، إذ قرر نابليون بونابرت Napoleon Bonaparte [4] بعد هذه الحادثة قامت باعتماد مركزية تسيير الأرشيف الخاص بالأقاليم الملحقة بعد ترحيلها، والعمل بالتالي بمبدأ تسيير وإدارة المستعمرات والاستيلاء على أرشيفها, كما تم في هذا السياق ترحيل كل الأرشيف المتعلق بممتلكات الفاتيكان (الذي يمثل السلطة الروحية لأوروبا)إلى باريس سنة 1810 قصد التصرف في عقود الملكية الخاصة بها، وهي نفس الطريقة التي انتهجت في هذا الإطار مع الدول والأقاليم الملحقة بفرنسا.

إن الاهتمام بالأرشيف في فرنسا كان لدوافع سياسية وتنظيمية، من أجل السيطرة على جزء كبير من القارة الأوروبية، باستغلاله بما يحقق هذا الهدف [5].

---

[1] Delmas. Bruno :Op.Cit, p6.

[2] **Armand-Gaston Camus** :ولد في 2 أفريل 1740 بباريس وتوفي في 2 نوفمبر 1804، محامي ورجل سياسة فرنسي ، مارس مهامه خلال الثورة، وعين بعدها كأرشيفي في لجنة الأرشيف على مستوى المجلس التأسيسي سنة 1789، إذ يعتبر من بين مؤسسي الأرشيف الوطني.

[3] Santoni.Pierre : **La naissance des archives publiques**. Revue la Gazette des archives n°146-47.Paris,1989,p199

[4] **Napoleon Bonaparte**: ولد في 15 اوت 1769 بقبرص كانت تابعة لمملكة فرنسا، وتوفي في 5 ماي 1821 في المملكة المتحدة، وهو أول إمبراطور لفرنسا.

[5] سالم عبود الألوسي، محمد محجوب مالك: **الأرشيف تاريخه وأصنافه وإدارته**، بغداد، دار الحرية للطباعة، الطبعة الأولى، 1979، ص17.

و كان نابليون بونابرت طموحا في لم شمل الوثائق الفرنسية ليجعل من الأرشيف الوطني الفرنسي أرشيفا لأوربا عامة، فضم وثائق من إسبانيا وبلجيكا وألمانيا والفاتيكان، وكما عملت الثورة الفرنسية التي قضت على الإقطاع في فرنسا على توحيد الأرشيفات التي بلغت في باريس وحدها ما يقارب 405 مركزا سنة 1770، وأسس الأرشيف الوطني وبذلك لم تصبح دور الوثائق مستودعا للحجج القضائية فحسب كما كانت من قبل بل أصبحت أيضا مركزا للدراسات التاريخية ومرجعا للبحوث العلمية [1].

لقد اهتمت الدولة الفرنسية بالأرشيف فوق أراضيها وعلى مستوى مستعمراتها، حيث جعلته من بين أولوياتها الإستراتيجية، فعملت على تكوين الأرشيفيين والمختصين في هذا المجال مع إرسالهم إلى مستعمراتها لتسجيل وجمع وتنظيم كل الوثائق التاريخية المتواجدة على مستوى الأراضي المستعمرة والاستيلاء عليها.

كما أن إنتاج وثائق إدارية مرتبطة بقطاعات نشاط الدولة الفرنسية جعلتها تنظم هذا القطاع بالشكل الذي يسهل الوصول إليه عند الضرورة، ومن بين الاستراتيجيات والسياسات المتخذة من طرف الدولة الفرنسية هو الترحيل المسبق للأرشيف قبل استقلال الدول المستعمرة.

المطلب الثاني : تنظيم الأرشيف في فرنسا والتشريع له

ارتبط تنظيم الأرشيف في فرنسا بتطور أهميته، وقد مر عبر عدة مراحل شكلت كل مرحلة منعطفا جديدا لإنشاء وتنظيم مؤسسات الأرشيف .

الفرع الأول: تطور تنظيم الأرشيف في فرنسا

تعتبر فرنسا من بين أولى الدول في العالم التي اهتمت بالتشريع في مجال الأرشيف ففي 29 جويلية 1787 أنشأت على مستوى المجلس الوطني التأسيسي مصلحة للأرشيف، وبموجب المرسوم المؤرخ في 7 سبتمبر1790 تم تسمية هذه المصلحة بالأرشيف الوطني، بهدف ضمان حفظ الوثائق المنتجة من طرف المؤسسات حديثة النشأة على مستواها من جهه، وللتكفل بأرصدة الإدارات المنشأة قديما والمسجلة كملك وطني من جهة أخرى.

[1]. سالم عبود الألوسي، محمد محجوب مالك: المكان نفسه.

و قد وضعت كل مراكز حفظ الأرشيف وفقا للمرسوم المؤرخ في 2 نوفمبر1793 تحت سلطة وحيدة هي أرشيف الجمهورية، ليصدر في 25 جوان 1794 القانون 7 مسيدور (Messidor)[1]، الذي حدد تنظيما إداريا للأرشيف يعتمد على ثلاث مبادئ أساسية هي:

- مركزية أرشيف الأمة،
- حرية إطلاع الجمهور على الأرشيف،
- إنشاء شبكة وطنية للأرشيف.

والواقع أنه الى غاية سنة 1984 كان اعتماد الفصل بين الأرشيف الوطني وشبكة الأرشيف المحلية ضمن (المقاطعات، البلديات وأرشيف الصحة) .

فالأرشيف الوطني كان يمثل مؤسسة دولة تحت وصاية عدة وزارات تداولت عليه إلى غاية 1870 حيث وضع تحت إشراف وزارة العدل، ليحدد مقره سنة 1880 إلى مستوى فندق سوبيس (Soubisse) حيث ما يزال إلى يومنا هذا، أما الأرشيف المحلي فوضع تحت سلطة مكتب على مستوى وزارة الداخلية.

أنشأت سنة 1897 مديرية الأرشيف، التي أصبحت تدعى سنة 1936 بمديرية أرشيف فرنسا، ووضعت تحت وصاية وزارة الثقافة سنة 1959.

إن المرسوم المؤرخ في 23 فيفري 1897 وضع مديرية الأرشيف تحت وصاية المحافظ العام للأرشيف الوطني، أما المصالح المحلية والبلديات والصحة التي كانت تحت وصاية وزارة الداخلية، أصبحت وفقا للمرسوم المؤرخ في 21 مارس 1884 تحت سلطة وزير العدل.

وبموجب المرسوم المؤرخ في 28 ديسمبر 1936 أصبحت تدعى رسميا مديرية أرشيف فرنسا .

وفقا للمرسوم رقم 45ـ1889 المؤرخ في 18 أوت 1945 المتضمن تنظيم المديرية العامة للفنون واللغات، ضلت المديرية العامة للأرشيف تحت وصاية وزارة التربية الوطنية، إلى غاية إنشاء وزارة الشؤون الثقافية وفقا للمرسوم 59ـ212 المؤرخ في 03 فيفري 1959.

وقد ميز التشريع الفرنسي في مجال تنظيم مؤسسات الأرشيف بين أرشيف مصالح الدولة وأرشيف الجماعات الإقليمية[2].

[1]Santoni Pierre :Op.cit,p199.
[2]Bastien,Hervé : **Droit des archives** ,Paris, Direction des Archives de France , la documentation française,1996, p15

أولا:تسيير الأرشيف على مستوى مصالح الدولة :

إن مهمة تسيير الأرشيف على مستوى مصالح الدولة تتم على مستوى كل من مديرية الأرشيف بفرنسا وكذا مصالح الأرشيف الوطني، كما يمكن أن تتوفر الدولة على مصالح أخرى تكلف بهذه المهمة ، وتجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أنه تم تنصيب لجان على مستوى الوزارات من أجل كتابة التاريخ الإداري .

1/**مديرية الأرشيف بفرنسا:**لقد خولت المادة الأولى من المرسوم 79- 1037 المؤرخ في 3 ديسمبر 1979 [1] للمديرية العامة لأرشيف فرنسا كل الصلاحيات المذكورة في القانون المؤرخ في 3 يناير سنة 1979 المتعلق بإدارة الأرشيف، ما عدا تلك الخاصة بأرشيفات وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع والمصالح والمؤسسات الموجودة تحت وصايتهما.

لقد تم تعديل وتتميم تنظيم مديرية الأرشيف بفرنسا بموجب القرار المؤرخ في 19 فبراير سنة 1988 والذي عدل وتمم بدوره بموجب القرارات التالية :

- القرار المؤرخ في 21 يناير سنة 1988 المتضمن إنشاء المجلس الأعلى للأرشيف،
- القرار المؤرخ في 28 ديسمبر 1992 المحدد لمهام وتنظيم المفتشية العامة لأرشيف فرنسا،
- القرار المؤرخ في 11 أبريل سنة 1996 المتضمن إنشاء وتكوين لجنة النظافة والأمن .

و ابتداء من سنة 2009، حولت إلى **مصلحة وزارية مشتركة** تابعة للمديرية العامة **للأملاك** تحت وصاية وزارة الثقافة، وذلك بعد صدور المرسوم 09-1339 المؤرخ في 11 نوفمبر 2009 ، والمتضمن إنشاء المديرية العامة **للأملاك** .

2/الأرشيف الوطني: الذي يعتبر مؤسسة على مستوى المجلس الوطني التأسيسي حيث تم فصله عن باقي الأرشيفات وأصبح يدخل ضمن اختصاص المفتشية العامة لأرشيف فرنسا طبقا لأحكام القرار المؤرخ في 28 ديسمبر 1992 والمذكور أعلاه، وبالتالي هو بذلك لا يملك الشخصية المعنوية المستقلة عن الدولة .

وقد نصت الفقرة 1 من المادة 5 من المرسوم رقم 79-1037 على مكونات الأرشيف الوطني المتمثلة في مجموع الأرصدة المركزية للدولة والمسيرة من طرف مديرية أرشيف فرنسا مهما كان مكان إصدار الأرصدة.وتتمثل مصالح الأرشيف الوطني في:

مركز الأرشيف المعاصر فونتان بلو fontaine bleu.

[1] http://www. Legifrance.gouv.fr/AffichCod.do ? consulté le 5décembre 2012.

مستودع مركزي الميكروفيلم إسبيران Espeyran.

مصلحة الأرشيف لماوراء البحار بإكس أون بروفانس Aix en Provaince.

مركز أرشيف عالم العمال بروبى Roubaix.

دار المستقبل لذاكرة الجمهورية الخامسة، والتي تم تدشينها سنة 1998 بريمس Reims.

3/ المصالح الأخرى لأرشيف الدولة:

إن مصالح الأرشيف لكل من وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الدفاع كانت تتمتع منذ النظام القديم باستقلالية تامة كما هو مكرس في المادة 1 من المرسوم رقم 79-1037، في هذا الإطار خول المشرع للمصالح المركزية للإدارات العمومية في ظل الشروط المحددة وبناء على قرار مشترك بين الوزير المكلف بالثقافة والوزير المختص، حق الاستفادة من الاستقلالية في مجال تسيير أرشيف مصالحها المركزية والمؤسسات الموضوعة تحت سلطتها [1].

4/اللجان المكلفة بكتابة تاريخ الوزارات: اهتمت الدولة الفرنسية بكتابة التاريخ الإداري لمختلف القطاعات الوزارية، لما له من أهمية في رصد التطورات والإنجازات في مختلف الحقب الزمنية، فأنشأت لجان مكلفة بكتابة التاريخ بمختلف الوزارات [2]، نذكر على سبيل المثال:

- القرار المؤرخ في 4 ديسمبر 1992 المتضمن إنشاء لجنة مكلفة بكتابة التاريخ الاقتصادي والمالي ، المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 17 ديسمبر 1992.

- القرار المؤرخ في 11 مارس 1993 المتضمن إنشاء لجنة مكلفة بكتابة التاريخ على مستوى وزارة الثقافة ، المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 20 مارس 1993.

- القرار المؤرخ في 23 فيفري 1995 المتضمن إنشاء لجنة مكلفة بكتابة التاريخ للقطاع الفلاحي ، المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 03 مارس 1995.

- القرار المؤرخ في 9 ماي 1995 المتضمن إنشاء لجنة مكلفة بكتابة التاريخ في مجال النقل والتجهيز والسكن ، المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 13 ماي 1995.

- القرار المؤرخ في 5 مارس 1996 المتضمن إنشاء لجنة مكلفة بكتابة تاريخ الإدارة المكلفة بالعمل بالتشغيل، المنشور في الجريدة الرسمية المؤرخة في 15 مارس 1992.

[1] Bastien,Hervé :Op.cit, p18
[2] Bastien,Hervé :Ibidem.

ثانيا: تسيير الأرشيف على مستوى الجماعات الإقليمية:

يتضمن أرشيف الجماعات الإقليمية على الأرشيف البلدي وأرشيف المقاطعات ي والأرشيف الجهوي، بالإضافة الى أرشيف ما وراء البحار [1].

1/ الأرشيف البلدي:

إن القانون المؤرخ في 5 أفريل 1884 المتضمن مصاريف حفظ الأرشيف البلدي، يضع على عاتق البلديات مسؤولية تسيير وحفظ سجل القرارات الإدارية المحلية، وهي نفقة إجبارية.

2/ أرشيف المقاطعات:

أنشأ أرشيف المقاطعات بموجب القانون المؤرخ في 26 نوفمبر 1796، وضع هذا الأرشيف تحت سلطة الحاكم préfet .

إن تطبيق اللامركزية في فرنسا كان له الأثر المباشر على التنظيم الإداري للوثائق الأرشيفية، فطبقا للقانون رقم 83-663 المؤرخ في 22 جويلية سنة 1983 تم توزيع اختصاصات الدولة وجماعاتها الإقليمية (البلديات والمقاطعات)، وكانت من نتائج هذا التعديل تحويل مسؤولية إدارة الوثائق الأرشيفية إلى رؤساء المجالس الإقليمية بعد أن كانت تحت المسؤولية الإدارية للحاكم باعتباره ممثلا للدولة [2].

وعملا بأحكام المادة 07 من المرسوم 97-1037، يعتبر مدير أرشيف المقاطعات موظف دولة موضوع تحت سلطة المجلس الوطني ، ويكلف بممارسة مهام مراقبة الأرشيف الجاري والوسيط المنتج من طرف المصالح اللامركزية تحت سلطة الحاكم ، كما يؤدي مهمة الرقابة العلمية والتقنية على أرشيف الجماعات المحلية الواقعة في إطار نطاقه الجغرافي.

عرف مدير أرشيف المقاطعات عدة تسميات من خلال النصوص التشريعية الصادرة بشأنه، إذ كان يدعى أرشيفي رئيس بناء على المرسوم المؤرخ في 7 مارس 1940، ثم مدير مصالح الأرشيف بموجب المرسوم 57-1173 المؤرخ في 17 أكتوبر 1957، ووفقا للمرسوم رقم 90-492 المؤرخ في 13 جوان 1990 تم تكريس تسمية مدير أرشيف المقاطعات.

3/ الأرشيف الجهوي:

منذ صدور القانون 90-1067 المؤرخ في 28 نوفمبر 1990 الذي عدل القانون المؤرخ في 22 نوفمبر 1983 تم التقليص من مفهوم الأرشيف الجهوي، إذ يقتصر على الأرشيف المنتج على مستوى المصالح

[1] Bastien,Hervé :Ibid.p20

[2] محمد صابر عرب:" نحو قانون موحد للوثائق العربية"، مجلة الوثائق العربية، العدد 25،صنعاء،2005، ص ص 45-57، ص 51.

التابعة للمجالس الجهوية، كما يمكن للمصالح الجهوية حفظ أرشيفها بنفسها على أن تقوم بإنشاء مصالح مختصة على مستواها، أو إحالتها على مصالح الأرشيف المحلي عن طريق عقد اتفاقية بهذا الخصوص.

4/ الأرشيف ما وراء البحار:

يتمثل في أربعة أقسام إدارية رينيون Reunion، مارتينيك Martinique، كوادلوب Guadeloupe ، قيان Guyane.

وقد حدد القانون المؤرخ في 19 مارس 1946 المهام الممارسة من طرف مصالح هذه الأقسام، إذ تتمتع بنفس الصلاحيات المخولة لمصالح الأرشيف المحلية على المستوى المركزي [1].

الفرع الثاني: مفهوم الأرشيف وأنواعه في التشريع الفرنسي

1/ تعريف الأرشيف وأنواعه:

تمت المصادقة على القانون الفرنسي للأرشيف سنة 1979، والذي أدمج في قانون التراث، وعرف الأرشيف في المادة الأولى من القانون رقم 79-18 المؤرخ في 3 جانفي سنة 1979 كما يلي : "الأرشيف هو مجموعة الوثائق، مهما كان تاريخها، شكلها ووسائطها المادية، المنتجة أو المستلمة من كل شخص مادي أو معنوي، وكل مصلحة، هيئة عمومية أو خاصة، في إطار ممارسة نشاطهم [2].

من منظور هذا القانون الأرشيف يشكل مجموعة الوثائق مهما كان تاريخها وشكلها أو سندها المادي، أنتجت أو تم التحصل عليها من أي شخص مادي أو معنوي أو من كل مصلحة أو هيئات عمومية أو خاصة أثناء تأدية مهامهم، وتتمثل الغاية من عملية حفظ هذه الوثائق في تكوين أرصدة أرشيفية تكون في فائدة الصالح العام ولحاجيات التسيير والبحث العلمي لإثبات حقوق الأشخاص والحفاظ على التراث الوطني.

وفي 15 جويلية 2008 صدر قانون جديد للأرشيف تم فيه تقليص المدد المحددة للإطلاع على العديد من الوثائق، كما تم تحيين المواد المتعلقة بقانون التراث.

قدم قانون التراث تعريفا شاملا للأرشيف، حيث لم يقم بالربط بين الأرصدة الإدارية والأرصدة التاريخية، كما تم التمييز في التشريع الفرنسي بين الأرشيف العام والخاص ، حيث عرفت المادة 211 الفقرة 4 الأرشيف العام على أنه" الوثائق المنتجة من المصالح العمومية للدولة والجماعات المحلية

[1] Bastien.Herve :Op.cit,p22.
[2] http://www..archivesdefrance.culture.gouv.fr/ consulté le 15 novembre 2012.

والهيئات العمومية عند أداء مهامها، وكذا وثائق الأشخاص المعنويين الخاضعين للقانون العام أو القانون الخاص المكلفين بتأدية نفس المهام، إن قرارات ووثائق المجالس الشعبية تبقى خاضعة لأحكام الأمر 58ـ1100 المؤرخ في 1958 المتعلق بسير المجالس الشعبية

أما تعريف الأرشيف الخاص فقد جاء في المادة 212 الفقرة 4 كما يلي " مجموع الوثائق المنصوص عليها في المادة الأولى والتي لا تدخل في إطار تطبيق المادة 211 الفقرة4".

إن المبادئ والتقنيات المتعلقة بإدارة الأرشيف تخضع لضوابط مرتبطة بعلوم الإعلام والأرشيف.

والمفهومان الأساسيان في هذا الإطار يتمثلان في :

ـ **مبدأ احترام الأرصدة**، الذي يتطلب التعامل مع الوثائق بالنظر لمصدرها وليس لموضوعها، وهو ما يعني تصنيفها وجردها دون إغفال اتصالها بالمصدر أو الكيان الذي أنتجها .

ـ **نظرية الأعمار الثلاثة** [1].

2/نظرية الأعمار الثلاثة: هذه النظرية مكرسة في القانون الفرنسي بموجب المرسوم رقم 79ـ1037 المؤرخ 3 ديسمبر 1979, حيث يتم تعريف الأرشيف وفقا لثلاث مراحل في دورة حياته من نشأته إلى غاية تحديد المصير النهائي له إما بالحذف أو الحفظ النهائي وهي الأرشيف الجاري، الوسيط والنهائي [2].

- **الأرشيف الجاري أو الحي:** ويسمى أيضا أرشيف الجيل الأول، وهي الوثائق المنتجة يوميا أو ذات الصياغة الحديثة العهد في مختلف الهيئات والمؤسسات، والتي مازالت مصالحها تستعملها وتطالعها يوميا عند الحاجة.

فعلى سبيل المثال هناك شؤون في طور البحث أو ملفات لم يتم دراستها، أو شؤون مازالت في انتظار الحسم، وملفات تم تصنيفها على مستوى الموظفين حيث ما زالت في إطار التحليل أو على مستوى الأمانات وملفات الموظفين، وتحفظ هذه الوثائق في محلات المصالح المنتجة لها ولا تتجاوز مدة حفظها الأربع سنوات وفي حالات أخرى استثنائية يمكن حفظ هذه الوثائق لأكثر من خمس سنوات مثلا بالنسبة للملفات الإدارية للمستخدمين أو الموظفين إذ يمكن حفظها على مستوى المصالح المعنية لمدة 40 سنة وهو الحد الأكبر للمسار الوظيفي أو المهني.

---

[1] نظرية الأعمار الثلاثة مقاربة عامة لحياة الأرشيف، ظهرت هذه الفكرة لأول مرة خلال اجتماع لجنة هوفر commission Hoover المنشأة من طرف رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ترومان Thruman سنة 1947،للتفكير في مصير الكم الهائل من الأرشيف الإداري المنتج خلال الحرب العالمية الثانية، واستنادا على تقرير اللجنة تم تكريس هذا المفهوم الجديد من طرف تيودور شيلينبيرق Thodore Schellenberg في كتابه بعنوان" Principles and Techniques" سنة 1956 بالولايات المتحدة الأمريكية، وبعدها تم اعتماد هذه المقاربة في كل الدول المتطورة.

[2] Stéphanie. Roussel : « Principes de la collecte des archives en France et perspectives d'évolution » Stage technique international d'archives , Lundi 4 avril 2011, sur cite http //..www.archivesdefrance.culture.gouv.fr/ /static/488. forma pdf , consulté le 20 Mars 2013.

- **الأرشيـــف الوسيط:** ويسمى أيضا أرشيف الجيل الثاني، لهذا النوع من الأرشيف أهمية بالغة، إذ يتألف من مجموعة الوثائق المنتجة أو المستلمة أو المحفوظة من طرف مختلف هيئات النشاط الوطني، أو المحفوظة لديها، أو الوثائق التي فاقت مدة وجودها خمس سنوات والتي يجري الإطلاع عليها من حين لآخر وهي أكثر الوثائق حجما مما يجعلها على وجه الخصوص أكبر مصدر انشغال بالنسبة للمكلفين بحفظها لأنها تطرح مشكل الصيانة، علاوة على مشاكل التصنيف والحفظ بسبب التراكم المكثف وبطرق مختلفة ويمكن حفظها في مبنى معد خصيصا لهذا النوع من الأرشيف، كما يمكن دفعه إلى مصلحة الأرشيف في المؤسسة لمدة تتراوح من عشر (10)إلى خمس عشر(15) سنة.

- **الأرشيـــف النهائي:** ويطلق عليه الأرشيف التاريخي أو أرشيف الجيل الثالث، يتكون من الوثائق التي تفوق مدة وجودها الخمس عشر (15) سنة، والتي أصبحت غير ضرورية لسير شؤون المصالح، ويتم دفعها إلزاميا إلى مصلحة الأرشيف.

ولا يحق حذف الوثائق المفتقرة إلى قيمة الأرشيف إلا بتسريح مكتوب صادر عن مؤسسة الأرشيف الوطني.وتتميز هذه المرحلة بانتهاء القيمة الإدارية لبعض الوثائق فتصبح عديمة القيمة سواء كانت تاريخية، أو سياسية، أو ثقافية، أو اقتصادية، أو علمية ،حيث يتم حذفها بإتباع الطرق المستعملة للحذف أو الإقصاء، تظهر في المقابل قيمة تاريخية لوثائق أخرى حيث يتقرر حفظها نهائيا في ظروف ملائمة بما يسهل استخدامها بعد عملية المعالجة العلمية لهذه الوثائق، فهي تعد إرثا ثقافيا وذاكرة للأمة.

المبحث الثاني: الاهتمام الفرنسي بتنظيم أرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر

كان للثورة الفرنسية الأثر الإيجابي في إنشاء نظام مركزي لتنظيم وتسيير الأرشيف [1]، كما تبع ذلك الاهتمام بأرشيف مختلف مؤسسات الدولة بعد ما توسعت رقعة التكفل بكل أصناف الأرشيف بما فيها الأرشيف غير الحكومي [2].

ترجع العلاقة التي تربط فرنسا بالأرشيف إلى قرون مضت إلى زمن الثورة وهي ذات طابع سيادي ينبع من سياسة فرنسا وحلمها المتمثل في الهيمنة على كامل القارة الأفريقية وإلحاقها كمستعمرة

[1] Pomiane, Krzysztof **. Les archives, Du trésor des chartes au Caran dans les lieux de mémoire**, volume 3, Paris, Gallimard,1992, p.164.233.

[2] استفاد المجلس الشعبي الفرنسي سنة 1789 بمصلحة للأرشيف وفي 4 أ وت من سنة 1789 تم تأميم أرشيف العدالة والكنيسة والتنظيمات الدينية وإدارة الأقاليم التي أصبحت ملكا للأمة، حيث صدر في 1790 مرسوم يوحد كل مراكز الأرشيف ووضعها تحت وصاية مصلحة وحدة.

فرنسية واحدة، بعد توحيدها بالقضاء على الحدود، وانطلاقا من الاعتبارات التي كانت تشكل النقطة المحورية في سياسة فرنسا حيال الأرشيف الجزائري فإنه كان من المسلم به أن تستحوذ عليه، بالنظر للرهانات التراثية والتاريخية التي يحويها.

المطلب الأول: التنظيم الفرنسي للأرشيف بالجزائر

بعد احتلال فرنسا للجزائر وتسلم مفاتيح المدينة، بما فيها دار الإمارة (القصبة) والخزينة العامة أتلفت العديد من الوثائق بالحرق أو الإهمال طيلة خمس سنوات [1] امتدت من 1830 إلى 1835، كما استولت الإدارة الفرنسية على العديد من الوثائق واحتفظت بها لأهميتها باعتبارها وسائل تسهل العملية العسكرية المتمثلة في إخماد الثورات، والاستيلاء على الأموال والملكيات.

وقد ذكر البير ديفولكس Albert Devoulx [2] الإداري الفرنسي الذي قام بضبط تلك الوثائق ودراستها إطلاعه على ما يزيد عن أربعين ألف وثيقة محاكم شرعية [3].

بقيت الجزائر خاضعة للحكم العسكري الفرنسي كأرض أعداء محتلة حتى عام 1834، حيث اعتبرت منذ هذا التاريخ ، وبموجب المرسوم المؤرخ في 21 جويلية 1834 جزء من الممتلكات الفرنسية وأصبحت تدار وفق أنظمة خاصة لم تتخذ صفات الثبات والاستقرار ، حتى قيام الجمهورية الثالثة عام 1870، بسبب تصارع تيارين حول أسلوب الإدارة الفرنسية في الجزائر, وهما العسكريون والمدنيون.

و لذلك جاء النظام الإداري الذي أخضعت له الجزائر ابتداء من 1840 مزيجا بين الموقفين . فقد طبق في المناطق الشمالية التي يكثر فيها المعمرون نظاما مدنيا مماثلا لذلك المتبع في فرنسا ، وطبق في المناطق الداخلية التي يقل فيها المعمرون خليطا بين النظام المدني الذي يطبق على الأوروبيين ، وإدارة عسكرية تساعدها المكاتب العربية، أما المناطق الجنوبية فخضعت لحكم عسكري تباشره المكاتب العربية.

ألحقت الجزائر بفرنسا رسميا بموجب الدستور الفرنسي المؤرخ في 4 نوفمبر1848، وعلى هذا الأساس اعتبرت الجزائر ولاية يحكمها حاكم عام عسكري ويساعده مجلسان (المجلس الاستشاري والمجلس الأعلى للحكومة) .

لقد اهتمت الدولة الفرنسية منذ احتلالها للجزائر بمسألة الأرشيف، حيث ارتبط إنشاء مراكز الأرشيف بالتنظيم الإداري، ونصت في هذا المجال الأحكام القانونية الفرنسية على إنشاء هيئة

---

[1] مصطفى أحمد بن حموش :« فقه العمران الإسلامي ،من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1646 – 1830» ،سلسلة الدراسات الفقهية ، العدد 5، دبي ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ،2000، ص 15.

[2] **Albert Devoulx** : : شغل منصب محافظ الأرشيفات العربية على مستوى مصلحة التسجيل والممتلكات بالجزائر، عضو بالمؤسسة التاريخية الجزائرية ومراسل في جمعية الأكاديميين.

[3] مصطفى أحمد بن حموش : المكان نفسه.

مكلفة بالجمع والفحص والحفظ والاطلاع على الأرشيف المنتج أو المتحصل عليه كلما تم إنشاء عمالة جديدة، وهو ما يبين اهتمام ذو طابع خاص لهذه المسألة [1].

ويتمثل النص المرجعي للتنظيم الإداري الجزائري إبان فترة الاحتلال الفرنسي في الأمر الملكي المؤرخ في 15 أبريل 1845،الذي أنشأ ثلاث عمالات هي : الجزائر وقسنطينة ووهران، ودام هذا التنظيم ثلاث سنوات إلى غاية نشر قرار جديد في 9 ديسمبر 1848 تم من خلاله الاحتفاظ بالتنظيم الإداري المتواجد والاعتماد على التنظيم المعمول به في فرنسا، فيما يتعلق بالعمالات والمقاطعات والبلديات [2].

و لم يعرف هذا التنظيم أي تغيير كبير حتى صدور القانون المؤرخ في 7 أوت 1955 والذي تم بموجبه الرفع من عدد العمالات إلى أربعة بإضافة عمالة بونة (عنابة حاليا)، كما تم الاعتماد على نص قانوني لإعادة التنظيم الإداري للجزائر بموجب المرسوم 56ـ641 المؤرخ في 28 جوان 1956 الذي أحدث 11 عمالة أخرى إضافة للعمالات الموجودة.

وجدير بالذكر أته غداة الاستقلال، كانت الجزائر مقسمة إلى 15 عمالة هي : الجزائر،ووهران، وقسنطينـــة ومستغانم ، وأوريون فيل (الشلف حاليا)، وتيزي وزو، وتلمسان، وسعيدة، وبونة، والأوراس، وسطيف، وتيارت، ومدية، والساورة(بشار حاليا)، والواحات (بسكرة حاليا).

بالتالي ارتبط تنظيم الهيئات المكلفة بالأرشيف وتعيين الأرشيفي المسؤول بالتنظيم الإداري، كما أن تأسيس مصلحة الأرشيف المركزي بصفة رسمية لم تتم إلا بموجب القرار المؤرخ في 6 أفريل 1908، ويعود الفضل هنا إلى الحاكم العام للجزائر جونارت Charles Jonnart [3] الذي رأى الأهمية الكبرى لإنشاء مصلحة دائمة للأرشيف مزودة بمختصين في الميدان وبرنامج للعمل وقد نص ذلك القرار على المبادئ الأساسية في إدارة الأرشيف والتي تضمن الحفظ والترتيب، وجرد الأرصدة، والحذف القانوني للوثائق غير المهمة، وكذا كيفية الاطلاع عليها. أما مصالح الأرشيف المتعلقة بالعمالات فكان تأسيسها بعد هذا التاريخ [4]، سنة 1955.

و قد عمل الأرشيفيون على جمع الوثائق الجزائرية أو المتعلقة بالجزائر، ذات الأهمية التاريخية ووضعها في أرشيف الحكومة العامة، وبذلك تم حفظ وترتيب مجموعة كبيرة من الوثائق، بالإضافة

---

[1] Akbal Meheni : **Le contentieux archivistique Algéro -Français** ,Thèse de doctorat en Bibliothéconomie et sciences documentaires Université d'Alger Faculté des Sciences Humaines et Sociales .Institut de Bibliothéconomie et des Sciences Documentaires. 2004. P.7.

[2] Akbal Meheni :Ibid.p8.

[3] **Jonnart Charles** Célestin Auguste: ولد في 27 ديسمبر 1857 وتوفي في 30 سبتمبر 1927، رجل سياسة فرنسي ، عين كحاكم عام بالجزائر سنة 1900، انتخب كعضو في أكاديمية العلوم الإنسانية والسياسية بفرنسا سنة 1918، ثم عضو في الأكاديمية الفرنسية سنة 1923.

[4] Akbal Meheni :Ibid.p9

إلى المهمات التفتيشية في ميدان الأرشيف، والتي مكنت من جرد الأرشيف على مستوى كامل التراب الجزائري ووضعه على مستوى مصلحة الأرشيف المركزي [1]، والجدير بالذكر أنه من خلال هذه المهام تمكن الأرشيفيون من جمع وثائق المكاتب العربية les bureaux arabes [2].

عندما حاول الفرنسيون أن يتوسعوا في الجزائر ويبسطوا نفوذهم في مختلف المناطق، واجهتهم صعوبات كثيرة من جراء رفض وامتناع الجزائريين من التعاون معهم ومهادنتهم، وكانت قد طرحت مشكلة إدارة السكان بعد فترة قصيرة من الاحتلال للقيادة العسكرية التي كانت تنقصها معلومات حول الأحوال العامة في الجزائر، ولكن نظرا لنقص الخبرة، تركت القيادة هذه الأعمال وأعطيت مهمة مراقبة السكان لبعض الشخصيات المحلية ذات النفوذ الكبير. وقد تبين بعد ذلك أن هذه الشخصيات المختارة لم تقم بدورها كاملا في تزويد الإدارة العسكرية بالمعلومات الضرورية، ولهذا قررت السلطات الاستعمارية إنشاء المكاتب العربية les bureaux arabes التي كلفت بجمع المعلومات عن الجزائريين، لضمان التواصل معهم.

الفرع الأول: أقسام أرشيف الفترة الاستعمارية:

إن الاهتمام بالأرشيف خلال الفترة الاستعمارية للجزائر اقتضى تصنيف وترتيب الأرشيف المركزي للجزائر في ثلاثة أقسام: [3]

1) **الوثائق قبل 1830:**

و تضم هذه الوثائق ما أنتج من طرف قنصلية فرنسا بالجزائر من 1686 إلى 1830، ووكالة الامتياز الإفريقي من 1756 إلى 1827 وهي الوكالة المختصة في تجارة الجلود والحبوب على مستوى جميع الموانئ.

2) **الوثائق بعد 1830.**

3) **الوثائق العربية والعثمانية.**

أما بالنسبة للعمالات التي تم إنشاؤها في 1955 و1956، فقد حضيت بإنشاء مصالح الأرشيف الموضوعة تحت سلطة رؤساء مصالح للعمالات الكبرى، والذي تم ترقيتهم إلى محافظين جهويين، تطبيقا للقرارات المؤرخة في 13 و14 أوت 1957، والمرسوم المؤرخ في 11 جانفي 1960 [4].

---

[1] Akbal Meheni :Ibidem.

[2] قداش محفوظ: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954** ، ترجمة المعراجي محمد ، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر والإشهار، الجزائر، 2008، ص170.

[3] Akbal Meheni :Ibid.p61

[4] Akbal Meheni :Ibidem.

الفرع الثاني: صلاحيات ومهام المحافظين الجهويين:

بناء على القرارات السابقة توسعت صلاحيات المحافظين الجهويين، باعتبار أن سلطاتهم امتدت إلى العمالات التي تم إنشاؤها حديثا.

و عليه أصبح المحافظ الجهوي لوهران مسئولا عن مقاطعات تلمسان، وتيارت، ومستغانم، وسعيدة، بينما امتدت صلاحية محافظ الجزائر إلى كل من أوريون فيل(الشلف حاليا)،وتيزي وزو، والمدية، أما محافظة قسنطينة فقد أصبحت تحت سلطتها سطيف، والأوراس، وبونة، وكانت الساورة والواحات تتبع مباشرة أرشيف الحكومة العامة للجزائر. تجدر الإشارة هنا إلى أن مسؤولية المحافظين كانت مسؤولية علمية بحتة [1].

تحديد مهام الأرشيفيون الفرنسيون في الجزائر:

كان للتواجد المبكر للأرشيفيين الموفدين من فرنسا إلى الجزائر، لاسيما بعد فرض الاحتلال على أرض الواقع دورا كبيرا في التنقيب على مواطن وجود الأرشيف على مستوى مختلف الهياكل والمؤسسات التابعة للجزائر المحتلة.

ومن بين الأرشيفيين، نذكر كل من قبريال إسكار Gabriel Esquer، ألفونس لموص دو فودوارد Alphonse Lemoce De Vaudouard، بيار بواييه Pierre Boyer وبيروتان Pérptin وكثيرون من كان لهم السبق في تقمص بذلة الجندي الفرنسي المحتل ومهام الأرشيفي الغازي.

كما عبر **أدريان بربوجار** Adrien Berbuggar [2] منذ 1833 عن نزعته المفرطة في التنقيب عن الوثائق، وقام بحملات واسعة في جمع الأرشيف من مخطوطات ومخططات ووثائق مختلفة في كل أنحاء الجزائر لاسيما في معسكر وتلمسان وقسنطينة وضواحيها [4].

و كانت هذه الوثائق بمثابة الأجزاء الأولى التي شكلت الرصيد الأرشيفي المكون من قبل أدريان بربوجار Adrien Berbuggar والتي تم ترحيلها فيما بعد، والذي يمثل بداية التخطيط حتى لا يكون الأرشيف المنتج في الجزائر ملكا لغير فرنسا.

وكانت هذه أول حصيلة لعمليات الترحيل الأولى الممنهجة التي قام بها الأرشيفيون الفرنسيون بإيعاز من السلطات العليا الفرنسية في حملتها الاستعمارية بالجزائر.

---

[1] Akbal Meheni : Ibid.p63

[2] **Adrien Berbrugger:** ولد بباريس في 11 ماي 1801 وتوفي بالجزائر في 2 جويلية 1869، عالم آثار فرنسي مختص بالجزائر، في سنة 1937 أرسل في مهمة خاصة الى قالمة حيث تمكن من إثبات أن هذه المدينة التي تعود الى العهد الروماني هي La Calamaمن العصر القديم ، تحصل على إثرها على الميدالية الذهبية في أكاديمية des Inscriptions et Belles-Lettres.

[4] رصيد أرشيف الحكومة العامة بالجزائر،مطبوعات المديرية العامة للأرشيف الوطني،2009.

وقد عبرت هذه العملية المتمثلة في تشتيت الأرصدة الأرشيفية، وخلعها من موطن نشأتها ومن مصدرها الطبيعي الذي أنتجت فيه، عن السياسة الفرنسية الاستيطانية التوسعية المتمثلة في الحصول على كافة الأرشيف الجزائري، واستعماله لأغراض سياسة وعسكرية وفي عدة مجالات منها الدراسات الاجتماعية والحضارية للبلاد.

وقد كان الأرشيف الذي يتم ترحيله في خدمة مصالح فرنسا وحلمها التوسعي لإنشاء إمبراطورية فرنسية في إفريقيا [1].

وكان من هذه الاستعمالات طمس الحقائق وإخفاءها وإتلاف أرشيف العقود والاتفاقيات والثروات وإلى غير ذلك من محاور سياستها المعتمدة على ترحيل الأرشيف [2].

وقد تجلت بوضوح الأهداف التي أدت إلى اعتماد فرنسا في استعمارها للجزائر على البعثات العلمية المتكونة من أساتذة علم الاجتماع ورجال الدين والأرشيفيين .

لذلك حددت مهام الأرشيفيين الفرنسيين منذ الاحتلال في القيام بعملية تشخيص وجمع وجرد كل الأرشيف المتواجد في مختلف أنحاء الوطن، كعملية إستراتيجية أولى تولى القيام بها، وبديناميكية وإتقان كبيرين للأرشيفي الفرنسي أدريان بربروجار **Adrien Berbuggar** بحيث لم يستثن في تحرياته، والمسح الذي قام به شرقا وغربا، شمالا وجنوبا أي قطعة أرشيف من الإحصاء والجمع حيث أرسلها إلى السلطة الاستعمارية المركزية بالجزائر [3].

و قد تمت عملية الترحيل على أساس ممنهج قام بها أخصائيون، والعملية المادية المتمثلة في ترحيل الأرشيف من جهة إلى أخرى، كانت تتم في غمار الحرب وفي ظروف المقاومة وبالتالي كانت تحمل من قبل العسكريين.

المطلب الثاني : تطور التنظيم الفرنسي للأرشيف في الفترة الاستعمارية بالجزائر

لما حل الاحتلال الفرنسي بالجزائر، حدثت تغيرات عميقة من حيث الهيكلة الإدارية للبلديات وأنشئت مؤسسات مختلفة، حيث أقام منذ 1844 هيئات إدارية عرفت بالمكاتب العربية les bureaux arabes مسيرة من طرف ضباط الاستعمار بهدف تمويل الجيش الفرنسي والسيطرة على مقاومة الجماهير.

---

[1] Boyer, Pierre : « Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger », Revue historique, Paris, 1966, pp297-316,p305.

[2] Brochier, André et Goudail, Agnès : « Les archives concernant l'Algérie au Centre des archives :Historique des fonds ,perspectives de classement(constitution des fonds) », Revue Correspondances, n°74,Mars-Mai 2003,pp5-9.p5.

[3] Esquer.Gabriel : « Histoire et souvenir », Revue africaine, 1956 , p.193, consulté sur http://www..algerie-ancienne.com/livre/Revue.htm.

اثر سقوط حكم نابليون الثالث في سنة 1870 ، قامت الجمهورية الثالثة ، فانتقلت بالنتيجة السلطة من الجيش إلى أيدي المدنيين الذين عدلوا من التنظيم الإداري للجزائر فاتخذ الشكل التالي :

- الحاكم العام: وهو موظف مدني كبير يتبع وزارة الداخلية الفرنسية ، وينفذ أوامرها ويمثل أعلى سلطة في الجزائر ويعاونه في ذلك مستشارون ، وفي سنة 1898 أستحدث مجلس الحكومة الأعلى الذي يضم قائد القوات البرية والبحرية ومفتش الأشغال العمومية ، ومفتش المالية ، لمساعدة الحاكم العام.

- **العمالات** : قسمت الجزائر إلى ثلاث عمالات ، على رأس كل منها حاكم préfet يعينه وزير داخلية فرنسا ، ويتبع الحاكم العام ، ويساعده في تسيير ولايته مجلس ولائي يضم فرنسيين فقط ، وقسمت كل عمالة إلى دوائر Sous préfecture.

و بعد استقرار الاستعمار حاولت السلطات الفرنسية تكييف التنظيم الإداري المحلي وفقا للأوضاع، وتميز هذا التنظيم منذ 1869بوجود ثلاثة أصناف من البلديات وهي:

- **البلديات الأهلية communes d'indigènes**[1]: وتميزت إدارة هذا الصنف بالطابع العسكري إذ تولى تسييرها ممثلون للجيش الفرنسي بمساعدة بعض الأعيان من الأهالي، والذين تنوعت تسمياتهم (القاعدة، الأغا، الباشاغا، الخليفة، شيخ العرب)و استمر هذا الصنف من البلديات إلى غاية 1880 .

- **البلديات المختلطة** [2]: وهي أكثر انتشارا خاصة في الشمال الجزائري، وتتميز بقلة التواجد الفرنسي، ويقوم بإدارة البلدية المختلطة هيئتان هما المتصرف الذي يخضع للوالي العام، وهيئة اللجنة التي يرأسها المتصرف وعددا من الأعضاء المنتخبين من الفرنسيين، أما الجزائريين فكان يتم تعيينهم من طرف السلطة الفرنسية ممثلين عن كل دوار أومجموعة بشرية.

- **البلديات ذات التصرف التام** [3]: وتضم الأغلبية من الفرنسيين، وتخضع للقانون البلدي الفرنسي حيث تتكون البلدية من هيئتان هما المجلس البلدي الذي يتم انتخابه والعمدة.

- كما تم تعيين بكل البلديات أقسام إدارية خاصة (SAS)في المناطق الرئيسية والأقسام الإدارية الحضرية (SAU)في المدن وهي أقسام ذات طابع عسكري.

و لقد ساهم الفرنسيون في إقامة مؤسسات وإدارات وأنشطة في مختلف المجالات، وتبع ذلك إنتاج وتشكل الوثائق التي أصبحت فيما بعد أرشيفا ضخما يخص الحياة اليومية للجزائريين والأوروبيين

[1] قداش محفوظ: مرجع سابق، ص232
[2] قداش محفوظ: نفس المكان.
[3] قداش محفوظ: مرجع سابق، ص232.

على حد سواء، في المجالات السياسية والعسكرية والإدارية والثقافية والاجتماعية والدينية والاقتصادية.

والواقع أن اهتمام الدولة الفرنسية بالأرشيف يعود إلى سنة 1830 [1]، تاريخ احتلالها للجزائر، إذ تم تعيين المترجم بروسبار جيراردان Prosper Gerardin بصفته مكلفا الأرشيف وبعدها بستة أشهر تم تعيينة مديرا للجمارك ولم يتم استبداله إلا بعد سنة بألفونس لوموس دو فودوارد Alphonse Lemoc DeVaudouard المختص في الأرشيف في وزارة الجزائر، وجاءت بعده إلي دو لا بريمودي Eli de la Primaudaie سنة 1866 والتي توفيت في سنة 1876 وبالتالي تم حذف المنصب على إثر ذلك [2].

ومن ناحية أخرى كان قد تم تعيين في سنة 1833 أدريان بيربروقار Adrien Berbrugger كاتبا للماريشال كلوزيل Marechal Clauzel وتم تكليفه سنة 1835 بتكوين وحفظ المكتبة، وهو الذي ساهم مساهمة كبيرة في تكوين الأرشيف في الجزائر، فقام بإنشاء بناء على طلب الماريشال راندون Marechal Randon المؤسسة التاريخية الجزائرية سنة 1856 [3].

وبدأت الإدارة الفرنسية بإنشاء أرشيف العمالات سنة 1848 بدون تعيين المسؤولين إلى غاية 1861، أما الفترة الممتدة من 1861 إلى 1886 كان تسيير مصالح الأرشيف من طرف بولونيين [4].

وقد عرفت مصالح الأرشيف بتاريخ 7جويلية 1906، تعيين راوول بوسكات Raoul Busquet [5] بصفة أرشيفي لحكومة الجزائر، وهو من قام بتحضير وإمضاء القرار المؤرخ في 6 أبريل 1908،والذي أصبح ميثاقا للأرشيف في الجزائر.

كما قام الحاكم العام للجزائر في سنة 1910 بإنشاء اللجنة المكلفة بنشر وجمع الوثائق التاريخية المتعلقة بالجزائر.

و على كل فإنه يمكن التأكيد على الطابع الدوري لتطور الأرشيف في الجزائر إبان الاحتلال، أولا بالنسبة للمرحلة التي سبقت سنة 1898 كانت هياكل الأرشيف غير مقننة ، ليأتي التطور الحقيقي سنة 1898 ويستمر إلى غاية 1913، ثم ما فتئ أن شهد القطاع ركودا من 1914 إلى 1918 السنوات المصادفة للحرب العالمية الأولى.

---

[1] Akbal Meheni : Op.cit, p8et9
[2] Akbal Meheni :Ibid.p51.
[3] Akbal Meheni :Ibid.p 52
[4] Akbal Meheni :Ibidem.
[5] **Raoul Busquet :** ولد في 16 ماي 1881 وتوفي بتاريخ 4 فيفري 1955، هو مؤرخ من مارسيليا، عين كأرشيفي في قرونوبل ثم في الجزائر سنة 1906. .

وجاءت الانطلاقة الثانية سنة 1919، وهي عرفت عودة الاهتمام بهذا القطاع من وجهة نظر جديدة لا تعبر عن صفة الاحتلال للأرض بل عن تبعية الإقليم المحتل سابقا لفرنسا مباشرة تزامنا ومرور خمسين سنة عن احتلال الجزائر [1].

غير أن هذا الاهتمام عرف نكسة مع اندلاع الحرب العالمية الثانية سنة 1939 ، وكانت أشد وقفا من سابقتها في سنة 1914، وذلك للتأثر الكبير لفرنسا أثناء الاحتلال الألماني لأراضيها مما أدى إلى الركود الكامل لمؤسسات الدولة ومنها مؤسسات الأرشيف.

و قد تعاظم الاهتمام بالأرشيفات والوثائق بعد الحرب العالمية الثانية حيث بذلت العناية الكبرى في إيجاد الوسائل الفعالة في الحفاظ على الوثائق وإيداعها في أماكن أمينة تقيها من الطوارئ والأخطار المحتملة، بتخصيص البنايات الضخمة الحديثة والمستودعات الوسطى لحفظ الوثائق حفظا مؤقتا قبل فرزها وتصنيفها ودراستها واختيار ما يستوجب الحفظ الدائم .

وكانت البداية بصدور السجل الوطني للأرشيف سنة 1945تقوم لجنة خاصة بالإشراف عليه، وتنظيمه، وترتيبه ترتيبا إقليميا، ويحتوي هذا السجل على معلومات كاملة عن مراكز حفظ الوثائق ومجموعاتها وتعيين أماكن حفظها .

وساعد في الانطلاقة الاهتمام الدولي المتزايد بالأرشيف إلى غاية سنة 1962، وبعد استقلال الجزائر، عرف القطاع تقهقرا ينسب إلى هجرة المسؤولين والمختصين في مجال الأرشيف واستحالة تعويضهم مباشرة من طرف الدولة الجزائرية الفتية، أكثر من ذلك ترحيل الأرصدة الأرشيفية إلى فرنسا [2].

حيث عرفت السنوات الأخيرة من حرب التحرير، خاصة سنتي 1961 و1962 صدور قرارات من السلطات الفرنسية تقضي بترحيل جميع الوثائق المخطوطة أو المطبوعة التي تكتسي أهمية وثائقية أو تاريخية.

وقد قدر حجم هذه الوثائق المنقولة بحوالي 200.000 مائتي ألف علبة [3]، وهو ما يزيد في الوزن عن 600 ستمائة طن من الورق [4] وقد أودعت هذه الوثائق في أماكن عدة من فرنسا أهمها " وزارة الحرب بقصر فانسان Château de Vincennes بباريس التي أودع فيها أرشيف الحرب و" إدارة

[1] Akbal Meheni :Ibid.p53
[2] Akbal Meheni : Ibidem.
[3] BADJADJA Abdelkrim :« Méthode d'élaboration d'une politique nationale de gestion des archives: l'expérience algérienne », communication au Séminaire national sur les Archives au Liban, Beyrouth, mars 1998, au colloque national organisé à Alger par le CERIST en juin 2000, publiée dans le numéro 19 de la "Revue Archives Arabes", 1999,P 3 , affichée sur le site webhttp://membres.lycos.fr/badjadja.
[4] BADJADJA Abdelkrim : Ibidem.

الأرشيف الفرنسي بمدينة " إكس أون بروفانس" Aix En Provence بجنوب فرنسا للأرشيف التاريخي والإداري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي للجزائر بما فيه الوثائق ما قبل 1830 [1].

المبحث الثالث: ترحيل فرنسا لأرشيف فترة الاستعمار غداة استقلال الجزائر

مع بداية مفاوضات ايفيان سنة 1960، وبعد تأكد فرنسا من أن استقلال الجزائر أمر لا يمكن تجاوزه، استبقت الأحداث وقامت بعمليات منظمة واستباقية لترحيل الأرصدة الأرشيفية في سنتي 1961و1962، وهي إستراتيجية تبنتها مع كل مستعمراتها السابقة.

المطلب الأول : الإستراتيجية الفرنسية في ترحيل الأرشيف من الجزائر وأهدافها

كرست فرنسا مبدأ ترحيل الأرشيف الذي أنتجته في مستعمراتها، واعتبار أن مبدأ الإقليمية يمكن أن يطبق في حالة واحدة والمتمثلة في ترك الأرشيف المتعلق بإدارة المؤسسات وشؤون الدولة المستقلة.

وعلى العموم فقد اعتمدت فرنسا ما يلي:

1. ترحيل الحصة الكبرى من الأرشيف التاريخي وترك الجزء القليل المتعلق بالإدارة.
2. التعهد بتبليغ الأرشيف المحفوظ بالمستعمرات شريطة أن تتحكم فرنسا في هذا التبليغ.
3. العمل على أساس توفير ميكروفيلم (حيازة) من الأرشيف المرحل [1].

ويرى كارلو لاروش Carlo Laroche [2] أنه لا يوجد أرشيف مصنف بالتاريخي وآخر بالتقني، فالأرشيف المصنف وفق المقاييس الأرشيفية النافذة في إطار أرصدة حسب مصدرها تحوي وثائق تاريخية وتقنية وسياسية، ذات طابع محلي وعام أو إداري ولا يمكن تجزئة تلك الوثائق بدون المساس بعضوية الرصيد وفي بعض الأحيان نصل إلى فقدان مفهوم وماهية الوثائق .

والخلاصة أن الإدارة الفرنسية تعتبر أن ترحيل الأرصدة الأرشيفية التي أنتجتها أو استولت عليها خلال عملياتها العسكرية، متعلق بمسألة السيادة، فكل ما تحصلت عليه يعتبر في رأيها نتاجا لممارساتها القانونية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية.

---

[1] BADJADJA Abdelkrim : Ibidem.

[2] **Carlo Laroche**:ولد في سنة 1907 وتوفي سنة 1973، محافظ رئيسي على مستوى الأرشيف الوطني بفرنسا مكلف بفرع أرشيف ما وراء البحار.

استعملت فرنسا مبدأ **التراث المشترك** بالنسبة لبعض الأرصدة الأرشيفية التي لم ترحلها وبقيت لدى مستعمراتها السابقة.

وقد عمد الأخصائيون والمنظرون الأرشيفيون الفرنسيون إلى استعمال المجلس الدولي للأرشيف [1] لتمرير إستراتيجياتها وإنجاحها عن طريق الإغراءات، ومن بينها منح الامتيازات بالنسبة لدور أرشيف مستعمراتها السابقة كالتكفل بالتربصات بالنسبة للأرشيفيين وبأعباء السفر والإقامة لهم بالإضافة إلى مساندتها لها في المحافل الدولية المقامة تحت لواء المجلس الدولي للأرشيف أو بالنسبة للتظاهرات التي تنظمها المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة [2].

ألفرع الأول:مدى شرعية الإستراتيجية الفرنسية

لم تحترم فرنسا خلال إدارتها لأرشيف الجزائر القوانين المسيرة للأرشيف، كون الأرصدة محل مطالبة فيها بحق الملكية، تتقاسمها الدولة المحتلة سابقا والدولة الحديثة الاستقلال من خلال الملكية المشتركة والاستغلال لأغراض متعددة بالنسبة لحقوق الأفراد والمؤسسات والبحث.

كما اخترق المبدأ القائل **بهوية الأرصدة** ، فحسب عبد الكريم بجاجة [3]، هذا المبدأ ينص على أن كل الأرشيف المشكل من قبل هيئة أو جهاز إداري ما، لا بد أن يحفظ برمته باعتباره رصيد واحد وموحد الأطر وبالتالي فهو غير قابل بأي حال من الأحوال إلى التجزئة.

اعتبارا لما سبق فيمكن التأكيد أن احترام هذا المبدأ يتنافى مع كل إجراء تقوم به أي سلطة بإقدامها على ترحيل الأرشيف من أصل منشئه إلى موطن آخر والقيام بتقسيم اعتباطي للأرصدة الأرشيفية.

وهو ما يدفعنا للحديث عن مبدأ أخر والمتعلق **بوحدة الأرصدة**، بالتالي فاحترام الرصيد يشترط وجوب تجسيد الضوابط التنظيمية والتقنية على الأرصدة الأرشيفية من حيث **وحدتها**، **هويتها** وعدم **تجزئتها**، فباجتماع هذه المعايير تتم حماية الأرشيف على أسس متعارف عليها ومكرسة، انطلاقا من اعتبار الأرشيف في وحدته ومجموعه المنصهر في كيان واحد ومتكامل [4].

---

[1] **المجلس الدولي للأرشيف** :منظمة غير حكومية خاصة بالأرشيف، أنشأ ت سنة 1948 ومقرها في باريس فرنسا، في الأول كانت تجمع كبار مسؤولي مؤسسات الأرشيف على مستوى الدول المتطورة العظمى، ثم شيئا فشيئا فتح المجال أمام ممثلي كل مصالح الأرشيف على مستوى العالم للانضمام لها, كما هو الحال بالنسبة للجمعيات المهنية وللأرشيفيين.أهداف المجلس ترقية ،وحماية،وتطوير استعمال الإرث العالمي للأرشيف.
للمزيد من المعلومات اطلع على الموقع الرسمي للمجلس الدولي للأرشيف:http://www./Ica.org.dom .

[2] بالفعل استعملت الجهات الفرنسية المختصة هذا السلوك ،خاصة إذا علمنا أن مقر المجلس الدولي للأرشيف بفرنسا ، أضف إلى ذلك أن المشاكل والنزاعات التي وقعت فيها بلدان إفريقيا الغربية الفرانكفونية ،لاسيما التي كانت منها تشكل إقليما واحدا مثل سنيقمبيا التي انشطرت إلى كل من السنغال وقامبيا. وبالنظر للإشكالية المتعلقة في حيازة هذا الصنف من الأرشيف والذي رحل معظمه، طبقت عليه فرنسا فكرتها المتمثلة في مبدأ "التراث المشترك" بين مختلف الدول المعنية ومنها بلدان الساحل .فالأرشيف يحفظ بفرنسا وخاصة الأصول ،أما ما تبقى من أرشيف والذي لم تتمكن فرنسا من ترحيله ، يمثل حسبها الأرصدة المتعلقة بالنشاط المشترك، بالتالي يحفظ في بلد المنشأ كما هو الحال بالنسبة للسنغال ويعتبر ملك مشترك لهذه الدول ،لاسيما من حيث إتاحته للسلطات المعنية وكذا الباحثين.

[3] المدير العام السابق للمديرية العامة للأرشيف الوطني بالجزائر في الفترة الممتدة من سنة 1994 الى غاية سنة 2000.

[4] Akbal.Mhenni :Op.cit,p77.

و عليه فإن رصيد الأرشيف المشكل في إقليم معين مهما كان الكيان الذي أنتجه أو استلمه، يعتبر جزء من تراث الدولة أو الكيان المتعاقب عليه، ولا يشكل بأي حال من الأحوال ملك أو جزء من تراث الدولة أو الإدارة التي أنتجته بقوة السيادة.

فاللجوء إلى اعتماد **مبدأ التراث المشترك** الذي طبقته فرنسا على دول أفريقيا الغربية الفرانكفونية [1]، إذ استعملته السلطات الفرنسية بإيعاز من الخبراء الأرشيفيين من أجل التصدي للتناقض الذي وقعت فيه بخصوص تقسيم وتجزئة الأرشيف إلى أرشيف السيادة وأرشيف تقني، وبالتالي فإن الرصيد الأرشيفي لا يرحل ولا يبقى محفوظا في كامل عضويته في البلد الذي يقترب منه مفهوم التراث الوطني لكن تتقاسم فيه البلدان المعنية نفس الحقوق بدرجات أقل [2].

تظهر لنا الإستراتيجية المعتمدة من قبل فرنسا في شأن الأرشيف المرحل، أن الاهتمام الوحيد هو الحصول على كافة الأرشيف الذي أنتجته على مستوى المستعمرات بما فيما التراث الأرشيفي للبلد المعني، بحيث أن المبدأ الفرنسي القاضي بتقسيم الأرشيف بين أرشيف السيادة والأرشيف التقني لم يرق لطموح الفرنسيون للحصول على كل ما يتعلق بالأرشيف كمرجع تاريخي.

ذهب في هذا الصدد الفرنسي شارل كسكمتي Charle kesckemeti [3] إلى حد القول إن التفريق بين أرشيف السيادة وأرشيف التسيير إذا وضع كمؤشر للتقسيم فهو لا يخضع للاعتبارات التشريعية ولا للاعتبارات الأرشيفية التي من المفروض أن تعتمد في مسألة الأرشيف الذي يجب أن يرحل وعلى الأرشيف الذي يعود للبلد الذي أنشأ فيه [4].

و بالتالي فان المنهجية المتبعة في هذا الشأن من قبل الفرنسيين هي ذات نزعة استعمارية بحتة وذات انعكاسات سلبية منها تبعية وتحييز الدول المستعمرة سابقا لفرنسا.

غير أن الأمين العام السابق للمجلس الدولي للأرشيف شارل كسكمتي Charle Kesckemeti، يعتبر أن مبدأ احترام هوية وعضوية الأرصدة يجب أن يتدخل كمؤشر ضبط أرشيفي أساسي في مسالة ترحيل الأرشيف، وبالتالي اعتماده كمبدأ يعطي الاهتمام الكافي للأهمية الإستراتيجية للأرشيف كمصدر مرجعي للتأريخ .

---

[1] Dion, Isabelle : « La France et ses colonies : La question du rapatriement des archives », Revue histoire et archives, n°17, 2005, pp69-81, p77.

[2] Dion, Isabelle : Ibid .p 78

[3] **Charles Kecskeméti:** مؤرخ وأرشيفي فرنسي، شغل منصب أمين عام المجلس الدولي للأرشيف لمدة تتجاوز ثلاثين سنة، كما قدم العديد من الدراسات التاريخية حول la Hongrie وأوروبا الوسطى.

[4] Kesckemeti, Charles : « Histoire des contentieux archivistiques ، Archives et patrimoine », Actes du Colloque du CNRS sur les archives de la création,l'Harmattan, Paris,2004, p.p41-49, p47.

وانطلاقا من هذه المسلمة في إعطاء الأهمية القصوى للأرشيف بالنسبة للبلد الذي ينتج فيه، حتى يتم حفظ حقوقه ومرجعيته التاريخية ووضع في الحسبان البحث التاريخي في هذا الشأن، ومنطلق الوثيقة الأرشيف ، بحيث أنه يشكل المرجعية والوثيقة الرسمية التي يعتمد عليها في كل مرحلة من المراحل التاريخية التي تؤسس لحياة الأمم والمؤسسات والمجتمعات، فلا بد من فتحه وإتاحته للباحثين عامة والباحثين التابعين للبلدين أو البلدان المعنية بالأرشيف المرحل خاصة.

والخلاصة أن عملية الترحيل للأرشيف المنتج بالجزائر قد تمت خارج المبادئ الأرشيفية، وخارج الإطار المذهبي، حيث تم تغليب النظرة المنفعية و المصلحية لفرنسا [1].

بل أكثر من ذلك إن عملية ترحيل الأرشيف، لا تعطي أدنى اعتبار لانشغالات البحث العلمي، والضوابط الأكاديمية ، والتحفظات الأخلاقية [2]، حيث انتهجت فرنسا اللامبالاة تجاه الاحتياطات الواجب أخذها بعين الاعتبار فيما يخص إتاحة هذا الصنف من الأرشيف، الدواعي المرتبطة بالتأريخ للأحداث، فيما يتعلق بكتابة التاريخ الفرنسي.

وكل ما يهم الإستراتيجية الفرنسية هو السهر على مصالحها وحقوقها بالنسبة لكل أصناف الأرشيف ذات الفائدة والأهمية سواء كانت ذات طابع تاريخي، عسكري، سياسي أو تراثي فجعلتها قضية مربوطة بالسيادة الفرنسية ومبدأ لا يمكن التنازل عنه.

وقد اعتبرت فرنسا في هذا الصدد أن أرشيف الاحتلال أو ما سمته بأرشيف التوغل أرشيفا عسكريا يتعلق بالفترة التي كانت تدار فيها المستعمرات من قبل الإدارة العسكرية الفرنسية، وبالتالي فهو ملك لفرنسا ولا يمكن التنازل عليه لدولة أخرى.

ورغم اعتماد فرنسا التمييز بين الأرشيف المرتبط بالسيادة (لا يمكن التنازل عنه) و الأرشيف التقني والإداري، إلا أن كتابات الأرشيفيون الفرنسيون الذين شاركوا في ترحيل الأرشيف من الجزائر إلى فرنسا أظهرت أن الترحيل كان عشوائيا ولم يترك لا صغيرة ولا كبيرة إلا وتم ترحيلها، في ظل غياب إطار تشريعي وتنظيمي خاص بإدارة الأرشيف ومؤسسات مختصة في تسيير الأرشيف على كافة المستويات في دولة فتية، إذا ما استثنينا الهياكل التي أنشأتها فرنسا خدمة لمصالحها.

[1]Dion, Isabelle :Op.cit.p78.

[2]Martinez, Christine : « Archives, Archivistes, et archivistique française à l'épreuve des relations internationales », Revue la gazette des archives , Numéro réalisé conjointement par l'association des archivistes français et le conseil international des archives, n°204,2007, PP 89-90 ,p89.

الفرع الثاني: أسباب وأهداف ترحيل الأرشيف

تتميز العلاقة التي تربط فرنسا بالأرشيف بطابع سيادي نابع من سياسة فرنسا، وحلمها المتمثل في الهيمنة على كامل مستعمراتها بالقارة الإفريقية، وإلحاقها بفرنسا، بعد توحيدها بالقضاء على الحدود.

وكان استقلال الجزائر أخر ما توقعته أن يحدث إذ أن الأرشيف المتواجد على إقليمها يحمل العديد من الرهانات التراثية والتاريخية، مما جعلها تتصرف بطريقة منفردة تجاه الأرشيف الجزائري فقامت بترحيله خلال الفترة الممتدة بين عامي 1961 و1962 [1], ويمكن إجمال أهداف هذا الترحيل فما يلي:

أولا: معرفة تاريخ الشعوب وكتابته

إن الأرشيف بكل ما يحويه من وثائق ومخطوطات تتكون من عقود تخص الملكية على الإقليم، وعلى الثروات، وما يتبع ذلك من اتفاقيات ومن أرشيف يتعلق بتاريخ الأمم وشعوبها، يسمح لا محالة لفرنسا بالتحكم في إحدى العوامل الأساسية لمعرفة تاريخ هذه الشعوب وكتابته [2].

ثانيا: ربط المستعمرات السابقة

تميزت سياسة فرنسا الاستعمارية بالبعد التوسعي، الأمر الذي جعلها تعمل جاهدة من أجل فرض مبادئ تزكي ما ذهبت إليه في انتهاجها المتعلق بأسلوب ترحيل الأرشيف من هذه البلدان والاحتفاظ به كغنيمة، وعنصر فعال في المفاوضات والتعامل الدبلوماسي للحصول، بل والحفاظ على مصالحها في هذه البلدان بعد استقلالها.

ثالثا: توخي السرية والتهرب من المسؤولية القضائية

اعتبرت ترحيل الأرشيف مبدأ ونظام تعمل من أجله القوة العمومية بفرنسا, من أجل تقوية هياكلها بل وعملت على الإقناع بشرعية ما تذهب إليه فرنسا في هذا الصدد المنظمات الدولية القانونية وتلك النافذة في مجال الأرشيف.

فهي تقر بأن الأمر متعلق بأسرار وإستراتيجية وخطط وأوامر كانت تصدر عن أعلى قمة في الهيكل الهرمي للسلطة الفرنسية، ممثلة في الحكومة والإدارة الفرنسية، فالأرشيف وما يكتنزه من نصوص، لا يمكن بأي حال من الأحوال إفشاء أسراره, قد تعرض فرنسا إلى عواقب ومشاكل

---

[1] Gherrab, Hassen : « Les archives algériennes, une mémoire amputée par la France », journal la tribune online,1 Juin 2012.

[2] Bautier, Robert-Henri : « La Phase cruciale de l'histoire des archives : la constitution des dépôts d'archives et la naissance de l'archivistique (XVIe - début du XIXe) » Revue Archivum, t XVIII, 1968, p.p. 139-149.p 141.

بخصوص السياسية التي كانت تخوضها في مستعمراتها فالترحيل تم لأسباب أمنية [1]، تتمثل في حماية الجزائريين المتعاونين مع السلطات والجيش الفرنسي ، حيث يؤكد في هذا الشأن بول بالتا Balta Paul أن " بعض الملفات التي يعود تاريخها إلى وقت قريب تحتوي على معلومات سرية ، متعلقة بأشخاص قاموا بأدوار فعالة ونشيطة في الأحداث التي سبقت استقلال الجزائر [2].

تتمثل هذه الوثائق في أرشيف المكاتب العربية وشؤون الأهالي ، حيث نجد معلومات سرية تخص ثورة التحرير الوطني لاسيما الجزائريون المتعاونون مع فرنسا (الحركى والاعيان) حيث يقول في هذا الشأن اندري بوتارد André Pautard [3] صحفي يمكن ان نجد تقارير كثيرة تؤثر على الذاكرة الجزائرية تحمل أسماء أشخاص قريبين للإدارة الفرنسية، قد يكون بعضهم على قيد الحياة

إن الظروف التي دفعت بمؤسسة الأرشيف الفرنسية إلى الترحيل، والكيفية التي تم من خلالها عرضه على الرأي العام بتزكية من الأرشيفيين، يوضح أن المسالة تخضع لرهانات سياسية تخدم المصالح الفرنسية, وبالتالي يتعين على كل عنصر من العناصر المكونة لهذه السلطة تطبيق هذه الإستراتيجية بما تتطلبه من جدارة [4]، فتمت العملية بتزكية من الهيئات العليا في الإدارة الفرنسية منها المؤسسات التابعة للبحرية، والجيش ومديرية أرشيف فرنسا.

المطلب الثاني : الأرصدة الأرشيفية المرحلة [5].

بالنسبة لنوعية الأرشيف المرحل فإن فرانسوا تيري François Thiery يفرق بين ثلاثة أصناف من الوثائق:

الفرع الأول:تقسيم الأرصدة

1. الصنف الأول والمسمى " **الأرشيف التاريخي** ويخص الفترة ما قبل احتلال الجزائر سنة 1830، وهو غير مرتبط بتاريخ فرنسا.

2. **أرشيف التسيير الإداري**، ويضم ملفات الحالة المدنية، ووثائق البلديات، واللجان العامة، والدوائر، والمصالح الخارجية للدولة(الأشغال العمومية، التعليم،الصحة...)

---

[1] Boyer , Pierre : « Les archives rapatriée », Revue itinéraire ,n°264,Juin 1982,p.p.49-67.p54

[3]Boyer , Pierre : Ibid p.55 .

[3] **André Pautard :** من كبار مراسلي جريدة L'Express من سنة 1970 الى 1979 ، ثم عين كمستشار المديرية وأخيرا مسؤول التحرير.

[4] Balta ,P : « Paris et Alger cherchent à régler équitablement le problème de la restitution des archives de la période coloniale entreposées en France » ,Le Monde , 28 octobre 1981.

[5]Akbal Mhenni :Op.cit. p76 -85.

3. **أرشيف السيادة** ويضم وثائق العلاقات التي تربط فرنسا بالممثليات الدبلوماسية في الجزائر وخاصة في الجانب العسكري.

أما بيير نورا Pierre Nora [1] فإنه يميز بين نوعين من الأرشيف المرحل :

النوع الأول وهو الأرشيف التاريخي والجغرافي والاقتصادي والإداري، والمتعلق أساسا بالمكاتب العربية وموظفيها، والأشغال الكبرى لإعطاء أهمية للتواجد الفرنسي بالجزائر.

النوع الثاني وهو ذو طبيعة سياسية وأمنية واستعمارية وعسكرية وشخصية خاصة المتعلقة بحرب الجزائر حسب الزعم الفرنسي.

في حقيقة الأمر من الصعوبة بما كان حصر بدقة طبيعة الأرشيف الذي تم ترحيله إلى فرنسا، لعدم وجود وثائق رسمية، إذ قامت أسبوعية Algérie actualité بعملية الجرد، إلا أنها ناقصة لعدم تطرقها إلى الأرشيف العسكري والمحفوظ في قصر فانسان château Vincennes والكثير من الوثائق الأرشيفية التابعة لعمالات الجزائر ووهران وقسنطينة [2].

و تخص هذه الوثائق :

- أرشيف الوزارات.
- أرشيف الحاكم العام.
- أرشيف العمالات.

انه لمن السهل ملاحظة الاختلافات بين المختصين في مجال الأرشيف والمواد المنشورة في الجرائد والمجلات حول جرد الأرشيف المرحل.

و على كل يمكن أن نقسم الأرصدة الأرشيفية التي تم ترحيلها الى ثلاثة أقسام :

- الأرشيف التاريخي للجزائر والمؤرخ ما بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر.
- الأرشيف التاريخي المصنف ضمن المرحلة الاستعمارية ويضم بدوره الأرشيف المركزي والمحلي.

[1] **Pierre Nora:** ولد في 17 نوفمبر 1931 بباريس، وهو مؤرخ فرنسي عضو بالأكاديمية الفرنسية، عمل كأستاذ بثانوية Lamoricière بولاية وهران الى غاية 1960، كما ترأس المكتبة الوطنية للأفكار على مستوى المركز الوطني للكتاب في الفترة الممتدة من 1991 الى 1997، وعين كعضو في المجلس الإداري للمكتبة الوطنية بفرنسا بين 1997 الى 2000 .

[2] بجاجة عبد الكريم: النزاع الجزائري الفرنسي حول الارشيف، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد03، 1996، ص ص5-8.ص5.

- الأرشيف الإداري غير المصنف والمؤرخ في الفترة الاستعمارية ويشمل جميع أنواع الوثائق الخاصة بالمجالات الإدارية، والسياسية، والثقافية، والاقتصادية، والاجتماعية وحسب أشكال مختلفة مطبوعة ومحفوظة في شكل كتب وصحف وخرائط.[1]

تجدر الإشارة الى وجود تناقض بخصوص التصريحات والكتابات المتعلقة بالأرصدة الأرشيفية التي تم ترحيلها غداة الاستقلال، حيث يؤكد بيار نورا Pierre Nora على أن الأرصدة تمثل 20 طنا على 8 كلم خطي، بينما كاترين بيار Cathrine Pierre وقاي بورت Gaye Port فيؤكان على أنها تبلغ 200 طنا على 7 كلم خطي، أما مجلة لبراسيون LIBERATION الصادرة بتاريخ 30 أكتوبر 1981 فتؤكد أن حجم الأرشيف المرحل هو 400 طنا على 7 كلم.[2]

و أمام هذه التصريحات التي تشترك جلها في الطول الخطي للوثائق المرحلة، يمكن إضافة المعلومات التالية:

1)بالنسبة لمركز الجزائر، يبلغ حجم الأرشيف 4 كلم خطي تم ترحيله إلى فرنسا سنتي 1961 و1962.

2)بالنسبة لمركز قسنطينة، يبلغ حجم الأرشيف 2 كلم خطي و100 طن تم ترحيله سنتي 1961 و1962.

3)بالنسبة لمركز وهران، يبلغ حجم الأرشيف 40 طنا وبطول خطي يقدر بواحد كلم.

الفرع الثاني:مراحل الترحيل

وحسب الخبير في علم الأرشيف والمدير العام السابق للأرشيف الوطني السيد عبد الكريم بجاجة، وبناء على وثائق الجرد التي تحصل عليها، فإن عملية ترحيل أرشيف الشرق الجزائري تمت على أربعة مراحل :1ـ **الإرسال الأول : 17 ماي 1961**[3]

فيه تم ترحيل كمية معتبرة من أرشيف عمالات قسنطينة، والأوراس، وسطيف، وبونة وتضم الوثائق التالية :

- **أرشيف عمالة قسنطينة** من وثائق الشرطة والأمن العام (1875ـ1959)، والقضاء الخاص بالمسلمين (1856ـ1899)، ووثائق الاحتلال حتى سنة 1932.
- **أرشيف عمالة الأوراس** وفيه وثائق الشرطة والأمن العام (1932ـ1959).

[1] بجاجة عبد الكريم :نفس المرجع،ص 6-7.

[2] Akbal.Mhenni :Op.cit.p76

[3] Akbal.Mhenni :Ibid.p78.

- **أرشيف عمالة سطيف** ويشمل وثائق الشرطة والأمن العام (1898ـ1957).
- **أرشيف عمالة بونة** ويشمل وثائق الشرطة والأمن العام، ونظافة الأهالي، والحالة المدنية (1851ـ1911).

2ـالإرسال الثاني [1]: 9 ماي 1962

- **أرشيف عمالة قسنطينة : من 1832 إلى 1962** وفيها وثائق مجلس الحرب، والتهجير والنفي، والأجانب، والجنسية، ورفض الإقامة، وأحداث، وبطاقة التعريف الوطنية، ووثائق مصلحة الإشارة، ووثائق مصلحة إدارة السجون، والموظفون (1870ـ1960) ، والترقية والنياشين، والديوان، والشرطة العامة.
- **أرشيف عمالة الأوراس:** من 1871 إلى 1960 ويضم المسائل والشؤون السياسية والإسلامية، ووثائق متعلقة بالاحتلال، ومداولات وقرارات البلديات، والعدالة، والعبادات، وأحداث جزائرية، ووثائق مكتب العرب، وتنظيم البلديات المختلطة، وتقسيم الأملاك بين البلديات المختلطة، والإحصائيات الفلاحية، والوضعية الاقتصادية للأهالي والأوروبيين، والشرطة السياسية، والإجرام والعصابات، والإصلاح الإداري، والموظفون ، والسكن، والانتخابات، وقرارات الحجز والمحتشدات المدنية والعسكرية.
- **أرشيف عمالة سطيف** : من 1914 إلى 1961و تضم محاضر الدرك، والتحقيقات الإدارية، وتقارير الشرطة، ووثائق السجون، والشؤون السياسية والعسكرية، والأحزاب السياسية والكشافة والجمعيات، وقوات التحالف، والأجانب، والموظفون، والأملاك، والإحصائيات، والاحتلال، والحالة المدنية والمياه.
- **أرشيف عمالة بونة:** ويضم وثائق الاحتلال ومصلحة الاتصال وتقارير ، وتعليمات، وتحقيقات إدارية، والشؤون الجزائرية، والشؤون السياسية ، والموظفون، والتشريفات والأجانب.

3ـالإرسال الثالث [2]: 26 جوان 1962

- **أرشيف عمالة قسنطينة : من 1951 إلى 1962 وفيه** أرشيف العمالة، وأرشيف الشؤون الجزائرية وأرشيف الدوائر والبلديات المختلطة.
- **أرشيف عمالة الأوراس: من 1875 إلى 1960 ويضم** أرشيف العمالة، وأرشيف الشؤون الجزائرية وأرشيف الدوائر والبلديات المختلطة.

[1] Akbal.Mhenni :Ibid.p79.
[2] Akbal.Mhenni : Ibid.p82.

- **أرشيف عمالة سطيف : من 1871 إلى 1962 ويشمل** أرشيف العمالة، وأرشيف الشؤون الجزائرية وأرشيف الدوائر والبلديات المختلطة.
- **أرشيف عمالة بونة : من 1939 إلى 1962 ويشمل** أرشيف العمالة، وأرشيف الشؤون الجزائرية وأرشيف الدوائر والبلديات المختلطة.

4.الإرسال الرابع [1]: **29 جوان 1962** في هذا الإرسال نجد أرشيف عمالات قسنطينة وسطيف وبونة وتضم خاصة الوثائق المتعلقة بالسجون.

و جدير بالذكر هنا أن السيد عبد الكريم بجاجة يؤكد على الإرسالين الأول والثاني فقط قد تما قبل استقلال الجزائر، بينما الإرسالين الثالث والرابع فقد تما بعد الاستقلال ، حيث تم تخزين هذه الوثائق في القاعدة العسكرية بتلاغمة (حاليا دائرة من دوائر ولاية ميلة).

المطلب الثالث: التنظيم الفرنسي لأرشيف الفترة الاستعمارية المرحل

بعد ترحيل فرنسا لأرشيف الفترة الاستعمارية في مرحلة أولى تم الاحتفاظ به في مخازن للأرشيف إلى غاية سنة 1966، تاريخ تدشين مركز لأرشيف ما وراء البحار بأكس أون بروفنس Aix en provence، بإشراف من السيد أندري مالرو André Malraux [2]، إذ تم الاهتمام بجمع وتصنيف وإصلاح أرصدة الأرشيف العمومي والخاص للمستعمرات الفرنسية السابقة.

أن ترحيل الأرشيف الجزائري الى اكس أون بروفانس Aix en provence كان بأمر مباشر من الرئيس الفرنسي شارل ديغول Charle De Gaulle ، لغرض إضفاء نوع من اللامركزية في تسيير هذا النوع من الأرشيف، وهو يجمع أرشيف ما وراء البحار [3].

البداية كانت مع مجموعة من الأساتذة الجامعيين الذين عايشوا هذه الفترة في المغرب العربي ، تم تنصيبهم على مستوى إكس أن بروفانس" وهم: لو تورنو Le Tourneau ، تريستام Trystram، أدم Adam ، فلوري Flory ، مياج Miége .

البناية أصبح يحفظ فيها أرشيف دول ما وراء البحار بما فيها جزء من أرشيف الجزائر المرحل، أما الأرشيف العسكري فهو محفوظ في فانسين Vincennes،وأرشيف الحالة المدنية متواجد على مستوى نانت Nante , وهو على شكل أرشيف مصغر.

---

[1] Akbal.Mhenni : Ibid.p83.

[2] **André Malraux:** شغل منصب وزير المكلف بالثقافة في الفترة الممتدة بين 1959 و1969.

[3] Etienne Bruno : « Chronique diplomatique » **Annuaire de l'Afrique du Nord** - Centre national de la recherche scientifique; Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerranéennes (CRESM) - Paris , Editions du CNRS, 1982, Vol. 20 .pp 525-538.p526.

إن البناية التي يحفظ فيها الأرشيف المرحل عصرية وتعد ضمن ممتلكات الأرشيف الوطني لفرنسا، إذ لا يمكن مقارنتها من حيث تسييرها مع الجامعة أو مركز بحث.

إن تواجد مراكز البحث، وحدات التدريس للغة العربية وللحضارة الإسلامية، جعلت من أكس أون بروفانس عاصمة للبحث في الثقافة العربية الإسلامية وهو ما يجلب مئات بل الآلاف الباحثين من جميع أنحاء العالم.

وحسب إتين برونو Etienne Bruno فإن عملية الترحيل بدأت سنة 1961 بعد الهجومات الإجرامية والانتقامية التي قامت بها جماعات OAS، والتي أسفرت عن حرق مكتبة كلية الجزائر.

ويعتبر أن 400 طن التي تم ترحيلها قليلة جدا مقارنة بالكمية التي تم إنقاذها [1].

وفي سنة 1975 فاليري جيسكار ديستن Valéry Giscard D'Estaing تقدم بجزء من الأرشيف الذي يعود للفترة العثمانية للجزائر ،كما تم التمييز بين ثلاثة أقسام من الأرشيف [2]:

1ـ **الأرشيف السياسي**: وهو عبارة عن وثائق غير قابلة للتفاوض ، موجودة حاليا على مستوى كي دورسي Quai D'orsay ، أما الأرشيف العسكري فهو موجود بقصر فانسان Chateau Vincennes هذه الوثائق المتعلقة بأمن الدولة لا يمكن تسليمها بأي حال من الأحول ولو حتى على شكل تصوير مصغر.

2ـ **أرشيف السيادة** : أرشيف الإدارة الاستعمارية وهي وثائق قابلة للتفاوض، حتى يوجد جزء منها في فرنسا والجزء الآخر في الجزائر.

3ـ **أرشيف التسيير** : موزع بين الجزائر وفرنسا ، وهنا يجب التعامل مع المختصين في جرد الأرصدة وليس مع السياسيين.

وفي الأول من شهر جانفي من سنة 2007، صدر قرار مؤرخ في 24 ديسمبر 2006 [3] يتضمن منح الاختصاص الوطني لمصلحة الأرشيف الوطني لما وراء البحار، بموجبه أنشأت مصلحة أرشيف ذو اختصاص وطني تدعي في صلب النص الأرشيف الوطني ما وراء البحار Archives nationales d'outre-mer مقرها إكس أن بروفانس، كما أنها تلحق بمديرية أرشيف فرنسا .

في إطار أداء مهامه، يضمن مدير المصلحة المعين بموجب قرار من الوزير المكلف بالثقافة، بالإدارة العلمية والإدارية للمصلحة، وهو مسئول قانونيا وعلميا عن الأرشيف المحفوظ على مستوى مصلحته.

[1] Etienne Bruno :Ibid.p257-258.
[2] Etienne Bruno :Ibid.p259.
[3] http://www.arcchivesdefrance.culture.gouv.fr/archives-publiques/lois/consulté le 20/06/2012.

وتتمثل مهام هذه الهيئة في جمع ، وتصنيف، وترتيب ، ورصد ،وحفظ، وترميم، وإعلام ، وتثمين الأرشيف الوطني والخاص المتعلق بالتواجد الفرنسي مار وراء البحار.

كما أنها مكلفة بجمع كل المعلومات الهامة في إطار أداء مهامها، مع نشر وتوزيع نتائج هذه الأعمال، ويمكنها إبرام اتفاقيات شراكة مع مراكز البحث والدراسات بفرنسا أو بالخارج.

ويتقدم في هذا الإطار مدير المصلحة إلى مديرية أرشيف فرنسا بكل اقتراحا في مجال العلاقات العلمية مع الخارج في مجال اختصاصه.

وحاليا تتوفر هذه المصلحة على موقع [1]، يتيح للباحثين إمكانية الإطلاع على الأرصدة الأرشيفية والعديد من الوثائق والملفات الخاصة بالتواجد الفرنسي ما وراء البحار .

خلاصة الفصل الأول:

لعب الأرشيف دورا أساسيا في سياسة الاستعمار التوسعية لفرنسا بالجزائر، إذ اهتمت فرنسا منذ احتلالها للجزائر بتنظيم هذا القطاع الحيوي وإدارته، وجعلته من بين أولوياتها الإستراتيجية بهدف ضمان تسيير محكم للثروات والتراث، حيث عملت على تكوين الأرشيفيين والمختصين في هذا المجال لتسجيل وجمع وتنظيم كل الوثائق التاريخية المتواجدة على مستوى الأراضي الجزائرية والاستيلاء عليها.

ارتبطت إدارة الأرشيف الفرنسي خلال فترة الاستعمار بالتنظيم الإداري، حيث نصت في هذا المجال الأحكام القانونية الفرنسية على إنشاء هيئة مكلفة بالجمع والفحص والحفظ والاطلاع على الأرشيف المنتج أو المتحصل عليه كلما تم إنشاء عمالة جديدة، وهو ما يبين اهتمام ذو طابع خاص لهذه المسألة.

ولما يشكل أرشيف الحقبة الاستعمارية من رهانات إدارية وسياسية، أقدمت فرنسا على عملية ترحيل مسبقة لكم هائل من هذه الأرصدة الأرشيفية غداة استقلال الجزائر إلى أراضيها، وأنشأت لها مراكز للحفظ والتسيير حسب طبيعة الوثائق (أرشيف السيادة، أرشيف تسيير والأرشيف العسكري) واعتبرته أرشيفا وطنيا يرمز لسيادتها وماضيها التاريخي.

[1] http://www.anom.

الفصل الثاني :

تسيير الدولة الجزائرية لأرشيف الفترة الاستعمارية

اهتمت الدولة الجزائرية على غرار بلدان العالم بتراثها، فعملت على تنظيم و تقنين رصيدها الأرشيفي من الفترة الاستعمارية بالرغم من العوائق و الصعوبات الناتجة عن عملية الترحيل التي قامت بها فرنسا. وقد عرف الأرشيف الوطني الجزائري صدور عدة قوانين ومراسيم ومناشير تنظمه منذ الاستقلال، كانت الغاية منها الحفاظ على ذاكرة الأمة والاستفادة من مخزونها المعلوماتي في شتى القطاعات.

إن المتتبع للتشريعات الخاصة بالأرشيف في الجزائر يلمس أن الجزائر لم تتأخر في التزود بالأدوات القانونية الضرورية لضمان التسيير الأمثل لأحد القطاعات الهامة والحيوية ألا وهو الأرشيف الوطني، بالرغم من الصعوبات والعوائق التي واجهتها في هذا المجال.

المبحث الأول:انعكاسات ترحيل أرشيف الفترة الاستعمارية

لقد واجهت الجزائر غداة الاستقلال مشكلة إدارة الرصيد الأرشيفي المجزأ والمبتور في شكل وحدات تعذر استعمالها والانتفاع بها. وقد أنعكس ذلك على تسيير أمور البلاد في المجال الإداري وعدم القدرة على ضبط الحالة المدنية، والإحصاءات في مجال السكان، والفلاحة، وكذلك في تسطير ورسم الحدود مع الدول المجاورة، بالإضافة إلى المخططات التقنية والعمرانية والمناطق المعرضة للزلازل علاوة على الملفات السياسية

وكان لترحيل الأرشيف من الجزائر إلى فرنسا انعكاسات سلبية، حيث تسبب في أضرار مباشرة مست وحدة الأرصدة، والهوية للتراث الأرشيفي باعتباره مؤشرا مرجعيا للأبعاد الحضارية والثقافية للمجتمع ولمؤسسات الدولة،و مبدأ أساسي من المبادئ الأرشيفية والمتعلق باحترام الأرصدة [1].

ويجمع المهتمون والمؤرخون على أن أرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر، يفوق في حجمه أرشيف مرحلة ما بعد الاستقلال ، ومن حيث قيمته، فهو أرشيف بالغ الأهمية لكونه يؤرخ لما عانته الجزائر طيلة الفترة الاستعمارية من جهة، وهو توضيح بالتفصيل الدقيق للتشكيلات والميزات والتركيبات الجغرافية والتاريخية والثقافية والعمرانية في صورها الواسعة والدقيقة من جهة أخرى، و هذا الأرشيف إن تحصلت عليه الجزائر فإنها تخطو خطوة هامة جدا نحو رسم دقيق لتلك التركيبات، مما يسمح بإعادة النظر فيها وتجديدها، والاعتماد عليها في مسائل عديدة لا يتسع المقام لجردها وتمحيصها[2].

[1] درواز كمال:مرجع سابق،ص127.
[2] المباركي نور الدين:« ملف أرشيف بلدان المغرب العربي خلال الفترة الاستعمارية » مقال نشر في جريدة الفجر نيوز بتاريخ 6 نوفمبر 2010.

المطلب الأول :الانعكاسات العملية في مجال تسيير الأرشيف

ومن الانعكاسات الجانبية التي تسببت فيها عملية ترحيل الأرشيف تلك المتمثلة في الصعوبات التي تبرز عند الشروع في تنظيم وترتيب الأرصدة المعنية، وبالأحرى عند الإقدام على معالجتها، وتصنيفها، ثم المرور إلى مرحلة التحضير، والإعداد للترتيبات المتعلقة بطرق وظروف وكيفيات إتاحتها . ومن بين العوامل المؤثرة على عمل الأرشيفين أو المؤرخين والباحثين كل حسب اختصاصه ما يلي:

- **تجزئة الأرصدة:**

فإذا وجد الرصيد موضوع البحث وتم الإطلاع عليه، فإنه يتعذر الحصول على كافة الأجزاء الخاصة به، حيث يجد الباحث نفسه يتراوح بين جزأين على الأقل، إن لم تكن عدة أجزاء من الأرصدة متفرعة أو منقسمة على أماكن و/أو مؤسسات مختلفة، ودولتين على الأقل بتباين واختلاف تنظيماتهما، وأساليب ووجهة نظر وموقف كل منهما لمسألة الأرشيف المرحل.

- **صعوبة الاطلاع على الوثائق:**

كما يعرقل الترحيل حرية الإطلاع على الأرشيف العمومي، ومن ثم خرق المبادئ الأرشيفية الأكثر تداولا في العالم في مجال حماية التراث الأرشيفي للشعوب الذي يعتبر كذلك إرث للإنسانية [1].

- **عرقلة عمل المختصين:**

وقد عرقل ترحيل الأرشيف عمل خبراء الأرشيف والعاكفين على تسيير دورها المعنية باستقطاب و/أو التكفل بحمايته.

- **التأثير على المرجعية التاريخية للدول:**

تطرح مسألة التشتيت بالنسبة للأرصدة الأرشيفية إشكالية مركبة الجوانب، تتمثل في الصعوبات التي تتولد عن الخروقات التي تصيب وحدة الرصيد،لاسيما من حيث التصدي لإعادة تشكيل الأرصدة الأرشيفية المعنية بترحيل جزء أو أجزاء منها،خدمة لتكريس المرجعية التاريخية للأرشيف وإثباتا لحقوق الأطراف المعنية.

وبغض النظر عن الجانب المهني والأخلاقي البحت، الذي يحث الأرشيفيين على التعاون من أجل الدفاع عن هذه المسألة من حيث أنها تعيق المبادئ الأرشيفية النافذة [1]، فإنها تؤثر كذلك سلبا في

[1] تم اقتراح نص الميثاق الأخلاقي للأرشيف بمناسبة انعقاد الندوة الدولية للمائدة المستديرة للأرشيف التي جرت فعالياتها بمونتريال-كندا-سنة 2007 وتم التصديق عليها في الجمعية العامة للندوة الأخيرة للمائدة المستديرة التي نظمت بطليطلة الإسبانية في 24 أكتوبر 2011 والتي تنص على دور الأرشيفي في الدفاع عن المبادئ الأرشيفية و السعي من أجل حماية الأرشيف .

عملية تشخيص وتحديد أماكن تواجد الأرشيف من أجل ترتيبها، وإعادة تشكيلها في إطار الرصيد، الذي مهما يكن موقف الدول المعنية بالمسألة فإنه يبقى مبتورا، ولا يشكل سوى قطعة أو مجموعة فرعية من أصل الرصيد برمته الذي تعرض لعملية الترحيل.

- **ترتيب وتصنيف الأرشيف المتبقي:**

فإذا كانت من رواسب هذا الترحيل أن تعذر على المؤسسات الجزائرية المكلفة بترتيب وتصنيف الأرشيف المتبقي والذي لم تطله أيدي الفرنسيين، ودون المساس بمبدأ هوية الرصيد، أي العمل على أجزاء من الرصيد دون الأخرى، فإن نفس الصعوبات صادفها الأرشيفيون فيما يخص الأرشيف المرحل من الجزائر [2].

- **صعوبات المعالجة:** والتي تعود أساسا إلى ما يلي:

أ- توزيع الأرشيف وحجمه

لقد وزع الأرشيف المرحل على عدة مؤسسات وفي مختلف المستويات، إذ يشهد بعض الأرشيفيين الفرنسيين الذين أشرفوا على العملية، بأن الفرز ومعالجة هذا الصنف من الأرشيف الجزائري المرحل كان متعبا و يستحيل التمييز بين صنف وصنف آخر الوثائق [3].

كانت تصل أجزاء هامة عن الأرشيف في شكل صناديق عن طريق الشاحنات يتم تفريغ حمولتها، وهي في شكل عشوائي وكانت مبعثرة دون أدنى تسلسل، مشكلة بذلك على حد قول بواييه Boyer [4] كم من الوثائق التي لا تستجيب لمعايير تكوين رصيد أرشيفي [5].

كما تم تخبئة الأرشيف المرحل وبالتالي خلعه من هويته ليقسم على مختلف المؤسسات الفرنسية وذلك دون أدنى رعاية للمبادئ الأرشيفية النافذة، لا سيما في مجال التقنين، إن التوزيع الذي تم لم يكن فقط على مستوى المؤسسات المركزية من وزارات وإدارات مركزية ومؤسسات مختصة، بل شملت حتى الهياكل الإقليمية والمصالح الخارجية.

---

[1] .يعاني الأرشيفيون القائمون على معالجة الرصيد الخاص بالفترة الاستعمارية "رصيد الحكومة العامة بالجزائر" من صعوبات عويصة تتمثل في معالجة بعض الأرصدة أو السلسلات الجزئية الخاصة بالرصيد ككل مع أخذ بعين الاعتبار بتر معظمها من أجزاء هامة إلى جانب بعثرتها وعدم اكتمالها، مما يطرح مشكلة اكتمال عملية المعالجة من عدمها.

[2] .التقرير المقدم من قبل المدير العام للأرشيف الوطني الجزائري في أشغال ندوة سيترا بواشنطن ص 4 .

[3] Boyer, Pierre : « Les archives rapatriée », Revue itinéraire ,n°264,Juin 1982,p.p.49-67.p62.

[4] Boyer, Pierre : Ibidem

[5] Martinez.Christine : « Archives d'Etat et état des Archives, Défricher et déchiffrer les Archives ». Conférence faite par Christine. Martinez, E.Perricault, S.Coeuré.AIU.Paris, 2008.

ب- عدم احترام المبادئ الأرشيفية

جدير بالذكر إن السلطات الفرنسية لم تعر أي اهتمام للمبادئ الأرشيفية بأي حال من الأحوال وإن كل ما كان يثير انشغالهم هو اعتماد مبدأ أساسه إن الأرشيف يرحل ولا يمكن تحت أي سبب أن يرجع إلى حكومة أجنبية وهذا الانتهاج تم تجسيده في رسالة من رئيس فرنسا والتي وضعت حدا للمفاوضات بين الطرف الجزائري والفرنسي حول هذا الصنف من الأرشيف [1].

يعتمد هذا الانتهاج في نظر الفرنسيين على جانبين وهما:

- الأول ذا طابع قانوني مفاده إن الأرشيف الفرنسي غير قابل للتملك.
- الثاني ذات طابع تاريخي وهو أن الأرشيف المرحل يشهد على تاريخ وسياسة تواجد فرنسا بالجزائر [2].

إن المبدأ الذي يرتكز عليه الأرشيف هو أنه لا يمكن أن يقوم مقام لقطعة أرشيفية دون وجودها ضمن الأجزاء أو القطع لتكون بذلك القضية برمتها.

ج- تجزئـــة الأرشيـــف

تشكل هذه التجزئة فجوة تحول دون تشكيل رصيد أرشيفي وطني متكامل وزيادة على القضاء على هويتها باعتبارها كل متكامل، فإن هذه العملية تعمق من الصعوبات والانعكاسات السلبية على المستوى التراثي والسيادي بالنسبة للبلد المتضرر، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من الذاكرة المؤسساتية والاجتماعية وبالتالي تصبح مبتورة وناقصة بفعل الترحيل.

د- إخفـــاء الأرشيـــف

يتضح من هذه الاعتبارات أن فرنسا تخفي الأرشيف المرحل من الجزائر، لإخفاء معلومات قد تؤدي إلى إثبات جرائمها وأعمالها التي اقترفتها ضد الشعب الجزائري طيلة ! ! ! سنة من الاحتلال [3].

---

[1] نود إن نشير هنا إلى القرار و التأثير السياسي الذي كان يخيم على أجواء المفاوضات التي كان يديرها الفوج المختلط الجزائري الفرنسي حين أوقفت المفاوضات بأمر من الرئيس الفرنسي الأسبق فالبري جسكار ديستان الذي يشير فيه إلى إنه لا يمكن إن يعاد الأرشيف الذي تم ترحيله معللا ذلك بأن فرنسا لا يمكنها أن تعطي أرشيفها إلى دولة أخرى واضعا حدا أمام كل فرصة لتقديم الدلائل أو حتى الاستمرار في التعاون الأرشيفي بين البلدين حول الموضوع، الأمر الذي أدى إلى إحلال نوع من التوفيق في كل أشكال التعاون بين الأرشيفيين من البلدين حول الموضوع في هذا المجال.
جدير للتذكير في هذا الشأن بأن مسار عمل الفوج المختلط قد أوقف دون سابق إنذار و بصفة أحادية و قد صدر عن جهة رسمية و ليس من قبل أعضاء الفوجين، مما يوضح الطابع السياسي الرسمي الذي يطغى في كل حال من الأحوال و كلما تعلق الأمر برهان استراتيجي مثل الأرشيف.

[2] Cornu, Mari : « Archives et patrimoine » Actes du Colloque du CNRS sur les archives de la création l'harmattan. Paris 2004. Pp51-57.p51.
[3] Boyer , Pierre : Op.cit. p 63.

المطلب الثاني: الانعكاسات العلمية في استغلال الأرشيف

كانت الانطلاقة في الجزائر مكبلة بعوائق شملت كل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها قطاع الأرشيف الذي تأثر بدوره بمجموعة من العوامل الخارجية منها و الداخلية أما الخارجية فتكمن في غياب جزء كبير من الأرشيف الذي حولته فرنسا بين 1961 و1962 من الجزائر الى أراضيها مما خلق نزاعا أرشيفيا بين الجزائر وفرنسا حوله، والذي تضمن الأرشيف العائد لفترة الاستعمار بين 1830-1962 وكذا أرشيف عائد إلى الفترة العثمانية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر أي الفترة التي سبقت الاجتياح الفرنسي .

بالنسبة للعوامل الداخلية فهي عدة وتتمثل أساسا في غياب الأرشيفيين إذ أن الإدارة الاستعمارية لم تسمح بتكوين الجزائريين في هذا القطاع الحساس، بالإضافة إلى انعدام الهياكل المتخصصة للحفاظ على الوثائق بصورة عقلانية.

يعاني الأرشيفيون العاكفون على معالجة وترتيب الأرشيف الخاص بالفترة الاستعمارية من عدة صعوبات تعيق نشاطهم العلمي المتصل بإعادة تشكيل ما تبقى من الأجزاء المكونة لهذا الرصيد. وازدادت حدة هذه الصعوبات نظرا لتجزئته وإخفائه في أماكن متعددة، حيث:

- يجد الباحث صعوبة في إيجاد المعلومات المرتبطة بتاريخ الجزائر، نظرا لعدم وجود الأرشيف في مكان واحد.
- ونظرا لكون الأرشيف المرحل يشمل كل الأصناف ولم يكن هناك أي تمييز بين صنف وآخر، ولم تؤخذ بعين الاعتبار لا العوامل الخاصة بالوثيقة ولا بطبيعتها ولا بعلاقتها مع الإدارة أو المواطنين، فقد تمت عمليات ترحيل الأرشيف بعيدا عن كل الاحتياطات المبدئية والمهنية والأخلاقية، وقد تضمن أرشيف فترة الاحتلال :

- الأرشيف الخاص بالعائلات والجمعيات والزوايا.
- الأرشيف الخاص بعلاقات الجزائر مع الدول الأخرى في العالم [1].
- الأرشيف الخاص بالعقود من أراضي وملكيات.
- أرشيف فترة الاحتلال الخاص بالمقاومة والزوايا ورسائل حكام وشخصيات جزائرية مقاومة ضد التوغل الفرنسي.
- أرشيف الحركة الوطنية.

[1] يعج رصيد الاتفاقيات الخاص بفترة ما قبل الاحتلال و التابع للفترة العثمانية بالمعاهدات و اتفاقيات السلم و التجارة التي أبرمتها الجزائر مع باقي دول '(سلسلة 1ب1) و التي تأخذ منها الاتفاقيات المبرمة مع الجانب الفرنسي الحيز الكمي المقدر ب 59 اتفاقية رحلت.

- أرشيف العائلات والجمعيات، لاسيما الموالية والمرافقة من القصبة الجزائر وتشمل المحامين، رجال الإعلام، و شخصيات بارزة مهما كانت جنسيتها .

الأرشيف الذي تم الحصول عليه واعتبر كغنيمة حرب عند إلقاء القبض أو اغتيال الجنود [1].

أما الأرشيف الخاص بفترة الاحتلال والمنتج على التراب الوطني، فلم يخضع هو الآخر إلى أدنى الاعتبارات العلمية والتقنينية التي تتعلق بالفرز والجرد واتخاذ الإجراءات المبدئية المتعلقة باحترام حرمة الأرصدة وتكاملها وكذا مصداقية وتوثيق وسلامة الأرشيف، إذ لا يصبح للأجزاء المنثورة مصداقية في حالة ما إذا جزئت وبعثرت وبترت من أصل الأجزاء الأخرى المكملة لها بل والمتصلة بها عضويا، بحيث لا يمكن لأي ملف أن يؤخذ بمآخذ الجد وإن تستوفي فيه شروط الصحة والدلالة والإثبات ما لم يكون مكتمل.

كما يمكن التطرف إلى هذه العوائق بالإشارة أولا إلى العوائق القانونية (المرتبطة بسياسة الدولة حول الاطلاع على الأرشيف) والثاني ذات طابع تقني (كثير من الوثائق تنتظر الترتيب والتصنيف على مستوى كل من الجزائر وأكس أون بروفانس بفرنسا) والعائق الثالث يتمثل في توزيع الوثائق على الكثير من مراكز الأرشيف المتواجدة على مستوى العالم وأخيرا وهو العائق الرابع يتعلق بإشكالية تعدد اللغات التي كتب بها الوثائق [2].

1 – الإتاحة والاطلاع على الأرشيف:

لا ترتبط مدة الاطلاع على الأرشيف لا بإرادة الأرشيفي ولا تحت مسؤوليته، و لكن إرادة ومسؤولية السلطات السياسية، ولذا تجد في كل دولة تشريعا يخص هذا الجانب وعلى كل حال فأهم الوثائق التي يطلبها الباحثون للإطلاع من تلك المتعلقة بحرب التحرير(1954-1962) وهي نفسها الخاضعة للمنع الكلي أو الجزئي خاصة في فرنسا،حيث يمكنها أن تصل مدة الاطلاع إلى 150 سنة (الأرشيف ذا الطابع الطبي) وحتى أكثر.

2 – الترتيب والتصنيف: إن من صلاحيات الأرشيفي هو ترتيب وتصنيف الأرصدة الأرشيفية، لذا تمكنه عدم إتاحة الوثائق للإطلاع بسبب عدم ترتيبها وتصنيفها حتى ولو كانت قابلة للاطلاع

[1] يمكن الاطلاع على جزء من هذا الصنف من الأرشيف الغنيمة المرحل من قبل القوات الفرنسية من خلال وسائل البحث المعدة من قبل مصلحة أرشيف الدفاع الفرنسية السلسلة H .

[2] Mohamed, Harbi. Benjamin, Stora avec Abdelkrim Badjadja et d'autre : **La guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie**, Ed Robert Laffont, S.A Paris, 2004.(Panorama des archives de l'Algérie moderne et contemporaine, Par Abdelkrim Badjadja),p 631.

بموجب القانون [1] إن الأولوية في الترتيب والتصنيف تعود للوثائق القديمة خاصة المرتبطة بالتاريخ الوطني، وهذا ما يفسر أن الأرصدة المتعلقة بالثورة التحريرية ترتب في المقام الثاني من حيث أولوية الترتيب، خاصة وأنها مازالت لم تتح للاطلاع بالإضافة إلى أنها ليست محل اهتمام المنظومة التربوية [2].

وعليه، يمكن الجزم أن هناك أرصدة أرشيفية كثيرة متعلقة بحرب جبهة التحرير لم يتم اكتشافها بعد [3]،سواء في فرنسا في الجزائر أو في دول أخرى لسببين اثنين : عدم تصنيفها وترتيبها أو عدم الاطلاع عليها.

3 – انتشار أماكن حفظ الأرشيف المتعلق بتاريخ الجزائر: وعليه فإن الأرصدة الأرشيفية التي تهم الباحث لن تجدها في الجزائر أو في فرنسا بالنسبة لفترة الاحتلال فقط أو في تركيا بالنسبة للفترة العثمانية بل في أكثر من 30 دولة أخرى [4].بالإضافة إلى هذا العامل، يوجد عامل آخر وهي وجود هذه الوثائق في مراكز أقل أهمية.

4 – إشكالية اللغة:

إن توزيع الأرصدة الأرشيفية وتواجدها على مستوى الكثير من الدول يؤدي حتما إلى تعدد اللغات التي تكتب بها هذه الوثائق ولهذا فإن الباحث الذي يتقن لغة واحدة، لا يمكنه بأي حال من الأحوال إنتاج بحث ذا مراجع متعددة، لذا فإن البحث في تاريخ الجزائر يتطلب إتقان لغات خاصة بكل فترة (التركية بالنسبة للفترة العثمانية)، العربية والفرنسية بالنسبة لفترة الاحتلال والعربية والفرنسية والانجليزية بالنسبة لفترة حرب التحرير . أمّا بالنسبة لفترة الاحتلال فالوثائق كانت باللغة الفرنسية، أما بالنسبة لحرب التحرير فكانت مكتوبة باللغة الفرنسية بالنسبة لكل من الدولة الفرنسية ومؤسسات جيش وجبهة التحرير الوطني، الحكومة المؤقتة، كما يلاحظ هنا أن الوثائق المرسلة بين الولايتين الأولى والثانية بين جبهة التحرير وجيش التحرير كانت تكتب باللغة العربية [5].

[1] Bajaja Abdelkrim :Ibid.p633
[2] Bajaja Abdelkrim :Ibidem.
[3] Bajaja Abdelkrim :Ibidem.
[4] Bajaja Abdelkrim :Ibidem.
[5] أكد السيد بجاجة عبد الكريم أنه وبحسب إجابات المجاهدين الذين إستفسرهم عن سبب كتابة الوثائق بهذه اللغات فأجابوه بأن الغاية من وراء هذا هو حث المجندين الأجانب في الجيش الفرنسي على الهروب.

كما استعملت اللغة الإنجليزية بالنسبة لقوات التحالف التي دخلت إلى الجزائر في 6 نوفمبر 1942 خلال الحرب العالمية II، وكذلك عندما تم تدويل القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة من 1955 إلى 1962،تجدر الإشارة إلى وجود FLN-ALN tracts مكتوب باللغة العربية والفرنسية والألمانية والإيطالية والاسبانية وهي موجودة على مستوى الأرشيف العسكري بفندق فانسان Château de Vencennes .

وفي هذا الإطار ينبغي التمييز بين عدة أنواع من الأرصدة الأرشيفية المتعلقة بالفترة الاستعمارية للجزائر.

المبحث الثاني: مكونات الأرصدة الأرشيفية بالجزائر

يتكون الأرشيف المتواجد بالجزائر والمتعلق بفترة الاحتلال الفرنسي الممتدة من سنة 1830 إلى غاية 1962، من مجموعة الوثائق غير المرحلة والتي كانت على مستوى مراكز الأرشيف بالجزائر، وتتعلق معظمها بأرشيف التسيير، باعتبار أن وثائق السيادة كما تدعي فرنسا قد تم ترحيلها.

فهناك الأرشيف الذي وجدته فرنسا واستولت عليه عند احتلالها للجزائر، والذي يرتبط أساسا بالفترة العثمانية، ثم الوثائق التي أنتجتها الدولة الفرنسية خلال الحقبة الممتدة من 1830 إلى 1962، إضافة إلى أرشيف ثورة التحرير الوطني 1954ـ1962، والذي أنتجت وثائقه من طرف جيش وجبهة التحرير الوطنيين، بالإضافة إلى الوثائق التي تم استرجاعها بطرق مختلفة ومن شتى أنحاء العالم والتي تخص الجزائر خلال هذه الفترة، وكذلك الأرشيف العثماني الذي تم ترحيله إلى فرنسا وتمت إعادته فيما بعد، دون أن ننسى الوثائق المتعلقة بثورة التحرير الجزائرية التي تم إنتاجها من خلال مؤسسات جيش وجبهة التحرير الوطنيين والحكومة المؤقتة.

كما يمكن أن نضيف مجموعة الوثائق الشخصية المتعلقة بنفس الفترة وكذلك تلك المتعلقة بالثورات الشعبية والحركة الوطنية من 1830 إلى 1962.

المطلب الأول : الأرشيف غير المرحل من الجزائر

نظرا للفترة الطويلة التي يمتد عليها الأرشيف الوطني أي قرابة خمسة (5)قرون فهو يتكون من عدة مكونات ترجع لكل فترة مرت بها الجزائر من العهد العثماني في منتصف القرن السابع عشر إلى بداية القرن الواحد والعشرين، وسنوجز هنا مجموع الأرصدة الأرشيفية المتواجدة بالجزائر،

مع العلم أنه تم أخذ بعين الاعتبار فقط الأرشيف المنتج خلال الحقبة الممتدة من سنة 1830 إلى 1962، و تلك الوثائق التي كانت قبل هذا التاريخ وتم الاستيلاء عليها من طرف الإدارة الفرنسية.

و عموما فإن الأجزاء المتبقية من الأرشيف المسير من طرف الدولة الفرنسية خلال فترة الاحتلال هي محفوظة في مختلف الإدارات العمومية على مستوى الوطن، بالرغم من أن المنشور رقم 94-7 المؤرخ في 2 أكتوبر 1994 الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني قد نص أن أرشيف الفترة الاستعمارية هو أرشيف تاريخي، يحفظ حفظا مؤبدا، مع إلزامية دفعه إلى الأرشيف الوطني وهنا نوجز على سبيل الاستدلال، مجموع الأرصدة الأرشيفية المتواجدة على مستوى المركز الوطني للأرشيف.

الفرع الأول: أرشيف الفترة العثمانية (1648-1830)[1].

- **بيت المال والبايلك** ويضم 336 سجلا موزعا على 36 وحدة.

- **المحاكم الشرعية** : (1592-1856) ويضم 52 وحدة ويحتوي هذا الرصيد على قضايا الأوقاف والملكيات الخاصة من بيع وشـــراء ونزاعات، إثبات نسب، عقود زواج وطلاق، تحديد الصــداق، الإرث، الهبــة والشفعة.

- **رصيد معاهدات السلم والتجارة (1619-1815)** (58 معاهدة) وهو رصيد خاص بالمعاهدات المبرمة بين الدولة الجزائرية ودول أخرى منها (فرنسا، انجلترا، اسبانيا، هولندا، السويد، الدانمارك، البرتغال، البندقية، نابولي، سردينيا، توسكان، الجزر الأيونية والولايات المتحدة الأمريكية)، وتخص هذه المعاهدات: العلاقات الدبلوماسية، ضمان حرية تنقل السفن الحربية والتجارية ومراجعة جوازات السفر وشراء الأسرى.

- **مراسلات بين حكام الجزائر والدولة العثمانية وهي مصنفة إلى 6 أنواع**: يشمل هذا الرصيد نشاط الدولة في جميع ميادين الحياة من مسائل اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية وثقافية، جاءت مجملها على شكل مراسلات بين الباب العالي وحكام الولايات التابعة له، وتتمثل فيما يلي :

دفتر مهم وهو يتضمن جميع الأوامر والفرمانات (القوانين) الصادرة من السلاطين في شتى المجالات ويحتوي هذا الرصيد على 911 وثيقة مقسمة على 16علبة منها 379 وثيقة مترجمة من اللغة

[1] دليل الأرصدة:نماذج من الأرصدة المحفوظة في الأرشيف الوطني, مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري،2006، ص من7إلى 8.

العثمانية إلى اللغة العربية، بالإضافة إلى وثائق السلاطين (5 وحدات) والخارجية (وحدة واحدة) ودفتر إدارة (وحدتين).

الفرع الثاني: أرشيف الفترة الاستعمارية (الإقامة العامة بالجزائر) [1]:

وهي مجموع الوثائق التي أنتجتها الإدارة الفرنسية على المستوى المركزي وتتمثل في:

- **الحاكم العام** :(1873ـ 1962)ويضم 185 وحدة وتشمل الملفات الصادرة عن ديوان الحاكم العام ومختلف المديريات التابعة له، وملفات الموظفين، والمراسلات، والمصادقة، ومتابعة المخططات التنموية وتسيير ملفات قدماء الحرب .

- **رصيد الوظيفة العمومية** : (1881ـ1962)ويحتوي على ملفات الموظفين، الملفات الخاصة بإلحاق المسلمين بالوظيفة العمومية، ملفات خاصة بالقيادة والهياكل الخاصة بالموظفين والأجور والمنح.

- **رصيد الأشغال العمومية** :(1880- 1962) ويضم 220 وحدة، تحتوي على ملفات المديرية العامة ،السكك الحديدية والكهرباء، المياه، السدود، المناجم والموانئ، والمطارات، والطرقات والبناء (التهيئة).

- **رصيد العمل والحماية الاجتماعية**: (1919ـ 1962) ويشمل 364 وحدة، يحتوي على الملفات الشخصية للمستخدمين، الميزانية والمحاسبة، ملفات البناء والموارد المادية، قضايا العمل والحوادث، اليد العاملة، النشاط الاجتماعي، الصحة العمومية، التفتيش وملفات المفتشين، الحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي والتكوين المهني.

- **رصيد مصلحة العدالة** :(1923ـ1962) و يحتوي على مناشير ومقررات المصالح العسكرية، أحداث 8 ماي 1945، منشورات وأحكام المحاكم، حزب نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب الجزائري، حركة انتصار الحريات الديمقراطية، واضعي القنابل، وحائزي الأسلحة.

- **رصيد المياه والغابات** :(1842ـ1962)و يتضمن هذا الرصيد المواضيع التالية : موظفي الغابات، نظام الغابات، استغلال المواد الغابية، التنازلات الغابية، أشغال مصالح المياه والغابات، المحاسبة والمالية .

- **رصيد مديرية أقاليم الجنوب:** (1870ـ 1962)و يشمل هذا الرصيد 1315 علبة تعالج المواضيع التالية : شؤون الأهالي، الدروس التحضيرية، المنح العسكرية، الفرق العسكرية، الديانة الإسلامية،

[1] دليل الأرصدة:مرجع سابق، ص من 9إلى18.

العدالة الإسلامية، الفلاحة وتربية المواشي، الأهالي المزارعين التعاونيات الفلاحية، محاربة الجراد، الاقتصاد الاجتماعي، المناجم ومراقبة النقل، الأشغال العمومية، الصحة العمومية، المستشفيات العسكرية، التكفل الطبي، الشؤون الإدارية، قيادة البلديات المختلطة، المالية.

- **رصيد الفلاحة:**(1840- 1962) ويحتوي على المواضيع التالية : إدارة الشؤون الفلاحية، التسيير والمنازعات والشؤون المهنية والاجتماعية، تقنيات الفلاحة، التكوين المهني الفلاحي، التجارب الفلاحية، تربية الحيوانات، المخابر الكيميائية.

- **رصيد الاقتصاد:**(1889 – 1962)ويضم 1400 وحدة وتشمل الملفات المتعلقة بالفلاحة، التجارة، الصناعة، العمل و التموين أثناء الحرب العالمية الثانية، ملفات خاصة بأملاك اليهود، والطاقة والمحروقات، وإنشاء محطات الغاز والكهرباء، وبناء السدود.

- **رصيد الصحة العمومية:** (1821 – 1962) و يشمل 2600 وحدة، تتعلق بالمواضيع التالية : الملفات الطبية، ملفات الأطباء والشبه الطبي، وإدارة المستشفيات، والعتاد والأجهزة الطبية، والصحة العمومية، و التكفل الطبي بالأمهات والأطفال.

- **رصيد الداخلية والفنون الجميلة:** (1864-1962) وتضم 256 وحدة وتشمل ملفات العدالة الإسلامية، والشؤون العسكرية، والشؤون الدينية، والانتخابات، والفنون الجميلة وملفات الموظفين.

- **الغرفة التجارية والصناعية للجزائر:** (1830- 1962) وتشتمل على 5200 وحدة وتتضمن ملفات مرتبطة بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، ونشاطات الغرفة التجارية (الثقافية والعلمية)، وتسيير وتشريع التجارة الداخلية والخارجية، والضرائب والجمارك.

- **المنطقة الاقتصادية للجزائر:** (1935- 1962) وتضم 1580 وحدة تشمل ملفات متعلقة بنشاطات المنطقة الاقتصادية و فروعها، وتنظيم المهنة و الاقتصاد، و الموانئ، و النقل، والبريد و المواصلات، والضرائب و المالية، والشؤون الاقتصادية الخارجية، والتعليم التجاري.

- **رصيد المديرية العامة للأمن الوطني:** (1914- 1962) وتحتوي على 220 وحدة تشتمل ملفات خاصة بالموظفين، والأمن على مستوى المقاطعات، ومصلحة الدرك، والشرطة العامة على مستوى الإقليم، والشرطة المتنقلة.

- **رصيد الشؤون العسكرية:** (1934- 1961) ويضم 111 وحدة متعلقة بتعويضات الحرب، ووصل السكك الحديدية،و ملفات الموظفين والسلع المستوردة .

- **رصيد مديرية المالية:** (1909 -1962) وتشمل 5000 وحدة متعلقة بتعويضات الحرب، والمحاسبة العامة، والمعاش المدني، والضرائب، والقرض، والسجل العقاري، وتسجيل الأملاك، والطوابع والجمارك .

- **سجلات الحالة المدنية:** (1830- 1962) وتضم 2284 سجلا وهي تحتوي على معلومات الهوية الشخصية للجزائريين والأجانب المولودين بالجزائر والخاصة بالمقاطعات (قسنطينة، الجزائر، وهران، أقاليم الجنوب)

- **رصيد سجلات الموثقين:**(1840- 1956) وتشمل 2680 سجلا متعلقة بالبيع، الوكالات عقود الزواج والهبة، والطلاق، والنقل، وافتتاح القرض.

- **رصيد الخرائط** [1]: يتكون من الخرائط والمخططات منها الوطنية والأجنبية تخص شتى المجالات، و يحتوي الرصيد على ثلاث محاور من بينها **الرصيد القديم**، الخاص بمصلحة الخرائط للإقامة العامة بالجزائر يغطي الفترة الممتدة ما بين 1830 – 1962 .

إن المتمعن في طبيعة هذه الأرصدة وتاريخها يمكن له أن يستنتج بسهولة أن هذه الوثائق متعلقة بمختلف مناحي الحياة السياسية والعسكرية والإدارية والثقافية والدينية والاقتصادية، إلا أن تاريخ إنتاجها يختلف من وثيقة إلى أخرى وهو ما يؤدي بنا إلى التساؤل التالي : أين هي الوثائق المنتجة خارج التواريخ المذكورة والمرتبطة بالفترة الممتدة من 1830 إلى 1962؟.

الفرع الثالث: أرشيف مؤسسات الثورة التحريرية وأرشيف الحركة الوطنية [2]:

إن تنظيم الثورة التحريرية و استمراريتها و نجاحها، تطلب توثيقا وإنتاجا لمراسلات ووثائق تتعلق بالاتصالات الحادثة بين مختلف مؤسسات جيش وجبهة التحرير الوطنيين وبين المؤسسات السياسية الأخرى لاسيما الحكومة المؤقتة في علاقاتها الداخلية والخارجية.

- **رصيد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية: (1958-1962)**، يحتوي على 427 وحدة، ويضم مراسلات الحكومة المؤقتة مع جميع الوزارات، ومنها وثائق تخص العلاقات مع الدول الصديقة، وأخرى خاصة بالمفاوضات مع الحكومة الفرنسية، ومحاضر اجتماعات وتقارير خاصة برؤساء المكاتب، وبرقيات، وتقارير النشاطات.

[1] دليل الأرصدة:مرجع سابق،ص 16.
[2] دليل الأرصدة:نفس المرجع،ص 20.

- **رصيد المجلس الوطني للثورة الجزائرية:(1956-1962)** و يحتوي على 14 وحدة تخص المسيرة التاريخية لثورة أول نوفمبر عبر المراحل السياسية والعسكرية والدبلوماسية.

- **رصيد الهلال الأحمر الجزائري** :(**1955-1962**) ويضم محاضر مع اللجنة العالمية للصليب الأحمر، مراسلات الصداقة مع بعض الدول، ومراسلات وتقارير مع جبهة وجيش التحرير الوطنيين.

- **رصيد فيدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا:(1954-1962)** و يشمل 140 ملفا يحتوي على نظام الفيدرالية، وتقارير مالية، وتقارير سياسية، ومراسلات لجنة التنفيذ، وملفات خاصة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبعض الصور،ومجموعة كبيرة ومهمة من الوثائق العامة بما فيها الصحافة والكتب والدوريات التي تبرز مسيرة ونشاطات الفدرالية خلال الثورة.

- **رصيد الصور:** ويحتوي5000 صورة، وهي سلسلة الصور الخاصة بالحياة اليومية لجيش التحرير الوطني بالحدود التونسية الجزائرية بنواحي غار الدماو في الفترة الممتدة مابين 1957 و1962، صور خاصة بلاعبي كرة القدم لجبهة التحرير الوطني ومجمل هذه الصور مرافقة لملفات الأرصدة المتوفرة على مستوى الأرشيف الوطني وتم إثراء هذا الرصيد عن طريق الهبات المقدمة من طرف الخواص منهم المجاهدين، وكذلك عن طريق الاستنساخ من المجلات والجرائد والكتب التاريخية.

كما تؤرخ هذه الصور لأحداث اندلاع الثورة، أحداث أكتوبر 1961، التظاهرات والإضرابات، حصر الحدود، والحياة الاقتصادية، والثقافية للشعب الجزائري إبان حرب التحرير والسياسة الفرنسية أثناء هذه الفترة .

- **رصيد حرب التحرير الوطنية:**(1954- 1962) ويشمل المواضيع التالية : اندلاع الحرب، وأحداث حرب التحرير، والحياة الاجتماعية والثقافية للشعب الجزائري، والسياسة الاستعمارية إبان الثورة الاستقلال ، ونتائج الحرب، والشخصيات التاريخية.

المطلب الثاني : الأرشيف المسترجع من الخارج

لقد قامت الجزائر منذ سنة 1992 بتنفيذ مخطط شامل بغية الحفاظ على الأرشيف الجزائري وحمايته واسترجاعه على المستويين الوطني والدولي [1]، ولتحقيق ذلك قامت بتنظيم ندوات علمية تهدف إلى الاتصال بالمختصين في الميدان، والباحثين والمؤرخين وممثلو الهيئات والمنظمات الدولية

[1] الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر و المحفوظ بالخارج (من 16 إلى 19 فبراير 1998)، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري،العدد10، 1998،ص 3.

والإقليمية من جهة، وتمهيد السبل من أجل استرجاع الوثائق الموجودة خارج الجزائر من جهة أخرى، وصولا إلى توفير المصادر الأساسية للبحث العلمي في مختلف المجالات التاريخية والحضارية [1].

وقبل التطرق إلى الأرصدة الأرشيفية التي تم استرجاعها من طرف الدولة الجزائرية أو تم تسليمها من طرف الدول الحائزة عليها [2]، فمن الضروري التحدث عن بعض الأرصدة الأرشيفية المحفوظة عبر العالم والتي تخص تاريخ الجزائر مع العلم بأن أهم المصادر موجودة بفرنسا وتركيا ودول أخرى:

الفرع الأول:الأرصدة المتواجدة بفرنسا

يوجد بحوزة مراكز الأرشيف بفرنسا، خاصة في إكس أون بروفنس Aix en Provence وباريس ما يفوق 200.000 علبة أرشيف، وهي محل نزاع بين الجزائر وفرنسا لكون هذه المجموعة الهائلة من مصادر تاريخنا، ونقلت من الجزائر إلى فرنسا عشية استقلال الجزائر، وهذه العملية تعتبر خرقا واضحا للقانون الدولي الذي ينص على أن الأرشيف يحفظ إجباريا في الإقليم أو البلد الذي تم إنتاجه وتراكم فيه.

وتخص هذه المجموعة أساسا تاريخ الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830ـ 1962، وتتعلق بجميع جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية وكل الحملات العسكرية بما فيها القمع الوحشي والاغتيالات والاعتقالات... وحتى بعض دفاتر الحالة المدنية والملفات التقنية الخاصة بالعمارات والهياكل العمومية.

أما فيما يخص أرشيف العهد العثماني، الذي هو ليس محل نزاع، و يبقى على فرنسا أن تعيد إلى الجزائر الوثائق الدبلوماسية المتبقية بعد استرجاع الجزائر لمجموعات الأرشيف العثماني في عدة دفعات، آخرها تتعلق بجزء من المعاهدات الدولية التي أبرمت بين الجزائر والبلدان الغربية من القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر ميلادي.

ورغم تصلب الموقف الفرنسي في معالجة هذه القضية لحد الآن واعتمادها على منطق مفاده أن الجزائر كانت فرنسية، وبالتالي يعود الأرشيف للدولة الفرنسية، فإن الجزائر استطاعت استرجاع بعضا منه على فترات بداية من سنة 1967 وصولا إلى استرجاع رصيد من الأرشيف العثماني بالجزائر [3].

إن من بين ما تم استرجاعه كذلك بعض الوثائق المهمة التي تخص المعاهدات التي أبرمتها الجزائر بين 1550 إلى 1830 مع بعض الدول الأجنبية كالولايات المتحدة الأمريكية، و بريطانيا، و السويد،

[1] الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج، نفس المرجع، ص 4.
[2] عبد المجيد شيخي:« الجزائر تسترجع أرشيفها من الخارج ببطئ » ، جريدة أخبار اليوم ، الصادرة بتاريخ 07 جوان 2011.
[3] عبد الكريم بجاجة: **النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف**، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد رقم 3، 1996، ص 3 .

و ألمانيا، والنرويج، و الدانمارك باستثناء فرنسا، وكأن الدولة الفرنسية لا تريد أن تقر بوجود علاقات سياسية كانت قائمة بين الدولتين على مستوى رفيع قبل 1830.

و بالنسبة للسند القانوني الذي اعتمدت عليه الجزائر في مطالبتها باسترجاع الأرشيف من فرنسا فإنه قام على ما تنص عليه الأعراف الدولية ولوائح الأمم المتحدة خاصة تلك التي تمت المصادقة عليها سنة 1963، والتي تقر بأن الأرشيف ملك للإقليم الذي أنتج به [1].

الفرع الثاني: الأرصدة المتواجدة بتركيا

بعكس الوضعية القانونية التي أشرنا إليها فيما يخص النزاع الأرشيفي بين الجزائر وفرنسا، لا يوجد أي نزاع مع تركيا، لأن الدولة العثمانية احترمت القواعد الدولية ولم يتم أي ترحيل للأرشيف من الجزائر إلى اسطنبول.

ويتعلق الأمر هنا بالأرشيف المنتج في اسطنبول، والذي يشهد عن العلاقات بين الجزائر والدولة العثمانية طوال العهد الحديث أي من بداية القرن السادس عشر إلى غاية احتلال الجزائر من طرف فرنسا سنة 1830.

ورغم صعوبة المعرفة الدقيقة للأرشيف المتراكم باسطنبول، يمكن على الأقل حصر أهم السلاسل التي تحتوي على الوثائق المتعلقة بتاريخ الجزائر في العهد الحديث:

- **دفاتر المهمة**: "وهي أحد الأقسام الهامة التي تشكل سجلات الديوان الهمايوني، إذ تخصص تلك الدفاتر لتسجيل الفرمانات(القوانين) والأحكام والأوامر الصادرة عن الديوان الهمايوني إلى شتى جهات الدولة العثمانية [2].

ويضم تصنيف دفاتر المهمة 266 دفترا, تحتوي الأوامر والأحكام الصادرة من سنة 1533 إلى سنة 1905، وتحتل أمور الجزائر عددا كبيرا من تلك الدفاتر [3].

- **الخطوط الهامايونية**: "وهي الأوامر المكتوبة من السلطان العثماني حول مسألة من المسائل، وتمتد من سنة 1659 إلى غاية سنة 1880، وهذا القسم الذي جرى تصنيفه بالترتيب الكرونولوجي يضم العديد من الوثائق عن الجزائر.

---

[1] La Table ronde de Varsovie 1963et de Cagliari 1977

[2] صاري فاطمة الزهراء:« وثائق الإيالة الجزائرية في الأرشيف العثماني بإسطنبول » ، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بالجزائر والمحفوظ بالخارج (من 16 إلى 19 فبراير 1998)، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري،العدد10، 1998،ص ص69-94، ص85.

[3]. صاري فاطمة الزهراء: مرجع سابق، ص84.

- **قسم معلم جودت**: وهو قسم من الأرشيف العثماني قامت على تصنيفه هيئة كانت تحت رئاسة معلم جودت، وتقع تواريخه بين سنتي 1533ـ1902،و تضم أبواب هذا التصنيف وثائقا تتعلق بالجزائر في الشؤون الخارجية والمالية والبحرية.

- **الأقسام الأخرى في الأرشيف العثماني**: إبن الأمين، على آمري ،الإرادات، إرادات المسائل المهمة، دفاتر الدول الأجنبية في الديوان الهمايوني [1].

وفي النهاية نلاحظ أن الأرشيف العثماني يحتوي على 150 مليون من الوثائق من بينها 20 مليون تخص العالم العربي، وتم فهرسة 50 مليون وثيقة كتابيا ومليونين بإدخال الإعلام الآلي إلى غاية سنة 1998.

الفرع الثالث: الأرصدة الأخرى

- **رصيد المصغرات الفيلمية** [2]: (1848 – 1895) وتضم 10 لفات وتتعلق بالمناصب القنصلية الجزائرية بفرنسا، وحماية السويسريين بالخارج، والهجرة، والمؤسسة الخيرية السويسرية.
- **رصيد مقاطعة الفيدرالية السويسرية**: (1896ـ 1946) وتضم 5 لفات.
- **تقارير التسيير العام للديبلوماسيين والقنصليين**: (1896ـ1946) ويضم 4 لفات .
- **مراسلات الحاكم العام بالجزائر**: (1902ـ1933) ويضم 33 لفة.
- **التقارير السياسية والاجتماعية**: (1921ـ 1953) وتضم لفتين.
- **وزارة الحرب الفرنسية**: (1833ـ1856) وتضم 86 لفة.
- **المصالح الوزارية المكلفة بالجزائر**: (1872ـ1934) وتضم 89 لفة.
- **التمثيل الأمريكي بالجزائر**: (1701ـ 1953) وتضم 33 لفة.
- **قنصلية السويد بالجزائر**: (1955ـ1960)، وتضم 27 لفة، استرجع جزء من هذا الرصيد سنة 2001 في إطار عملية استرجاع الأرشيف المنقول إلى فرنسا عشية الاستقلال سنة 1962.

[1]. صاري فاطمة الزهراء:نفس المرجع، ص 94.
[2]. دليل الأرصدة: مرجع سابق، ص24.

المبحث الثالث : تسيير الأرشيف وتنظيمه وفقا للتشريع الجزائري

إن معرفة كيفية إدارة الأرشيف الجزائري بصفة عامة وأرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر بصفة خاصة، يحتم علينا التطرق إلى موضوع التشريع الأرشيفي، والذي سيمكننا لا محالة من معرفة اهتمام الدولة الجزائرية بالأرشيف خلال مختلف المراحل التي مرت بها، تشريعا وتنظيما وتسييرا بداية من الحفظ ووصولا إلى الاطلاع.

المطلب الأول : البيئة المحيطة بتنظيم الأرشيف غداة الاستقلال

لقد واجهت الجزائر بعد استقلالها العديد من الصعوبات على مختلف الأصعدة، إذ وجدت نفسها أمام فراغ كبير من حيث إثبات المرجعية التاريخية والمتمثل في مصدر المعلومات الموثقة لأساس الدولة وتطور أركانها.

كما أن قطاع الأرشيف في السنوات الأولى بعد الاستقلال لم يشهد صدور نصوص تنظيمية أو تشريعية تخص هذا المجال، نظرا لغياب سياسة واضحة للأرشيف آنذاك، إذ تم التركيز على ضرورة تكوين الكفاءات المتخصصة في الميدان، فاهتمت بالتكوين الخاص بالأرشيفي المكتبي مع إنشاء الشهادة التقنية للمكتبة والأرشيف وفقا للمرسوم 64 ـ135 المؤرخ في 24 أفريل 1964 [1]، المتضمن إنشاء إجازة فنية لخزانات الكتب والمحفوظات، وكان هذا النص بمثابة الانطلاقة الأولى لسد الفجوة التي خلفها الاستعمار.

وقدتميزت هذه الفترة كذلك بغياب مؤسسات تضمن الانسجام والتكامل والتواصل [2]، إذ تمثلت الوجهة الأولى على المستوى التنظيمي في التفكير و العمل على إنشاء جهاز إداري يتكفل بمهام الأرشيف.

وعلى هذا الأساس قامت السلطات الجزائرية بالاستعانة بمنظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة UNESCO، من أجل تنظيم أوضاع الأرشيف في الجزائر، واقتراح ما يمكن القيام به عمليا للنهوض به، والشروع في ترتيب الوثائق، و تنظيمها، وهيكلة الأرشيف الذي تركه الفرنسيون بعد بتره، وكذا معالجة مسألة الأرشيف المرحل والتي كان لها الأثر الكبير على وضعية الأرشيف غداة الاستقلال.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 29 ماي سنة 1964،ص9.
[2] بودوشة أحمد:« التشريعات والتكنولوجيات ودورها في دعم وتطوير الأرشيف الوطني » ، مجلة المكتبات والمعلومات،المجلد الثاني، العدد3،قسنطينة،2003 ، ص ص95-111،ص101.

في هذا الإطار استقبلت الجزائر إيف بيروتان Yves Pérotin [1] أرشيفي فرنسي، المبعوث من طرف اليونيسكو UNESCO في إطار مهمة خاصة كلف على إثرها بتقديم عرض حال حول وضعية الأرصدة الأرشيفية المحفوظة على مستوى مصالح الأرشيف بالجزائر [2]، واقتراح نظام جديد يتضمن مختلف التشريعات والتنظيمات للنهوض بقطاع الأرشيف [3].

بالتالي أخذت هذه التوصيات بعين الاعتبار من أجل وضع سياسة جديدة شاملة، تضمن التواصل بين ما هو موجود من رصيد أرشيفي وما سيتم إنتاجه من وثائق في المستقبل.

ومن بين الصعوبات التي واجهتها الجزائر في هذا المجال يمكن أن نذكر:

الفرع الأول :إشكالية جمع الأرصدة الأرشيفية

برزت الانعكاسات الأولى لترحيل الأرشيف المنتج بالجزائر مباشرة أثناء تشكيل الأرصدة الأرشيفية، خاصة من حيث معالجة ومباشرة العمل في المؤسسات، لاسيما فيما يخص إثبات الحقوق، بالنسبة للمؤسسات أو المواطنين.

وقد أثرت هذه الوضعية تأثيرا كبيرا في مباشرة إدارة بعض المؤسسات والملفات، لاسيما تلك المتصلة بمسألة الأرشيف الذي رحلته السلطات الفرنسية من الجزائر إلى فرنسا فيما يتعلق بقضية الحدود، سواء تعلق الأمر بالحدود الجزائرية المغربية أو تلك المتعلقة بالحدود الجزائرية التونسية.

فبالإضافة إلى الأرشيف المتعلق بالسيادة الجزائرية، والمؤسس لمرجعيتها التاريخية الذي رحل إلى فرنسا، فقد عمدت هذه الأخيرة إلى ترحيل الأرشيف المتعلق بالهياكل، والتطورات التي عرفتها الجزائر إلى جانب الأوضاع السياسية والاجتماعية الداخلية والخارجية طيلة فترة الاحتلال.

الفرع الثاني: إشكالية عدم وجود الأرشيفيين المختصين

وجدت الإدارة الجزائرية بعد الاستقلال نفسها فاقدة للكفاءات في مجال تسيير وتنظيم شؤون الأرشيف، خاصة في الظروف المادية التي كانت عليها كميات الأرشيف المتناثرة والمبعثرة وغير المتجانسة، بحيث أصبحت تتكون من أجزاء أرشيفية، يفتقد كل جزء منها إلى الأجزاء المكملة له، والتي لا يمكن أن تشمل كل النشاطات ولا تنم عن التطورات المؤسساتية، قبل وطيلة مدة الاحتلال الفرنسي للجزائر.

---

[1] **Yves Pérotin**:أرشيفي فرنسي ولد سنة 1922 وتوفي في 1 مارس 1981 بفرنسا، درس في المدرسة الوطنية للمواثيق بفرنسا، شغل منصب مدير الأرشيف المحلي على مستوى عدة مقاطعات بفرنسا، كما مارس على مستوى هيئة الأمم المتحدة بصفة أرشيفي مختص.

[2] Pertotin .Y : **Algérie archives publiques,** programme régulier, unesco , Paris, 1964.

[3] انظر الملحقين:الأول يتضمن خريطة توزيع مصالح الأرشيف على المستوى الوطني والثاني الهيكل التنظيمي لمصالح الأرشيف غداة الاستقلال .

المطلب الثـاني : التشريع والتنظيم الجزائـــريين في مجال الأرشيف

يرتبط أي تشريع وسن القوانين والتنظيمات بسياسة الدولة التي تتبناها للوصول إلى أهدافها المسطرة، ولعل الحفاظ على ذاكرة الأمة وتاريخها من بين أهمها، لذا دأبت الدولة الجزائرية على سن قوانين وتنظيمات مرتبطة بكيفية إدارة الأرشيف وتسييره .

فكما هو معروف لدى الجميع والمشار إليه في مختلف المصادر المتعلقة بذات المجال فإن الأرشيف أسبق وجودا من التشريع، إذ تأسس تلقائيا دون أن يستند إلى أي تشريع أو قانون, ومع ذلك فهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالقوانين [1].

فالأرشيف هو مجمل الوثائق الناتجة عن نشاطات الحكومة والإدارات والمؤسسات بمختلف أنواعها. لذالك برزت ضرورة المحافظة على تلك الوثائق لأغراض مرجعية والاستدلال بها وإثبات الحقوق، مما جعل الدولة الجزائرية تقوم بتقنين الأرشيف وتنظيم مختلف الجوانب من التسيير والمحافظة والاسترجاع.

الفرع الأول:مراحل التشريع الجزائري في مجال الأرشيف

وقد مر تنظيم وتسيير الأرشيف بالمراحل التالية:

أولا:استمرار اعتماد التشريع الفرنسي:

كان الأرشيف الجزائري في بداية هذه المرحلة في ظروف سيئة نتيجة بقائه في بنايات قديمة وتعرضه لعوامل التلف المختلفة، بالإضافة إلى حالة الفوضى الناتجة عن عمليات الترحيل التي حدثت غداة الاستقلال.

وتميزت هذه الفترة بإتباع طرق العمل السابقة ومحاولة فهمها وتطبيقها اعتمادا على التشريعات الفرنسية في هذا المجال، أما بالنسبة للهيئات الوصية على تسييره فكانت تتمثل في مديريات متفرعة تابعة لوزارة التربية في البداية.

كما عملت الدولة الجزائرية غداة استقلالها عن فرنسا في 5 جويلية 1962على سد الفراغات القانونية التي حصلت، لاسيما بعد نزيف الإطارات الفرنسية التي كانت تسير دواليب الإدارة, وهذا ما أدى إلى الاستمرار في تطبيق القوانين الفرنسية السارية المفعول، إلا ما تناقض مع السيادة الوطنية كما جاء في القانون رقم 62 ـ157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 المتعلق باستمرار تطبيق التشريع الفرنسي .

[1] بودوشة أحمد: مرجع سابق، ص101.

ثانيا: إصدار النصوص التنظيمية الجزائرية:

لقد تميزت الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى 1976 ببطئ في حركية التشريع في مجال الأرشيف، وبانتقال مصلحة المحفوظات كما كانت تدعى آنذاك من رئاسة الوزراء إلى رئاسة الجمهورية ثم وزارة الثقافة.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى فترتين أساسيتين، الأولى من 1962 إلى 1965، وهي المرحلة التي كان فيها الراحل أحمد بن بلة رئيسا للبلاد، وقد تميزت هذه الفترة بعدم الاستقرار وغياب مؤسسات منسجمة ومتواصلة.

أما الفترة الثانية التي تمتد من 1965الى 1976، فكانت تحت رئاسة الرئيس الراحل هواري بومدين، وتم فيها التركيز على تقوية سلطة الدولة وإعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة والصناعة المصنعة، على حساب الجانب التشريعي في مختلف المجالات، ومنها مجال الأرشيف الوطني، مما ترتب على هذا الفراغ مشاكل عديدة أثرت سلبا على هذا القطاع الحساس.

ومع ذلك فإن الجزائر قد استدركت الأمر خلال هذه المرحلة من خلال إصدار الأمر رقم 71-36 المؤرخ في 3 جوان 1971، المتضمن إحداث مؤسسة للوثائق الوطنية [1]، الذي أكد ملكية الأرشيف للشعب بتقرير عدم التصرف فيه بالبيع أو الشراء أو الهبة.

كما أنه أقر حرية ومجانية الاطلاع على الأرشيف مع بعض الاستثناءات الضرورية المعمول بها في مختلف بلدان العالم، كالوثائق التي لها علاقة بالنظام العام أو السيادة الوطنية أو تمس كرامة الناس وخصوصياتهم. كما أن الأمر المذكور قد تولى تأسيس المركز الوطني للأرشيف مع إسناد الوصاية على الأرشيف الوطني إلى رئاسة الجمهورية، و هو ما يدل على الأهمية والعناية التي أولتها الدولة لهذا القطاع الهام.

وعلى العموم فقد كان الأمر رقم 71-36 المؤرخ في 3 جوان 1971،المذكور أعلاه أول من وضع المبادئ الأولية في ميدان الأرشيف، و يعتبره المختصون أول نص تشريعي الذي كان له الفضل في لمّ شَمْلِ الوثائق التاريخية التي سلمت من نهب المستعمر سواء عن طريق الترحيل أو الحرق و قد شكل أول حلول لصيانة التراث الإداري والتاريخي والثقافي، إذ كان له الفضل في تكوين ما يمثل اليوم الرصيد الأرشيفي المتواجد بمركز الأرشيف الوطني.

و لقد اشتمل هذا الأمر على سبع مواد تهتم بعملية جمع وحفظ الوثائق مع ضمان حق الإطلاع عليها للإدارة والمواطن حسب ما تسمح به النصوص القانونية. وأمام عدم وضوح هذا النص صدر منشور

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، المؤرخة في 26 جانفي 1971، العدد 8، ص145

رئاسي في 08 نوفمبر 1971 أوضح بعض المفاهيم، منها أهمية الوثيقة العادية والقديمة في تسيير الإدارة، لذلك فلقد حمل بعض التدابير والتعليمات الخاصة بتنظيم وتسيير الأرشيف تسييرا علميا وعمليا .

ثالثا:وصاية وزارة الثقافة على الأرشيف 1977ـ 1988 :

عادت الوصاية على الأرشيف إلى وزارة الثقافة، ثم إلى رئاسة الجمهورية، كما شهدت إنجازات هامة منها إنشاء المركز الوطني للأرشيف.

بعد سنة 1971 صدرت نصوص قانونية أهمها المرسوم رقم 77ـ67 المؤرخ في 20 مارس 1977[1] الخاص بالمحفوظات الوطنية، المعدل، والذي عالج الأرشيف الوطني من خلال مواده المائة و الثلاثة، من حيث المهام والصلاحيات ، وتنظيم مؤسسة الأرشيف الوطني الجديدة على المستوى الوطني و الجهوي والمحلي.

ويعتبر هذا النص، و المرسوم رقم 77ـ67 المؤرخ في 20 مارس 1977 النصان اللذان وضعا الأسس العلمية للأرشيف، كما يعدا من المكتسبات في مجال الأرشيف، بحيث لم يتم تفعيل وتجسيد على أرض الميدان غالبية النصوص التي سبقتهم ، رغم طموحاتها النظرية[2].

وبالرغم من هذا فإن الجميع يتفق كذلك على أن التشريع الأرشيفي بصفة خاصة والمجال الثقافي بصفة عامة لم يشكل أولوية الدولة الجزائرية غداة الاستقلال، على اعتبار أن أولوياتها واهتماماتها وجهت لمجابهة الوضع الصعب في المجال الاقتصادي والاجتماعي، من هنا غاب التركيز والتفصيل حول مضمون هذه النصوص التي لم تلق التطبيق الفعلي على أرض الواقع نتيجة غموضها من جهة، وعدم اشتمالها على التفاصيل التطبيقية المطلوبة من جهة ثانية[3].

رابعا: صدور قانون الأرشيف رقم 88ـ09 المؤرخ في 26 جانفي 1988[4]

يعد القانون رقم 88ـ09 المؤرخ في 26 جانفي 1988 المتعلق بالأرشيف الوطني، أهم النصوص القانونية[5] المتعلقة بالأرشيف، ويعتبر قانونا خاصا يحدد القواعد التي تحكم سير الأرشيف الوطني وتنظيمه من جميع الجوانب وبمختلف أنواعه عاما كان أم خاصا، من حيث تعريفه وتطرق إلى معالجته و حفظه ودفعه وكيفيات إقصاءه والإطلاع عليه[6].

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخة في 03 أفريل سنة 1977،العدد 27 ، ص139.

[2] درواز كمال :**الأرشيف الإداري في الجزائر: أهميته، تنظيمه، حمايته القانونية، وواقعه**، رسالة ماجستير علم المكتبات، قسنطينة،2001،ص74.

[3] درواز، كمال : نفس المكان.

[4] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المؤرخة في 27 جانفي سنة 1988،العدد4 ، ص456.

[5]. نشير هنا إلى إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني والمديريات التابعة لها مع تحديد المهام والصلاحيات بموجب مرسوم، إضافة إلى صدور نص خاص بإنشاء المجلس الأعلى للأرشيف الوطني والمفتشية الوطنية للأرشيف اللذان لم يريا النور إلى يومنا هذا.

[6]درواز،كمال: مرجع سابق، ص74.

و يتبين أن الجزائر استطاعت أن تزود المجال بمجموعة من النصوص القانونية على المستوى المؤسساتي على وجه الخصوص، وهو يبين جليا مجهودات المشرع الجزائري في ميدان الأرشيف، والتي تعكس اهتمام السلطات العليا في الدولة بالتراث الأرشيفي، ليس لأنه ذو أهمية بالغة في تحديد الهوية الوطنية، أو باعتباره الذاكرة التي يعتمد عليها في كتابة تاريخ البلاد فحسب, بل لأنه أداة تساهم في التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لمؤسسات الدولة [1].

إذا كان البعض يعتبر أن عدد النصوص القانونية المتعلقة بالأرشيف تعد مكسبا مهما في الميدان، فإن هناك عددا كبيرا من المهنيين والمتخصصين من يرى عكس ذلك بالنظر إلى أهمية الوثيقة الأرشيفية في حياة الفرد لإثبات الحقوق كأداة لكتابة التاريخ، ويطالبون بمزيد من النصوص القانونية اللازمة التي تضمن التسيير الجيد والمحافظة المثلى للأرصدة الأرشيفية.

الفرع الثاني:تعـــريف الأرشيـــف في القانون الجزائري وتنظيمه

أولا: تعريف الأرشيف وأنواعه

جاء في المادتين 2 و3 من القانون رقم 88-09 المؤرخ في 26 جانفي 1988 والخاص بالأرشيف الوطني، تعريفا دقيقا للأرشيف و وثائقه، كما يتطرق إلى هياكل الدولة في تنظيماتها المركزية والمحلية (الجماعات المحلية) والحزب [2]، والمنظمات الجماهيرية، بالإضافة إلى تضمنه لإجراءات تخص الأرشيف.

وقد نص على أن الأرشيف الوطني يضم كل أرشيف الأمة، ويقر بحفظه وتنظيمه سواء أكان مصدره عموميا أو خاصا.

و عرف الأرشيف الوطني في المادة الثانية منه كما يلي : "يتكون الأرشيف بمقتضى هذا القانون من مجموعة الوثائق المنتجة أو المستلمة من الحزب والدولة والجماعات المحلية والأشخاص الطبيعيين والمعنويين سواء كانت محفوظة من مالكها أو حائزها أو نقلت إلى مؤسسة الأرشيف المختصة [3].

أما الوثيقة الأرشيفية ، عرفها القانون 88 ـ 09 في المادة الثانية منه على أنها : « عبارة عن وثائق تتضمن أخبارا مهما يكن تاريخها أو شكلها أو سندها المادي، أنتجها أو سلمها أي شخص

---

[1] درواز، كمال : نفس المرجع، ص77 .

[2]. ويعني هنا حزب جبهة التحرير الوطني الذي يعتبر بناء على الدستور الهيئة المسيرة للدولة ولذا فإن أرشيفاته ووثائقه التي يرجع تاريخها إلى ما قبل 1989 من الأرشيف العمومي.

[1] بموجب المرسوم رقم 88-09 المؤرخ في 26 جانفي 1988 أنشأت مؤسسة ترميم التراث الثقافي .

طبيعيي كان أو معنوي أو أية مصلحة أو هيئة عمومية كانت أو خاصة أثناء ممارسة نشاطها».

و قسم القانون 88ـ09 الأرشيف إلى أرشيف عمومي (publique)و أرشيف خاص (prive)، وقد وردت هذه الازدواجية في كل النصوص القانونية التي نظمت ميدان الأرشيف.

أ)الأرشيف العام أو العمومي:

وعلى هذا الأساس فـ**الأرشيف العمومي** أو العام تسري عليه مبادئ القانون العام بما في ذلك عدم قابلية تملكه حتى بالتقادم أو التصرف فيه بالبيع أو الشراء أو الهبة، كما هو غير قابل للحجز و للتقادم باعتباره ملكية عمومية.

الأرشيف العام أو العمومي هو الأرشيف المنتج من قبل المؤسسات العمومية مهما كان نوعها سواء كانت وزارات، أو هيئات حكومية، أو مؤسسات عمومية، أو جماعات محلية.

وحسب القانون الجزائري يتكون الأرشيف العمومي من الوثائق التاريخية ومن الوثائق التي تنتجها أو تسلمها هيئات الحزب، والدولة والجماعات المحلية والمؤسسات والهيئات العمومية.

ويكون الأرشيف العمومي غير قابل للحجز أو التصرف فيه أو تملكه بالتقادم إذا ثبت أن الأرشيف الذي يحوزه أشخاص طبيعيون أو معنويون ذا مصدر عام تسترده الدولة في أي وقت [1].

ب)**الأرشيف الخاص**:أما **الأرشيف الخاص** فهو يخرج عن نطاق المؤسسات العمومية باعتباره أنتج من طرف مؤسسات غير تابعة للقطاع العام التي تبقى مالكة له.

وهو يخضع أساسا إلى قواعد الملكية لكن ضمن حدود معينة، حيث تبقى الدولة تملك حق التدخل للتصدي لكل المعاملات أو التصرفات التي من شأنها المساس بمصلحة الدولة أو الأمة حتى ولو كان الأرشيف خاصا.

كما يحق للدولة التدخل لاسترجاعه والمحافظة عليه بما يتلاءم وطبيعته فهو إذن يبقى ذو طابع خاص، لكنه في مركز أرشيف عمومي من حيث عدم جواز التصرف فيه بما يضر بالصالح العام [2].

يتكون الأرشيف الخاص من الوثائق التي يحوزها الأشخاص، أو العائلات أو المؤسسات، أو المنظمات الخاصة، أي أنه ملكية خاصة لأفراد معينين أو مؤسسات خاصة.

---

2 عملا بأحكام القانون 88-09 المؤرخ في 26 جانفي 1988.

[2] طبقا للمادتين 13و14 من القانون رقم 88- 09 المؤرخ في 26 جانفي 1988.

وحسب القانون الجزائري يجب على كل مالك أو حائز لوثائق خاصة لها، أو قابلة أن تكون لها أهمية دائمة ذات طابع تاريخي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي، أن يصرح بها للمؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني.

وتصنف الوثائق التي تمثل فائدة أرشيفية باقتراح من المؤسسة المكلفة بالأرشيف بعد التحقيق في صحتها تعمل الدولة على دعم وحماية وحفظ الوثائق المذكورة التي تبقى ملكية خاصة، و بإمكانها أخذ نسخة.

ويكون لكل مالك أو حائز على الأرشيف الذي يصنعه بإرادته بصفة مؤقتة أو نهائية لدى المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني، الحق في أخذ نسخة مجانا أثناء الإيداع والإطلاع عليه بحرية.

و في حالة إذا كان إيداع الأرشيف بصفة مؤقتة بإمكان المالك أو الحائز طلب السحب وفتح الأرشيف الخاص لإطلاع الغير، و يكون بترخيص من المالك أو الحائز.

وهكذا يخضع كل من الأرشيف العمومي أو العام للحماية القانونية شأنه شأن الأرشيف الخاص.

وجدير بالذكر أن المشرع الجزائري اعتمد على نفس أعمار الأرشيف، التي حددت في القانون الفرنسي، بما أشرنا إليه في الفصل الأول [1].

وقد سمي الأرشيف التاريخي أرشيف الفترة الاستعمارية ليعبر عن كل الوثائق المنتجة قبل سنة 1962 أي قبل استقلال الجزائر، سواء كانت تلك الوثائق متعلقة بالحقبة الكولونيالية أو حقبة الحكم العثماني وما قبلها.

ثانيا:تنظيم الأرشيف من خلال التشريع الجزائري

اهتمت الجزائر بداية من سنوات السبعينات بضبط وتنظيم مؤسسات تتكفل بحفظ وتسيير التراث التاريخي الأرشيفي" ، إذ أنشئت مؤسسة وطنية للأرشيف سنة 1971 بموجب الأمر رقم 71ـ36 المؤرخ في 3 جوان 1971والمذكور أعلاه ، مكلفة بمتابعة الوثائق التي تنتجها الإدارات في انتظار تأمين مركز للحفظ النهائي، وفي سنة 1987 أنشأ مركزا للأرشيف الوطني وفقا للمرسوم رقم 87ـ11 المؤرخ في 6 جانفي 1987 والمتضمن إنشاء مركز للمحفوظات الوطنية [2],والذي تتمثل مهامه على

[1] المنشور رقم 03 المؤرخ في 2 فبراير 1991 ، الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني والخاص بتسيير وثائق الأرشيف.
[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 6 جانفي 1987، العدد2، ص61.

الخصوص في استقبال دفعات الأرشيف الذي انتهت صلاحيته في مجال الإدارة والتسيير (العمر الثالث) والمنتج من طرف الهيئات العمومية.

وبموجب المرسوم رقم 88-45 المؤرخ في 01 مارس 1988 [1] تم إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني، وهي تابعة لرئاسة الجمهورية، تمثلت مهامها في وضع سياسة وطنية للأرشيف الوطني، والسهر على تنفيذها، بينت التجربة وجود تداخل في الصلاحيات بينها وبين المركز أحيانا [2]، إذ تم استدراك هذا الخلل حيث أصبح للهيئتين مدير واحد يشرف على كافة الهياكل ويسير كل النشاطات.

في هذا الإطار بادرت مصالح المديرية العامة للأرشيف الوطني بإصدار منشور سنة 1994 [3] تضمن اقتراح عدد من الإجراءات المستعجلة لإنقاذ الأرشيف العائد إلى الفترة الاستعمارية، نظرا للخطر الذي يهدده سواء على المستوى المركزي أو الجهوي أو المحلي ، فأقدمت على إلزام جميع المؤسسات والهيئات الوطنية والمركزية والمحلية بدفع الأرشيف المنتج ما قبل 1962 إلى مركز الأرشيف الوطني.

وفي سنة 2009 صدر منشور [4] يتعلق بعملية دفع أرشيف الفترة الاستعمارية إلى مركز الأرشيف الوطني، حيث تم التركيز في هذا الإطار على إحصاء ه و معالجته وتحضيره للدفع للأرشيف الوطني، وذلك بإعداد جملة من التوجيهات والتعليمات التقنية والتقنينية تسعى إلى تعبئة وتوعية الإدارات المركزية على الأهمية التي توليها الدولة للتراث الأرشيفي. وضرورة إلزام هذه الإدارات التي تحوز على جزء منه للحفاظ عليه والتحضير لدفعه في إطار أحكام القانون رقم 88-09 المؤرخ في 26 جانفي 1988.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخة في 1 جوان 1988، العدد22، ص883.
[2] ميموني عمر: «مؤسسات الأرشيف الوطني: الواقع والآفاق اقتراحات ونماذج» مجلة المكتبات والمعلومات،المجلد الثاني،العدد3،قسنطينة2003 ص ص 94-89،ص95.
[3] المنشور رقم 94 المؤرخ في 2 أكتوبر 1994 ،الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني والخاص بإنقاذ الأرشيف المنتج ما قبل 1962.
[4] المنشور رقم 34 المؤرخ في 22 أكتوبر 2009 ،الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني حول عملية دفع أرشيف الفترة الاستعمارية إلى مركز الأرشيف الوطني.

خلاصة الفصل الثاني:

لم تتأخر الجزائر في الاهتمام بقطاع الأرشيف بالرغم من الصعوبات والعوائق التي واجهتها غداة الاستقلال، حيث قامت بتحديد أولوياتها المرتبطة أساسا بتسيير مخلفات الاحتلال ونتائجه، والعمل على تحقيق التنمية فسارعت إلى الاهتمام برصيدها الأرشيفي.

ولقد واجهت إدارة أرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر صعوبات داخلية أساسها وضعية الأرصدة المتبقية التي لا يمكن استغلالها مباشرة وقلة الكفاءات في الميدان، فعملت على تكوين الأرشيفيين المختصين وتزويد القطاع بقوانين وتشريعات لتنظيمه وتقنينه.

كما صادفتها صعوبات خارجية كتوزيع الوثائق في جميع أنحاء العالم وتعذر استرجاعها واستغلالها لأسباب متعددة.

وبالتالي اهتمت الجزائر بإنشاء المراكز المكلفة بتسيير الكم الهائل من أرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر بهدف الحفاظ على الموروث التاريخي للدولة الجزائرية، لضمان الحفاظ على الذاكرة الجماعية وبعث مبدأ دولة القانون .

الفصل الثالث :

واقـع وآفـاق إدارة أرشـيف فتـرة الاستـعمار الفـرنسـي للجزائـر

إن ترحيل الأرصدة الأرشيفية من الجزائر إلى فرنسا أدى إلى ازدواجية في إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر. فمن جهة نجد أن الأرشيف المرحل يخضع لإدارة فرنسية، أما الأرشيف الذي بقي في الجزائر قد أصبح تحت سلطة وإدارة هذه الأخيرة من جهة أخرى.

و ترحيل هذه الأرصدة تسبب في نزاع بين الجزائر وفرنسا حول أرشيف ما يزال على مستوى المؤسسات الفرنسية لاسيما مصلحة أكس أون بروفانس Aix en Provence . وهذا ما جعل الجزائر تطالب باستعادة هذا الأرشيف بحكم أنه يعبر عن تاريخها وذاكرتها.

كما أن حل هذا النزاع الأرشيفي لابد أن يمر حتما عبر الاهتمام العلمي والتقني البعيد عن الرهانات السياسية وعلاقات القوى وحرب الذاكرة. وبالتالي السماح للأرشيفيين المختصين والباحثين والمؤرخين بالمساهمة الفعالة في إدارة جديدة وفعالة لهذه الأرصدة.

المبحث الأول : طبيعة النزاع الأرشيفي بين الجزائر وفرنسا

إن أهمية الأرصدة الأرشيفية المتعلقة بالفترة الاستعمارية بالجزائر في مختلف الميادين جعلت من الجزائر تطالب باستعادة الوثائق التي تم ترحيلها إلى فرنسا غداة الاستقلال، بينما تتشبث فرنسا بموقفها القاضي بعدم تسليمها وإرجاعها إلى الأرض التي أنتجت فيها، وهو ما أدى إلى نشوب نزاع حول الموضوع.

المطلب الأول :أسباب النـــزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف

قامت السلطات الفرنسية بوضع كم هائل من الوثائق بين أيديها فاختارت مقاطعة أكس أون بروفانس Aix en Provence الفرنسية، حيث توجد المكتبة الوطنية لتضع مئات الكيلومترات من الصفحات والأشرطة المسموعة والمصورة في حجرات تحمل عنوان "أرشيف الجزائر"[1]. على مستوى مصلحة تسميها السلطات الفرنسية **الأرشيف الوطني ما وراء البحار**.

ويعد هذا الأرشيف المكتوب أيضا بحبر جنرالات فرنسا وكبار ضباطها، وقادة الثورة والمقاومة الشعبية، شاهد على ما حدث على مر فترة طويلة إذ يحمل في طياته ما كتب وصوّر وسجّل صوتا عن الحقبة المتصلة باستعمار فرنسا للجزائر[2].

[1] Akbal Meheni :Op.cit.p167

[2] محمد شراق:« أرشيف الجزائر في مجلدات وعلب "ملغمة" بفرنسا، مئة الف صورة عن الجزائر من 1850 الى 1962 موجودة بفرنسا» ، جريدة الخبر ، الصادرة بتاريخ 20ماي2009.

وتعبر تسمية فرنسا له بالأرشيف الوطني على التمسك بملكيته، حيث الاعتقاد الذي لا يزال سائدا لدى الفرنسيين أن الجزائر كانت فرنسية. وتحرص السلطات الفرنسية إلى يومنا هذا على حفظ هذا الأرشيف بكل الشروط المطلوبة في مجلدات ضخمة تحتوي مراحل وحقائق تعود إلى حقب المقاومات الشعبية. ويحتوي المركز بأكس أون بروفانس على 100 ألف صورة عن الجزائر تعود إلى فترة مابين 1850 و1962، و300 ملصقة تخص القطاع الفلاحي فقط، وهناك مجلدات كبيرة تعود إلى ما قبل 1920، ولا يعرف مضمونها حتى الآن.

الفرع الأول: الأسباب التاريخية للنزاع الأرشيفي

إن أسباب هذا النزاع تعود أساسا إلى الماضي التاريخي المشترك بين فرنسا المستعمِرة والجزائر المستعمَرة والتي عانت لأكثر من 130 سنة من تبعات ونتائج السياسة التي تبنتها فرنسا في إخضاع الشعب والتأثير على مقوماته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية بمشاريع وإنجازات تعزز بها وجودها، وتؤسس لاستقرارها وتؤرخ لماضيها الاستعماري، الموصوف حسبها بالإنجازات الحضارية كما تم تأكيد ذلك بإصدار القانون المؤرخ في 23 فيفري 2005 [1].

ولهذه الاعتبارات عززت سياسة فرنسا في ترحيل كل الوثائق المرتبطة بماضيها التاريخي في الجزائر، وقد هربت هذه الوثائق والمستندات إلى فرنسا ما بين سنتي 1961 و1962، وفق عملية منظمة، بحجة إعادة تصويرها في فرنسا من جهة وحمايتها مؤقتا من التهديدات الأمنية لميليشيات المنظمة السرية الخاصة OAS التي عارضت فكرة الاستقلال من جهة أخرى [2].

وقد كان لذلك دور كبير في المسار الذي أخذته المفاوضات السياسية التي انطلقت مطلع الثمانينات بين الجزائر وفرنسا حول استرجاع الأرشيف المرحل [3]، لاسيما فيما تعلق بالخلاف حول حجم وكيفية الترحيل. فبالنسبة للطرف الفرنسي كان الترحيل محدودا. أما بالنسبة للجزائر فترى أن الترحيل كان كبيرا، ومس جميع نواحي الحياة. وقد تم برمجة هذه العملية مع بداية سنة 1960 بشكل استباقي، بناء على حنكة وخبرة فرنسا في هذا المجال مع مستعمراتها السابقة.

---

[1] Loi n° 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés, sur le site :http://www.legifrance.gouv.fr/affichTexte.

[2] حسينة.ل.: « لماذا تخشى فرنسا "الإفراج" عن أرشيف الثورة التحريرية » .جريدة المساء ، الصادرة بتاريخ 31- 10-2010

[3] Akbal Meheni :Op.cit.p167

غير أن مدير الأرشيف الجهوي للجزائر بيار بوي Pierre Boyer [1]، يعترف أن عملية الترحيل تمت بسرعة، حيث لا يمكن بأي حال من الأحوال التمييز بين الوثائق [2].

وعلاوة على ذلك فإن الأرشيف العثماني الذي تم تسليمه للجزائر [3]،وهو بطبيعة الحال ليس أرشيفا سياديا ولا إداريا خاصا بفرنسا، قد تم ترحيله غداة الاستقلال، بالرغم من الادعاءات المقدمة من طرف المسئولين الفرنسيين الذين يؤكدون على أن الترحيل مس فقط الوثائق السيادية المنتجة من طرف الدولة الفرنسية، وبالتالي نعود هنا لنتساءل عن طبيعة الوثائق المرحلة والسر الذي تخبئه السلطات الفرنسية من وراء عدم الإفصاح عن الأرصدة المرحلة؟

الفرع الثاني: الحجج المقدمة من الطرفين

يجد الباحث صعوبة عند البحث في الحجج المقدمة من الطرفين فيما يتعلق بتحويل أو عدم تحويل الأرشيف، وسنحاول تقديم الحجج المقدمة من الطرف الفرنسي، ثم الحجج المقدمة من الجانب الجزائري.

أولا:الحجج المقدمة من الطرف الفرنسي

الحجة الأولى: من بين الحجج المقدمة من طرف فرنسا حول أسباب ترحيل الأرشيف من الجزائر غداة الاستقلال، هو أن هذه الوثائق تم نقلها إلى فرنسا بغرض التصوير المصغر، مع إعادتها بعد إتمام العملية وأن الاستقلال حال دون إرجاعها وهو ما أدى إلى إلغاء عملية الإعادة [4].

غير أن الواقع يؤكد عدم موضوعية هذه الحجة، لأن في هذه الحقبة بالذات كانت توجد ورشة للتصوير المصغر على مستوى أرشيف العاصمة والتي تم اقتناؤها سنة 1960، وهذا ما أكده الصحفي كمال جيدر في أسبوعية إفريقيا-آسيا في 7ديسمبر 1981 قائلا تبرير أنّ الأرشيف تم تحويله إلى فرنسا من أجل إعادة إنتاجه عن طريق التصوير المصغر لا يمكن تصديقه، إلا في حالة تسليمنا بأن إرسال كاميرا تصوير إلى الجزائر تعد مشكلة كبيرة مقارنة بتحويل 400 طن من الملفات [5].

---

[1] **Pierre Boyer**: ولد في 22 نوفمبر 1918 وتوفي بتاريخ 10 فيفري 2008، عين محافظ رئيسي بعمالة الجزائر 1945 ، ثم محافظ جهوي لأرشيف الجزائر سنة 1957، ومحافظ رئيسي لمحلات أرشيف ما وراء البحار في إكس أون بروفانس.في الخير عين كعضو مراسل في أكاديمية العلوم ماوراء البحار سنة 1973.

[2] Boyer, Pierre : Op.cit.p63

[3]. للتذكير فإن الجزائر قد طلبت استعادة النسخ الأصلية للأرشيف العثماني عبر عدة مراحل هي 1967، 1975، 1981، وماي 1995، كما تعتبر الجزائر أن الأرشيف العثماني الذي تم استعادته ليس كاملا، ويجب التأكد من صحة الوثائق والمقارنة بين تلك المسلمة وتلك الموجودة بأكس أون بروفانس، حسب الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج المنعقدة في 16-19 فبراير 1998، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد رقم 10، السنة 1998،ص 9.

[4] Boyer,Pierre : Ibidem.

[5] Djaider,K : Afrique Asie n° 254 ,7 décembre 1981

الحجة الثانية: وتتعلق بأمن الأشخاص، حيث يؤكد بول بالتا Paul Balta[1] أن بعض الملفات الجديدة ذات الطابع السري تتعلق بأشخاص لعبوا أدوارا مهمة قبل الاستقلال، وبالمكاتب العربية وشؤون الأهالي، حيث نجد معلومات سرية حول حرب التحرير خاصة العملاء (الحركى) وشرفاء بعض الأحياء الذين كانوا مقربين من الإدارة الفرنسية[2].

ويقول أيضا أن " من بين الملفات، هناك ملفات ذات طابع سري، باعتبارها متعلقة بأشخاص قاموا بدور حيوي في الأحداث التي سبقت الاستقلال[3].

وقد دافع عن هذا الرأي الكثير ومنهم، رايمون كورييير Raymond Courrière[4]، كاتب الدولة للمرحلين الذي يقول " لابد على الحكومة الفرنسية أن تتعامل بحذر فيما يخص الأرشيف المتعلق بالأشخاص، حيث يمكن تسليم وثائق اليوم وتكون مصيبة بعد 20 سنة، فقد يكون الأشخاص محل انتقام، لذا لابد من الاحتفاظ بهذه الوثائق بفرنسا[5].

ويعتبر جاك روزو Jacques Roseau[6]، الناطق الرسمي للتجمع والتنسيق الاتحادي لمرحلي لمرحلي شمال إفريقيا Regroupement et coordination unitaires des rapatriés et spoliés d'Afrique du Nord أن هذه القضية خطيرة جدا باعتبارها تميط اللثام على المسلمين المتعاملين مع فرنسا والذين تجهل أسماؤهم وأعمالهم إلى حد الآن .

وفي نفس الإطار، يعتبر أندري شامسون André Chamson، المدير العام لأرشيف فرنسا سنة 1962، أن وثائق السيادة تعتبر جزء لا يتجزأ من الأرشيف الفرنسي[7].

والواقع أن حماية الأشخاص وأمنهم، مرتبط أيضا بموضوع الاطلاع على الوثائق كالوثائق السرية للدولة، والتي لا يمكن الاطلاع عليها إلا بعد مرور سنوات التقادم والمحددة في القوانين المعمول بها.

كما يجب التذكير أن معظم وثائق أرشيف الثورة التحريرية قد تم فتحها للعامة بتاريخ 1 جويلية 1993 بناء على قانون 3 جانفي 1979، و بالنسبة للجيش بفعل المرسوم المؤرخ في 3 ديسمبر 1979[8]، حيث تنص أحكام هذه القوانين على إمكانية الاطلاع على الوثائق الرسمية بعد مرور 30

---

[1] **Paul Balta** :ولد سنة 1929 في مصر وعاش قرابة العشرين سنة في المشرق العربي ، يعد من بين المختصين في دراسة العالم العربي .

[2] Akbal Meheni : Op.cit.p167

[3] Balta.Paul : « Algerie Paris et Alger cherchent à régler équitablement le probléme de la restitution des archives de la période coloniale entreposé en France » le Monde du 28 octobre 1981.

[4] **Raymond Courrièr**e:ولد في 23 أوت 1932 وتوفي في 11 أوت 2006، رجل سياسة فرنسي وعضو في الحزب الإشتراكي,

[5] Akbal Meheni : Ibid.p80

[6] Jacques Roseau : ولد سنة 1938 و أغتيل 1993.

[7] Akbal Meheni :Ibid.p170

[8] http //www.archivesfrance.gouv.culture/loi/..consulté le 03 octobre 2012.

30 سنة، باستثناء بعض الوثائق التي يمكن الاطلاع عليها بعد مرور 60 سنة،وهي الوثائق التي تحمل ملاحظة "**سري دفاع و سري للغاية**

إن الكثير من الوثائق المرتبطة بالأشخاص قد مر عليها أكثر من مئة 100 سنة، فلماذا لا يتم تسليمها للجزائر؟ إن التفسير الوحيد هو أن تلك الوثائق تحتوي على أسماء قد قامت بجرائم ضد الجزائريين، وبالتالي المساس بالماضي التاريخي الحضاري الذي تدعيه فرنسا.

أما عن **الحجة الثالثة:** فقد تم تقديمها من طرف بيار بوييPierre Boyer والذي شغل منصب مسؤول الأرشيف بأكس اون بروفانس، والذي يرى أن قلة عدد الأرشيفيين للتكفل بالمحافظة على الأرشيف هو من أسباب عدم التسليم، بحيث تم ترك أكثر من 6000 طن من أرشيف التسيير غداة الاستقلال. أما 200 طن التي تم ترحيلها فهي تلك الوثائق السيادية التي تحمل ختم الدولة الفرنسية، ومن غير المعقول تركها في ظل عدم وجود مؤسسات للدولة الجزائرية مكلفة بالمحافظة عليها [1].

ولا يمكن التسليم بموضوعية هذه الحجة إلا في حالة واحدة وهي التحويل المؤقت للأرشيف، وهو ما لم يكن باعتبار أن الترحيل مر عليه أكثر من 50 سنة. وعلى كل فالحجة الرسمية المقدمة هي أن فرنسا منتجة تلك الوثائق، ولا يمكن التنازل عنها بأي شكل من الأشكال، وهي ترفض تسليم أرشيف الحقبة الاستعمارية بحجة أنها سلمت أهم جزء فيه، أما ما تبقى على مستوى مصالحها المختصة، فهو أرشيف يهمها هي كدولة فقط، ولا يهم البلد الذي استعمرته بالأمس. وفي الغالب تقول إن الأرشيف الذي تحتفظ به يتعلق بالأشخاص السياسيين والعسكريين الذين كانت الأمور موكلة إليهم، وأن الأرشيف يعنى بمنجزاتها كدولة كانت قائمة في البلد المستعمَر، وبالتالي هو عبارة عن وثائق أرشيفية لفترة تواجدها في مستعمراتها السابقة [2].

ثانيا:الحجج المقدمة من الجانب الجزائري

إن الجانب الجزائري يرى في ضرورة استعادة الأرشيف المرحل إلى فرنسا من الأرض التي أنتج فيها، وذلك في إطار مسح الثقافة المحلية التي ما فتأت فرنسا تقوم بها منذ وطأت أقدامها أرض الجزائر سنة 1830.

وهنا نوجز بعض الأمثلة ولعل أهمها ما كتبه الصحفي كمال جيدر في 7 فيفري 1981 في أسبوعية إفريقيا-آسيا " منذ صباح 5 جويلية 1830 كان الهم المركزي لـ 40.000 جندي التابعين للجنرال دي بورمون Général de Bourmond هو الأرشيف، والهدف الأول لجيش الاحتلال

[1] Akbal.Mhenni :Op.cit.p175

[2] محمد النجّار:ملف أرشيف بلدان المغرب العربي خلال الحقبة الإستعمارية.جريدة **الفجر نيوز** بتاريخ 6 نوفمبر 2010.

هو الاستيلاء على كنوز الجزائر، وفي نفس الوقت الحصول على أرشيف مدينة الجزائر. وعليه كان لابد من المحو التام للماضي السياسي والاقتصادي والإداري والثقافي للدولة الجزائرية، وكان الهدف هو المجد الاستعماري باستبدال السكان المحليين بالجنس الفاتح [1].

وبالنسبة للجزائر فإن هذه المسألة تثير مشاكل عديدة مرتبطة بمفهومي السيادة و التراث، وتعتمد في مطالبتها باسترجاع الأرشيف المرحل على أسس شرعية [2] بناء على ملفات أعدتها مؤسسات دولية عديدة نذكر منها:

- المائدة المستديرة الدولية لفرسوفيا المنعقدة سنة 1963 وكاقلياري المنعقدة سنة 1977 (La Table ronde de Varsovie et de Cagliari)
- اجتماع خبراء على مستوى منظمة اليونيسكو 1977 (Réunion des experts de l'UNESCO)
- 11 تقريرا مقدما على مستوى لجنة القانون الدولي لدى منظمة الأمم المتحدة ONU سنة 1980.
- معاهدة توارث الدول " الخاصة بالأملاك الأرشيفية والديون المنعقدة بفيَنا خلال شهري مارس وأفريل 1983 (La Convention sur la succession d'Etat en matière de biens d'archives et dettes d'Etat)

1)المبادئ الأساسية التي تعتمدها الجزائر:

تتمثل في **مبدأ التراث**، إذ ينبغي أن يبقى الأرشيف فوق الإقليم الذي أنتج عليه، ما يحتم استرجاعه في حال ترحيله.**ومبدأ احترام الأرصدة**، بحكم أن الرصيد الوثائقي عبارة عن كيان عضوي غير قابل للتجزئة.

وعلى كل فإنه لا يمكن فهم هذه القضية إلا في إطار فحص معمق للعلاقة بين المستعمر والمستعمَر التي دامت من 1830 الى غاية 1962.

وتؤكد المقولة التقليدية أن الأرشيف هو ذاكرة الأمة الطابع الإيديولوجي بامتياز لهذا الصنف من الوثائق. فالأرشيف مرتبط بكل مجالات النشاطات البشرية، والتي لا يمكن فصلها عن المنتوج المتبقي من هذه الأنشطة والتي تسمح بمتابعتها.

كما تعتمد الجزائر على تصفية الاستعمار تعني بذلك استرجاع كافة الممتلكات التي استحوذ عليها المستعمر. فحق الشعوب في تقرير مصيرها يفترض في مفهومه الواسع، السيادة المطلقة وتنتج

[1] Akbal Meheni :Op.cit.p182

[2] بجاجة عبد الكريم:« النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف »، مرجع سابق ، ص5.

حقوق ملموسة وثابتة كحق الشعوب في تاريخها و ذاكرتها. وكل مساس بهذه الحقوق يشكل تقليصا و تحديدا من ذلك الحق الشامل. وبالتالي عدم استعادة الأرشيف يمثل عنصرا يمدد التواجد الاستعماري بعد الاستقلال، لأن الأرشيف يمثل عنصرا من عناصر السيادة الوطنية [1].

2)القانون الدولي باعتباره عامل مساعد : ويطرح في هذا الإطار عدة مبادئ هي

- **<u>مبدأ خلافة أو توارث الدول</u>** 2، وهو يعني حلول دولة محل دولة أخرى أو بحسب الحالة حلول حكومة محل حكومة أخرى في امتلاك القدرة على إبرام المعاهدات المتعلقة بإقليم ما. وهذا يعني أن الدولة السالفة تتنازل للدولة المستخلفة عن الأرشيف الذي أنتجته باعتباره دومين عام يتبع إذن مصير إقليمه.

ذلك أن القانون الدولي، الذي يفترض أن يحكم ويضبط العلاقات بين الدول، يتضمن فصلا خصصه لموضوع خلافة الدول ، ويحتوي على بعض المبادئ والقواعد التي تحكم التحولات الإقليمية وآثارها على مصير المحفوظات والمادة الأرشيفية (...) إن الأمم المتحدة واليونسكو، وباعتمادهم الاستعمار وتصفية الاستعمار كمرجعية، أكدت في كثير من قراراتها، على أهمية الأرشيف في التاريخ العام، والتنمية الثقافية والسياسية والاقتصادية في البلدان التي كانت خاضعة للهيمنة الأجنبية، ودعت إلى إبرام اتفاقيات ثنائية بين الدول لنقل المحفوظات للدول المستخلفة المستقلة حديثا [3].

وهنا يرد الطرف الفرنسي أنه من اجل تأسيس هذا المطلب على هذا المبدأ فان التتابع أو الاستخلاف يفترض أن تكون وفاة الدولة حتى يتم استخلافها ولكن الدولة الفرنسية لم تمت باستقلال الجزائر، فقد كان هناك تجزئة للدولة والدولة الجديدة ورثت جزء من الإقليم والسكان منذ 1962 و لكن لم يرث سيادة الدولة الفرنسية لان هذه الأخيرة غير قابلة للتجزئة وتبقى كاملة 1962 [4].

و تؤكد على أن اتفاقيات ايفيان التي تمثل الأساس القانوني للاستخلاف الدولي لا تشير إلى مسألة الأرشيف.

---

[1] Akbal Meheni :Op.cit.p184

[2] Convention sur la succession d'Etats en matière de biens, archives et dettes d'Etat, Vienne, Mars-Avril 1983.

[3] BEDJAOUI, Mohamed : « Les contentieux d'archives entre Etats »,Extrait de la <u>Conférence</u> donnée à Alger, par le Docteur membre de la Cour Internationale de Justice, communication de la direction generale des archives nationales d'Algérie 1995, p.1.

[4] DELMAS,(B) : **<u>La société sans mémoire, Propos dissidents sur les politiques des archives en France</u>**, Bourrin Editeur, 2006, p 113.

- **مبدأ الإقليمية** و مفاده أن الأرشيف يبقى في الإقليم أو البلد الذي أنتج فيه، و يتحتم بذلك استرجاعه في حالة ترحيله، و ظهر هذا المبدأ في القرن الرابع عشر 1352 حين قام ابن ملك فرنسا جان الثاني Jan II و الكونت ديسافو Disalvo بتبادل الأرشيف عندما تبادلا المقاطعات .

يتفق المبدأ الأول و الثاني حول بقاء الأرشيف في المكان الذي أنتج فيه و يعبران على أحقية الشعوب في إنتاجها و تراثها الفكري و الفني.

- **مبدأ وحدة المادة الأرشيفية** :أو مبدأ احترام الأرصدة و يعد أساسيا في نظرية الأرشيف فالاجتهاد القضائي ينصح شانه شان الفقه القانوني المتعلق بالأرشيف بحفظ و حماية الأرشيف في وحدته و تسلسله خاصة الأرشيف التاريخي. و ينص هذا المبدأ على احترام الرصيد الأرشيفي كما استلم من المصلحة المنتجة في كل متكامل دون تغير أو إضافة و ترتيب الأرصدة حسب المصادر التي أنتجتها.

وقعت لأول مرة اتفاقية دولية تتطرق بصفة واضحة لمآل الأرشيف كما أفرزت أن الوثائق الخاصة بالأقاليم المتنازل عليها من قبل طرف أو آخر تتبع مصير هذه الأقاليم. و يدفعنا هذا إلى الإشارة و لو بصفة سطحية إلى ولادة أولى مبادئ الأرشيف المتعلقة بمبدأ احترام المصدر [1] ،أي أصل إنشاء الأرشيف من حيث الإقليم الجغرافي، المبدأ الذي يقضي بأن الأرشيف يتبع الأصل الجغرافي لإنشائه.

و يرى الطرف الجزائري أن الأرشيف الذي تركته فرنسا يمثل حطاما وبقايا متناثرة ومنعزلة لا تتضمن أجزاؤها أي ارتباط فيما بينها ويقترح تصورا جديدا للتعاون: فلماذا ننطلق من مبدأ أن الوثائق الأصلية يجب أن تبقى بحوزة المستعمر السابق؟ لماذا لا تساعد القوة الاستعمارية السابقة الدولة الحديثة الفتية في إعادة جمع تراثها؟

إن المقارنة بين وجهتي نظر كل من فرنسا والجزائر لمسألة استعادة الأرشيف تبين لنا جليا مدى تعقد النزاع في هذا المجال، وعليه فإن النتيجة الأولى تبين لنا أن النزاع لا يمكن حله إلا في إطار دراسة معمقة للعلاقة بين محتل ومستعمر والتي تميز موازين القوى [2] بين الجزائر وفرنسا منذ 1962 .

[1]. Ladolini, E : « Respect des fonds et principe de provenance » . La gazette des archives, 1995, pp201 – 212, p210.

[2] مقابلة مع الدكتور أقبال مهني، على مستوى معهد علوم المكتبات ، جامعة الجزائر رقم 2 ،على الساعة الواحدة والنصف 13 :30 زوالا

إن مشكلة الأرشيف لابد من النظر إليها على أنها مشكلة تقنية لا غير، من هذه الوجهة، فإن الطابع السري للوثائق لابد ألا تكون لوحدها سببا في عدم السماح بالاطلاع على محتوى الأرشيف، حرية الاطلاع لابد أن تدرس بطريقة يتم فيها السهر على احترام مصالح كل الأطراف، بداية من الباحثين والمؤرخين.

المطلب الثاني: مراحل وآليات إدارة النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف

بدأت الحكومة الجزائرية في مطالبة الفرنسيين بتسليم الأرشيفات المرحلة في وقت مبكر من الاستقلال، وبقي الوضع على حاله حتى مطلع الثمانينات، حيث وافق الطرف الفرنسي لأول مرة على التفاوض رسميا في موضوع تسليم الأرشيف المرحل. وجرى تشكيل فوج مشترك جزائري فرنسي، مثل الطرف الجزائري فيه المديرون الجهويون الثلاثة للأرشيف في الشرق والغرب والوسط، وعقد فوج العمل المشترك تسعة اجتماعات مطولة ما بين جانفي 1980 وأكتوبر1981 [1].

واعتمد الوفد الجزائري من الناحية القانونية في المطالبة باسترجاع الأرشيفات المرحلة على جملة من النصوص والآراء القانونية الصادرة عن مؤسسات دولية مثل اليونسكو، والأمم المتحدة، والندوة الدولية للأرشيفات، والتي تنص على حق الدول المستقلة حديثا في ممارسة سيادتها بأثر رجعي على الأرشيفات التي كتبت وحفظت على أراضيها، وتؤكد على بقائها في الأرض التي كتبت وحفظت فيها لأول مرة [2].

وقد أشهر الطرف الفرنسي حجته القائلة أن ما جرى ترحيله هو أرشيف السيادة" الذي هو غير قابل للتنازل عنه. ويقصد به أرشيف ديوان الحاكم العام في الجزائر، ومصالح الأمن، والسجون، وبعض الأرشيفات الموصوفة بالحساسة" الخاصة بالمتعاونين الجزائريين مع الاستعمار من الحركى.

كما قدم الطرف الفرنسي حجة أخرى تفيد بأن القوانين الفرنسية تمنع فتح الأرشيفات إذا لم تمر عليها آجال زمنية محددة، ولأجل طمأنة الجهة الأخرى قال الوفد الجزائري أنه يلتزم بعدم فتح الأرشيفات غير المصنفة أو المصنفة في حالة استرجاعها وفقا للآجال الزمنية التي تقرها القوانين

[1] Akbal Meheni :Op.cit.p186
[2] Akbal Meheni :Ibid.p187

الفرنسية. وقدم اقتراحا بأن يجري تسليم أرشيفات التسيير [1] الإدارية في محطة أولى والتي تمثل أكثر من 90 بالمائة من الأرشيفات والإبقاء على أرشيفات السيادة" إلى التفاوض في وقت لاحق [2].

وعندما عاد الوفد الفرنسي جاء بلغة جديدة، وبدأ يتحدث عن **رصيد أرشيفي مشترك**" ما بين الجزائر وفرنسا بدل تسمية أرشيف السيادة" التي كان حريصا عليها من قبل، إلى أن جاءت تعليمة مفاجئة للرئيس الفرنسي حينها فاليري جيسكار ديستان Valery Giscard d'Estaingإذ أمر بوقف التفاوض في الموضوع ومنع أي عملية ترحيل للأرشيفات خارج فرنسا لأي غرض ولأي بلد. وسميت التعليمة الشهيرة **برسالة ديستان**" وهي مؤرخة في 10 جوان 1980 وقد توقفت منذ ذلك الوقت كل التحركات التي كانت قائمة وبقي الوضع على حاله إلى أن دخلت الجزائر في الأزمة الأمنية والسياسية طوال سنوات التسعينيات [3].

وأعد الوفد الجزائري المشارك في أشغال الندوة الدولية حول منازعات الأرشيفات بين الدول سنة 1995 وثيقة تفصيلية للنزاع، وجدد حينها دعوته للفرنسيين بأن يجري التفاوض حول الأرشيفات المرحلة في إطار ثنائي وليس في منتدى دولي مفتوح .

ومع بداية سنة 2001، بدأ المركز الوطني للأرشيف يقود حملة جديدة على مستوى الهيئات والمؤسسات والأرشيفات الدولية لبعث قضية الأرشيف الجزائري المرحل، وتحصل على موافقة المجلس الدولي للأرشيف لخلق مجموعة عمل خاصة بـ"الأرشيفات المرحلة" ترأسها الجزائر، ووضعت عدة أهداف أساسية أهمها تسليم قوائم الأرشيف المتوفر الذي تكون ملكيته محل نزاع، وهو مطلب أساسي من شأنه أن يوفر أداة للتعرف على المخزون الأرشيفي أيا كانت طبيعته مفتوحا أو مغلقا. لكن النقاش لا زال قائما حول ما إذا كانت هذه الوثائق تتضمن فقط الأرشيفات المفتوحة أم أيضا تلك التي لا تزال مغلقة [4].

إن إدارة النزاع على ملكية أصول الأرشيفات المرحلة إلى فرنسا مهمة المسؤولين السياسيين في الدولة، ففي سنة 2009 وقع الأرشيف الجزائري اتفاقية مع الأرشيف الفرنسي لاستنساخ صور عن أصول الأرشيفات الجزائرية المرحلة، لكن إلى حد الآن لا يبدو هناك أثر كبير لعمل اللجنة الجزائرية

[1] Akbal Meheni : Ibid.p25
[2] Akbal Meheni :Ibid.p26
[3] بونعامة محمد: مسألة الأرشيفات المرحلة، دراسة حالة الأرشيف المرحل من الجزائر إلى فرنسا، رسالة دكتوراه، معهد علم المكتبات ، جامعة الجزائر،2013،ص285 .
[4] بونعامة محمد: نفس المرجع، ص 316

الفرنسية المختلطة، التي نصت عليها الاتفاقية بسبب عدم الاتفاق على تحديد الأولويات في الأرشيف المستنسخ .

يقول الطرف الجزائري في هذا الصدد أن الاتفاقية الموقعة مع الأرشيف الفرنسي لا تلغي مطالب الجزائر المعلنة لاستعادة أصول الأرشيف، إذ يعتبر شيخي عبد المجيد مدير الأرشيف الوطني الحالي أن الكمية المسترجعة منه قليلة جدا،ويؤكد أن الموقف الجزائري لاسترجاع الأرشيف من فرنسا موقف ثابت [1]. فمن مجموع 600 طن و200 ألف علبة، يعترف الفرنسيون بربع هذه الأرشيفات فقط 53 ألف علبة، ومع ذلك لم تسلم فرنسا للجزائر إلا القليل من الأرشيف المرحل، وهو يخص جزءا من الأرشيف الخاص بالحقبة الاستعمارية.

والواقع أن إرجاع الأرشيف تم على ثلاثة مراحل، بدأت الأولى في سنة 1968 حيث تسلمت الجزائر 386 سجلا موزعة على 36 علبة تغطي الفترة وفي المرحلة الثانية سلمت فرنسا للجزائر سنة 1974 الأرشيفات الخاصة بالمحاكم الشرعية، أكثر من 14 ألف وثيقة موزعة على153 علبة. واسترجعت الجزائر سنة 1981 دفعة ثالثة من الأرشيفات العثمانية، جاءت بمثابة عربون سياسي من الرئيس الاشتراكي المنتخب آنذاك، فرانسوا ميتران، خلال زيارته للجزائر، وتضم تلك الدفعة الأخيرة 133 سجلا موزعة على 15 علبة[2] .

ومع الزيارة الأخيرة للرئيس الفرنسي فرانسوا هولند François Holandبتاريخ 19 ديسمبر 2012، تم إعادة فتح هذا الملف، حيث جرى لقاءان بين الجزائر وفرنسا في إطار اجتماع مجموعة عمل خاصة على أعلى مستوى، ـ الأول في شهر ديسمبر 2012، والثاني في شهر مارس 2013ـ تم خلالهما تقديم مختلف الرؤى ودراسة مقترحات الطرفين الجزائري والفرنسي في هذا المجال.

وتندرج المبادرة في إطار إعادة بعث العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية، سيما في مجال إدارة أرشيف الحقبة الاستعمارية [3].

إن الطرف الفرنسي يرى أن حل و تصفية النزاعات المتعلقة بالأرشيف بين الممارسات يمكن تسهيلها من خلال العودة إلى أدوات تقنية لإعادة إنتاج وتصوير المحفوظات. و لكن الطرف الجزائري

[1] س.ب:« استرجاع الأرشيف من فرنسا موقف ثابت » حوار مع شيخي عبد المجيد,جريدة صوت الأحرار، يوم 30 أكتوبر 2012.
[2] عبد النور بوخمخم:« فرنسا هربت مئة الف وثيقة من الأرشيف في شاحنات عسكرية فور إعلان الاستقلال » .حوارمع عبد الكريم بجاجة، جريدة الشروق، يوم18 مارس 2012.
[3] مقابلة مع السيد طفار عبد القادر، أستاذ ممارس على مستوى المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ,بتاريخ 10 مارس 2013 غلى الساعة 14: 30 زوالا بمجلس الأمة .

يقترح: أن يتم إنشاء لجنة مختلطة دائمة تتألف من أخصائيين و خبراء من البلدين للاطلاع على الأرشيف والمحفوظات الفرنسية بالجزائر وإعداد جدول زمني من 3 مراحل أساسية [1]:

أولا: استرجاع الأرشيف المصنف الذي أخذه الجيش الفرنسي ما بين 1830ـ 1962.

ثانيا: إعادة الأرشيف الذي من شأنه خدمة التنمية الاقتصادية وما يمكن الجمهور الإطلاع عليه.

ثالثا: يبقى فتح الأرشيف متوقفا على التشريعات الخاصة بكل بلد من البلدين.

كما يقترح تطوير التعاون بين المؤسسات الوطنية في كلا البلدين. ويجب التذكير بأن مطالب الجزائر لا تتعلق سوى بالوثائق المنتجة و/أو التي وردت إلى الأراضي الجزائرية، بل والتي تهم الجزائر بحيث يتم الاطلاع عليها والحصول إما على أصول أو نسخ منها.

بالتالي تبقى قضية الأرشيف من بين المسائل التي لا تزال عالقة بين البلدين، وتعد من أعقدها خاصة وأن دراسة الأرشيف تخضع لعدة عوامل متنوعة و متشعبة قانونية سياسية اقتصادية تقنية.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في إدارة النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف

يدعي كل طرف من طرفي النزاع، فرنسا والجزائر بأحقيته في تملك الوثائق الأرشيفية المرتبطة بالحقبة الاستعمارية لما لها من أهمية وأبعاد وخصائص يمكن تقسيمها إلى موضوعية وأخرى ذاتية.

المطلب الأول :العوامل الموضوعية المؤثرة في إدارة النزاع

هناك عوامل تاريخية وسياسية وثقافية واجتماعية واقتصادية تؤثر تأثيرا مباشرا على إدارة النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف.

الفرع الأول: الأهمية التاريخية للأرشيف

يرتبط الأرشيف بالتاريخ في علاقة وطيدة وتأثير متبادل، بحيث يعتبر بالنسبة للمؤرخ المادة الأساس التي يرجع إليها في بناء تحاليله التاريخية، والتي بدونها لا يمكنه أن يقيم الحجة العلمية. كما أنّ عملية التأريخ للأحداث والمحطات التاريخية التي لا تراعى فيها ضوابط المرجعية في استقاء المعلومات تكون خالية من المصداقية [2].

[1] BADJADJA (A), Directeur Général des Archives Nationales, XXXIe conférence internationale de la table ronde des archives, 1995, Washington; États-Unis, «archives, guerre et le concert des nations» (6-9 septembre 1995), communication de la direction générale des archives nationales d'Algérie: «le contentieux archivistique algero-français», sur le site : http://badjadja.e-monsite.com/rubrique,contentieux-archivistique-1,622959.html consulté le 20.01.2013 .

[2] .بونعامة محمد، مرجع سابق، ص 133

وتكمن الأهمية التاريخية لأرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر (1830 – 1962) في معرفة الحقائق والأحداث والتطورات التي حدثت في الجزائر خلال هذه الفترة. فالوثائق الأرشيفية تلك مهما كان نوعها ومصداقيتها وتاريخها، تعبر عن قرارات وأفعال وسياسات مكتوبة للدولة الفرنسية في سيطرتها على الإقليم، والعمل على ترويض شعبه من خلال القضاء على مقاومته، والتأثير على مكوناته الثقافية والاقتصادية.

إضافة إلى ضرورة التأريخ لردة الفعل التي قام بها الشعب الجزائري في مقاومة الاحتلال من خلال الثورات والمقاومات الشعبية أو التنظيمات الحزبية والجمعوية وصولا إلى الثورة التحريرية سنة 1954 .

وفي هذا الصدد دعا الباحث محمد القورصو إلى كتابة موضوعية لتاريخ الجزائر وضرورة التعامل معه بحكمة وتبصر، وتفحصه بدون طابوهات . كما دعا إلى عدم الانسياق وراء الرؤى الفرنسية وإلى إعادة الاعتبار لتاريخ الجزائر بجوانبه الايجابية والسلبية. وشدد على أهمية التصالح مع الذات والتاريخ ومعالجته بطريقة تقوم على أساس علمي، معتبرا أن التاريخ جزء من السيادة الوطنية وحق شرعي [1].

وحذر نفس الباحث مما يحتويه الأرشيف الفرنسي من مغالطات ستخلط أوراق الجزائريين، مشبها بعض التقارير التي تحتويها والمضادة للثورة الجزائرية، بالقنابل الانشطارية التي لا يتوقف انفجارها. كما وصف ما يجري من نقاش في فرنسا حول استقلال الجزائر، أنه استغلال سياسي للتاريخ من أجل الحملات الانتخابية وورقة للأقدام السوداء والحركى والمحاربين القدامى [2].

واستعرض المؤرخ قراءات عدد من المؤرخين الذين جندتهم فرنسا من أجل ما أسماه بالسطو على تاريخ المستعمرات القديمة ودمجه في التاريخ الفرنسي من أجل إلغاء وجوده. وعليه دعا المؤرخ القورصو" إلى التجند لمواجهة إيديولوجيات الاستعمار الجديد [3].

فبالنسبة للدولة الجزائرية يعد الاهتمام بهذه الوثائق بحث في الهوية والذاكرة الجماعية، والكفاح من أجل استعادة السيادة الوطنية، لشعب عانى من ويلات الاستعمار من تقتيل وتشريد ومحاربة للهوية الوطنية. وبالتالي يعد استغلال الأرشيف دعوة لتجريم التواجد الاستعماري الفرنسي بالجزائر، وتأكيد لتاريخ جزائري حافل بالانجازات على مر العصور حتى قبل دخول فرنسا الى الجزائر سنة 1830.

---

[1] مسعودة بوطلعة : الأرشيف الفرنسي قنابل انشطارية تهدد وجودنا كأمة" ،حوار مع المؤرخ محمد القورصو، نشر في جريدة الخبر بتاريخ 21 أفريل 2012.

[2] نفس المرجع السابق.

[3] كامل ش: « الجزائر مدعوة لحسم «ذاكرتها المهرّبة» في قادم السنوات »، مقال نشر في جريدة السلام اليوم، بتاريخ 03 جويلية 2012.

أما بالنسبة لفرنسا، فإن تواجدها في الجزائر أخرج هذه الأخيرة من التخلف الكبير وساهم في بناء الحضارة. ويعبر أرشيف هذه الحقبة عن الانجازات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والسياسية، وعن مختلف الإسهامات في البناء والتشييد والتعمير. وبالتالي فهذه الوثائق دليل ودعوة لتمجيد وذكر محاسن التواجد الفرنسي بالجزائر [1].

إن الاسترجاع الكامل للسيادة الوطنية للجزائر يتطلب استرجاع الأرشيف الموجود في حوزة فرنسا، وقراءته وتمحيصه من طرف الباحثين والعارفين، ومقارنته بما هو موجود في الجزائر، إذ لا يمكن الوصول إلى الحقائق دون جمع كل عناصر الأحداث من وثائق أرشيفية غالبها تم ترحيلها إلى فرنسا والجزء الآخر حبيس وزارة الدفاع الوطني الجزائري [2].

كما أن الجرائم الاستعمارية الرهيبة المقترفة في حق الشعب الجزائري الأعزل من نهب وتنكيل وإبادة، لا يمكن للتاريخ الجزائري والإنساني أن يصمت عن فظاعتها، لابد أن تبقى راسخة في الذاكرة الجماعية للأمة والأجيال، حتى تستنبط منه العبر وتستمد منه إرادة رفع التحدي في المسار التنموي للجزائر المستقلة.

إن المطالبة بالأرشيف من طرف الجزائريين لابد أن تبقى قائمة على جميع الأصعدة، خاصة وأن فرنسا مازالت تراوغ وترفض الاعتذار والاعتراف بالجرائم الاستعمارية، لذا فهي تتحفظ على الأرشيف وتعتبر ملفاته ضمن الملفات السرية التي تخصها وحدها، وليس من حق غيرها الإطلاع عليها.

الفرع الثاني: الأهمية الإدارية والسياسية للأرشيف

يعتبر الأرشيف الركن الأساسي والوسيط الذي تدون عليه كل الارتباطات ذات البعد الإستراتيجي في العلاقات السيادية لاسيما في مجال الدبلوماسية، ولذلك أضحت أهمية الأرشيف تقاس بمدى احتياج الدول أو الأطراف السياسية المعنية لقضية ما، وبمدى الاستفادة والنتائج التي يمكن أن تجنيها من وراء استعمال الوثائق للدفاع عن الحقوق وإثباتها، أو لإدانة طرف آخر.

كما يستعمل الأرشيف حسب المقتضيات السياسية المتبناة من قبل دولة أو جماعة ما في إستراتيجيتها وبرنامجها السياسي ضد الآخر[3]، لتحقيق أهداف تتمثل أساسا في ما يلي:

[1]. يجدر التذكير بالقانون الذي صدرته فرنسا لتمجيد ماضيها الاستعماري بتاريخ 23 فيفري 2005

[2] فاتح قيدوم :« أرشيف وزارة التسليح العامة موجود بوزارة الدفاع الوطني» ، جريدة آخر ساعة بتاريخ 04 جانفي2013 ، تضمن تصريح السيد دحو ولد قابلية حول الأرشيف، أكد على أن قاصدي مرباح نزع عن بعض هذا الأرشيف طابع السرية وأن بومدين هو من أمر بوضع أرشيف "المالق" في وزارة الدفاع الوطني .

[3]. بونعامة محمد، مرجع سابق، ص 135

1/التوسع:استعمل الأرشيف وبصفة خاصة في السياسات التوسعية الاستعمارية للدول ، وللاستفادة منه في إطار الحصول على امتيازات على الأراضي التي تلحقها، والحصول على المعلومات وخبايا التسيير الإداري والسياسي للإقليم كما فعلت فرنسا منذ احتلالها للجزائر [1].

2 /إثبات الحقـــوق: يعتبر الأرشيف رهان السلطة بفضل الخصوصيات التي يكتسبها وما يحويه من معلومات تخص عقود الملكيات من أراض وأقاليم، بما في ذلك الامتياز على الحدود والرقعة الجغرافية، والسيادة على المؤسسات أو الثروات الباطنية العقارية وما تحويه الأرض والمؤسسات، لذا فإن الأرشيف كفيل برسم الحدود بين الجزائر وجيرانها [2].

3/ السيـــادة: يثبت الأرشيف شرعية تواجد الدول وسلطتها على الإقليم الجغرافي وانتماء شعبها وحقها في امتلاك الثروات المتواجدة على رقعتها الجغرافية، وهي بذلك تفرض نفوذها وسلطتها الجيوستراتيجية [3] وهذه المسألة مثارة من الطرفين .

والحقيقة أن الأرشيف قد أخذ مكانة بالغة الأهمية لدى الدول لاسيما تلك التي تحصلت على استقلالها، ومن بينها الجزائر، التي أخذت بعد حصولها على الاستقلال الاهتمام بالأرشيف، والمطالبة به كعنصر من عناصر الهوية والسيادة والاستقلالية الذي يثبت حقوقها وشرعية وجودها وتواجدها [4].

فهذا الأرشيف يحوي معاهدات واتفاقيات الدولة الجزائرية تحت الحكم العثماني، كما يحتوي على جميع القرارات، التي اتخذت من طرف الدولة الفرنسية إبان احتلالها للجزائر، لاسيما ما تعلق بالتنظيم الإداري.

الفرع الثالث: الأهمية الثقافية والاجتماعية للأرشيف

يتكون الأرشيف من وثائق تحوي في طياتها أخبار ومعلومات رسمية، موثقة وأصلية تتعلق بالأفراد أو المجتمعات أو المؤسسات والدول. وتكتنز هذه الوثائق قيمة أرشيفية بحتة وقيمة مضافة تتمثل في المعلومة وأبعادها في العلاقات بين الأفراد والدول. وتظهر الحاجة إلى الأرشيف الخاص بالحالة المدنية خاصة في البحث الخاص بشجرة الأنساب التي أخذت أبعادا معتبرة لاسيما في أوربا [5].

وتبرز الأهمية الثقافية والاجتماعية للأرشيف من خلال:

---

[1]. بونعامة محمد: نفس المرجع، ص 134
[2] بونعامة محمد: مرجع سابق، ص 136
[3] بونعامة محمد : نفس المرجع، ص 135
[4] بونعامة محمد :نفس المرجع، ص 136
[5] Comelis . Dekker : « L'archivistique néerlandaise et la généalogie », Revue Archivum, vol. XXXVII, 1992.pp165-172,p167.

1 ـ بناء الذاكرة الجماعية والهوية الوطنية

ففيما يخص الجدل القائم بين الفرنسيين والجزائريين حول الذاكرة والتاريخ، ذكر المؤرخ الفرنسي بن يامين ستورا Benjamen Stora، أن التاريخ يجمع الجزائريين والفرنسيين، لكن الذاكرة تفرقهم ، مستندا في ذلك على مقاربة أن الفرنسيين بحاجة إلى شجاعة سياسية للاعتراف بالأخطاء التي وقعت خلال حرب التحرير، وأن أهم العراقيل التي وقفت في وجه كتابة موضوعية للتاريخ هي أن فرنسا لما خرجت من الجزائر في 1962 أرادت نسيان خسارتها للجزائر.

وانتقد ستورا" Stora الصمت الكبير للسياسيين الفرنسيين إزاء التاريخ الفرنسي الطويل مع الجزائر، ورغم مرور خمسين سنة على توقيع اتفاقية إيفيان" (مارس 1962)، فإنه اليوم لا توجد-حسبه- إرادة حقيقية لفتح نقاش سياسي حول حرب الجزائر [1].

2 ـ مكونات المجتمع وتطوره

يقوم الأرشيف بتقصي الحقائق والدلائل وربط ظروف نشأة الأحداث خلال أكثر من ! ! ! سنة من الاحتلال الفرنسي بالجزائر، حيث تؤرخ الوثائق للتعريف بمكونات المجتمع وتطوره والعناصر الاجتماعية والثقافية التي تربطه ببعضه البعض [2].فالرجوع إلى هذه المراجع التي توضح أصل المجتمعات وتطورها ذو أهمية بالغة في ترسيخ روح الانتماء من حيث الأصل، وتكريس البعد التراثي والحضاري للمجتمعات.

المطلب الثاني:دور العوامل التنظيمية في إدارة النزاع

ترتبط هذه العوامل بالتوظيف السياسي لمحتوى الوثائق بفعل حساسية معلوماته، مما أدى بكل من الجزائر وفرنسا إلى اعتماد سياسة خاصة في مجال إدارة هذا الأرشيف بما يحقق أهداف ومصالح كل طرف.

وسيتم تناول هذه الخصائص من خلال دراسة خصوصيات كل تشريع في مجال إدارة أرشيف هذه الحقبة، لاسيما ما تعلق منها بمسألة الإطلاع والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

[1] STORA (B) : **La gangrène et l'oubli, La mémoire de la guerre d'Algérie**, Editons SEDIA,Paris,2010. p 272.

[2] بونعامة محمد، مرجع سابق، 141.

الفرع الأول: الاطلاع على أرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر من خلال التشريعات:

أولا:الاطلاع على الأرشيف في القانون الفرنسي

لقد ذكرنا فيما سبق أن جزء كبيرا من أرشيف ثورة التحرير الجزائرية، قد فتح للجمهور للاطلاع عليه في 1 جويلية 1993، وذلك تطبيقا لأحكام القانون المؤرخ في 3 جانفي 1979 وبالنسبة للجيش بناء على المرسوم المؤرخ في 3 ديسمبر 1979 [1].

ويتم الإطلاع على الأرشيف في القانون الفرنسي وفقا لثلاث نصوص [2]:

- القانون رقم 79-18 المؤرخ في 3 جانفي 1979 المتعلق بالأرشيف المعدل بموجب المرسوم رقم 79-1037 المؤرخ في 3 ديسمبر 1979 المتعلق بصلاحيات الأرشيف العمومي والتعاون بين الإدارات لجمع وحفظ وتبليغ الأرشيف العمومي،
- القانون رقم 78-753 المؤرخ في 17 جويلية 1978 المتعلق بحرية الإطلاع على الوثائق الإدارية,
- المرسوم رقم 88-753 المؤرخ في 28 أفريل 1988 المتعلق بإجراءات الإطلاع على الوثائق الإدارية.

وهي كلها تؤكد على أن الوثائق الرسمية يمكن الاطلاع عليها بعد مرور ثلاثين سنة من إنتاجها، ومدة 60 سنة للاطلاع بالنسبة للوثائق الموصوفة بـ " سري دفاع secret défence و" سري للغاية très secret وتتعلق أساسا بـ:.

- ملفات تحمل أسماء، يمكن أن تؤثر على الحياة الخاصة لأصحابها، وعلى أمن البلاد والدفاع الوطني، وتحقيقات الدرك الوطني، وملفات المكتب، ومكاتب الشؤون العسكرية الخارجية، والمديرية العامة للأمن الخارجي DGSE، وملفات الشؤون الخارجية، والملفات المتعلقة بالحدود.

كما حددت مدة مئة 100 سنة للاطلاع على الأرشيف المتعلق بالمعلومات: ذات الطابع الخاص والفردي، والشؤون القضائية والعدالة، و120سنة بالنسبة لملفات الموظفين، و150 سنة بالنسبة للملفات الطبية الخاصة.

وبالعودة إلى أحكام القانون رقم 79-18 المؤرخ في 3 جانفي 1979 فنجده ينص في مادته 6 الفقرة 3 على أن جميع الوثائق الأخرى، يمكن الاطلاع عليها بكل حرية، بعد مرور ثلاثين سنة، أو بمرور الآجال المحددة في المادة 7 [1].

---

[1] Akbal Meheni :Op.cit.p8! .

[2] http //www.archivesfrance.gouv.culture/loi/..consulté le 03 octobre 2012.

لقد اشتمل القانون 78ـ18 المؤرخ في 3 جانفي 1979 والمتعلق بالأرشيف على أربعة مواد (6 و7 و8 و26) متعلقة بالاطلاع على الوثائق، ومادة واحدة (25) تهتم بالنسخ الأصلي للوثائق .

والواقع أن إدارة الاطلاع على الأرشيف في فرنسا تأخذ بعين الاعتبار عاملين أساسيين هما مسألة حماية الحياة الفردية للأشخاص. ومسألة الشفافية الإدارية.

غير أن المادة السادسة تضع بعض الاستثناءات، حيث تنص على أنه بإمكان الإدارات منع الإطلاع أو تبليغ وثيقة إدارية في حال ما إذا كان الإطلاع عليها أو تبليغها يؤدي إلى المساس بإحدى المجالات التالية:

- الأسرار المتعلقة بمداولات الدولة والسلطات المسؤولة على مستوى السلطة التنفيذية،
- الأسرار المرتبطة بالدفاع الوطني والسياسة الخارجية،
- النقد والقرض العمومي وأمن الدولة والأمن العمومي،
- الإجراءات المتخذة في المجال القضائي أو العمليات الأولية المرتبطة بهذه الإجراءات، إلا في حال منح رخصة من طرف السلطة المختصة،
- الأسرار المتعلق بالحياة الخاصة ، والملفات الخاصة المتعلقة بالصحة،
- الأسرار في المجال التجاري والصناعي،
- البحث من طرف المصالح المختصة في مجال المخالفات جبائية والجمارك أو بصفة عامة كل ما يمس بالأسرار المحمية بموجب القانون .

وفيما يتعلق بالوثائق التي تحمل الطابع الاسمي، فهي قابلة للتبليغ للأشخاص المعنيين، أما الوثائق التي تخص معلومات ذات الطابع الصحي لا يمكن تبليغها إلا بواسطة طبيب [2].

ثانيا:الإطلاع على الأرشيف في القانون الجزائري :

إن المقصود بالإطلاع هو تسهيل وتبسيط وتحديد القيود بقصد السماح للوثائق الأرشيفية من خدمة البحث العلمي، ومن ثم تمكين الباحثين من الوصول إلى المعلومة [3].

---

[1]. وتنص المادة 7 " على أنه يمكن الرفع من مدة الاطلاع بحرية كما يأتي : 150 سنة ابتداء من مدة ميلاد الوثيقة، بالنسبة للملفات التي تحمل معلومات خاصة ذات طبيعة طبية, 120 سنة ابتداء من ميلاد الوثائق بالنسبة لملفات الموظفين، 100 سنة ابتداء من تاريخ القرار أو غلق ملف خاص بالقضايا المرفوعة أمام العدالة والتي تشمل أيضا قرارات العفو والتوثيق والحالة المدنية والتسجيل، 100 سنة ابتداء من تاريخ الجرد والإحصاء أو التحقيق بالنسبة للملفات التي تحمل معلومات شخصية والمرتبطة بالحياة الفردية والعائلية والتي تم جمعها خلال حملات التحقيق والإحصاء، 60 سنة ابتداء من تاريخ اتخاذ القرار بالنسبة للملفات التي تحمل معلومات يمكن لها أن تؤثر على حياة الأفراد، أو المعلومات التي تهم أمن الدولة والدفاع الوطني، يتم تحديد قائمة هذه المعلومات عن طريق مرسوم يتخذ في مجلس الدولة

[2]. القانون الصادر بتاريخ 17 جويلية المعدل بموجب القانون رقم 79-587 المؤرخ في 11 جويلية 1979، المادة 6 مكرر.

[3] منشور رقم 5 المؤرخ في 18 مارس 1992 الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني والمتعلق بفتح الأرشيف العمومي للاطلاع.

ويحدد المرسوم رقم 77-67 الصادر بتاريخ 20 مارس 1977 والمتعلق بالأرشيف الوطني في المادة 88 منه الإطلاع بكل حرية على المصادر الوثائقية المحفوظة لدى الأرشيف الوطني والجماعات المحلية بعد 25 سنة باستثناء القضايا الجنائية التي تصبح قابلة للإطلاع بعد 50 سنة من الفصل في الدعوى". وتضيف الفقرة ب من نفس المادة إلى أنه يمكن الإطلاع كذلك على الوثائق التي تتناول الحياة الخاصة بالأشخاص. ويجوز لمسئولي الأرشيف الوطني أن يقترحوا بصفة استثنائية على المجلس الاستشاري للأرشيف تمديد هذه المدة إلى 50 سنة أخرى إذا ما اقتضى الأمر باعتبارها تتميز بالسرية بالنسبة للسياسة الداخلية أو الدفاع الوطني أو السياسة الخارجية للدولة [1].

وجاء في الفقرة ج يمكن الإطلاع بكل حرية على الوثائق العمومية في أصلها دون حصر للمدة. وتشير المادة **89** إلى أنه : يجوز للمجلس الاستشاري للأرشيف بناء على رأي موافق من المسئولين عن الأرشيف الوطني والجماعات المحلية أن يؤذن بالإطلاع على أصناف أو سلسلة من المصادر الأرشيفية لأغراض علمية، وحتى قبل انقضاء مدة أو مهلة جواز الإطلاع المشار إليها في الفقرة -أ- من المادة 88.

أما المادة 90 فلقد ورد فيها ما يلي : يجوز الإطلاع مجانا لأغراض علمية على المصادر الوثائقية المحفوظة على المستوى المركزي أو المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الجزء الهام من هذا المرسوم قد تم إلغاؤه وحل محله القانون الجديد الصادر بتاريخ 26 جانفي 1988 تحت رقم 88- 09 الذي يحدد القواعد التي تحكم سير الأرشيف الوطني وتنظيمه. حيث نصت المادة 10 من القانون الجديد على أن يتم فتح الأرشيف العمومي للإطلاع بحرية ومجانا بعد 25 سنة من إنتاجه. وتضيف الفقرة ـأـ من المادة نفسها غير أنه ومن أجل حماية السيادة الوطنية والنظام العام وشرف العائلات فإن الإطلاع على بعض الوثائق لا يتم إلا بعد انقضاء الآجال المحددة على النحو التالي [2]:

- 50 سنة ابتداء من اختتام القضايا المطروحة أمام القضاء وليست لها صلة بالحياة الخاصة للأفراد،
- 60 سنة ابتداء من تاريخ السند بالنسبة للوثائق التي تهم أمن الدولة أو الدفاع الوطني تحدد هذه الوثائق عن طريق التنظيم،

[1] منشور رقم 5 المؤرخ في 18 مارس 1992، مرجع سابق.
[2] منشور رقم 5 المؤرخ في 18 مارس 1992،نفس المكان.

- 100 سنة ابتداء من تاريخ ميلاد الشخص بالنسبة للوثائق التي تحتوي على معلومات فردية ذات طابع طبي لا سيما الملفات التي تخص حياة الأفراد الخاصة،
- أما المادة 11 تشير إلى الإطلاع غير المقيد حيث تنص: يتم الإطلاع على الأرشيف العمومي الذي بطبيعته في متناول العامة دون أجل محدد،
- و تشير المادة 19 من الفقرة ج أن إجراءات الإطلاع تحدد عن طريق نصوص تطبيقية كما أن المادة 23 جاء فيها كما يلي: تلزم المؤسسة المكلفة بالأرشيف الوطني بالسماح بدخول الأرشيف لأغراض البحث.

ومن خلال تناول المواد المتعلقة بالإتاحة والإطلاع على الأرشيف نلاحظ تشابه التشريعات في كل من فرنسا والجزائر، هذه الأخيرة التي استمدت معظم تشريعاتها ومنها التشريع الأرشيفي من القانون الفرنسي، وهذا ما يؤكد أن الحجج المقدمة من طرف فرنسا فيما يخص حماية وأمن الأشخاص الذين تعاونوا معها إبان الاحتلال غير موضوعية باعتبار أن القانون الجزائري يحميها أيضا [1].

الفرع الثاني:التوظيف السياسي للأرشيف

إن مشكلة ادارة الأرشيف في الدول المستعمرة بشكل عام لا تكمن فقط في إشكالية العلاقة مع الدول المستعمرة التي استولت على أرشيفها ومع مصالح هذه الدول وغاياتها وأهدافها، بل تكمن أيضا في التعاطي مع السلطات الوطنية الحاكمة، التي أنشأت في أحيان كثيرة مراكز الأرشيف والحفظ دون أن تحدد أهدافها، وعندما سعت هذه المراكز للقيام بدورها المتعارف عليه عالميا، حاربتها وعملت على كبح نموها [2].

وإذا أمنت السلطات الوطنية لمراكز الأرشيف ما تحتاج، سعت بالمقابل إلى احتوائها وتوجيهها وفقا لمصالحها وغاياتها وأهدافها، وهي ليست بالضرورة مصالح وغايات وأهداف المجتمع بكل نسيجه الاجتماعي والوطني، فيكون دورها في جمع الوثائق فقط، وتحديدا جمع الوثائق التي يسمح بجمعها. فلا يحق لها أن تخطط لما يجب أن تجمع، ولا أن تحرك بما تجمع، ولا أن تسعى إلى كشف الحقيقة عبر ما تجمع [3]. وعندما يتحول جمع الوثائق إلى هدف بدلا من أن يكون وسيلة للوصول إلى الحقيقة، يصبح عبئا جديدا. فالأرشيف إما أن يكون إطارا واسعا منفتحا لتكوين الذاكرة

[1] مقابلة مع الدكتور أقبال مهني، على مستوى معهد علوم المكتبات ، جامعة الجزائر رقم 2 ،على الساعة الواحدة والنصف 13 :30 زوالا.
[2] هيكل الراعي: « إشكالية جمع التراث الوثائقي ومصادره » الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري ,العدد 11، 2000، ص.45
[3] هيكل الراعي: نفس المرجع!! !! ! !!!

الجماعية، ولبناء مجتمع ديمقراطي عبر تأكيد حق المواطن في المعرفة وفي الحصول على المعلومات، وإما أن يتحول إلى مستودع أوراق يديره موظفون بيروقراطيون [1].

إن تغليب الاستغلال العلمي على التوظيف السياسي للأرشيف سيمكن مصالح الدولة المختلفة وكذا الباحثين في شتى المجالات العملية والعلمية من الحصول على معلومات موثقة، حيث يتم بواسطتها معالجة بعض المشاكل التي درست سابقا مثل الكوارث الطبيعية والتقليل من أثارها.

كما حدث عند الحصول على أرشيف زلزال الأصنام لسنة 1954 [2]، الذي استرجعته الجزائر وهو محفوظ حاليا بمركز الأرشيف الوطني.

كما أن الحصول على أرشيف التجارب النووية في صحراء الجزائر ومخططات زرع الألغام على مستوى الحدود الجزائرية والدراسات التقنية والطبوغرافية للتراب الجزائري سنوات الاحتلال، ستؤدي حتما إلى التقليل من التكاليف الاقتصادية والمالية والبيئية الناجمة عن إعادة الدراسات.

لذلك ولدواعي إنسانية وقانونية، لا يمكننا تفسير عدم إعادة الأرشيف المتعلق بالتجارب النووية والقنابل المزروعة، إلا من خلال الخوف من نتائج الاطلاع على معلومات تثبت الجرائم الفرنسية المقترفة في حق الشعب الجزائري وأرضه، وتؤثر على صورته التي تم رسمها عن تواجد يهدف إلى زرع القيم والتحضر.

كما أن عدم فتح أرشيف الثورة التحريرية المسير من طرف وزارة الدفاع الوطني للاطلاع عليه بالرغم من مرور خمسين سنة من الاستقلال وأكثر من هذه المدة منذ إنتاجه، يؤكد التوظيف السياسي لمحتوى هذه الوثائق من طرف النظام السياسي القائم. ويبقى المجال مفتوحا أمام الكتابات والمذكرات الشخصية التي يمكن أن تتناقض في محتواها من جهة، وتناقض القراءة التاريخية للأحداث كما تم تدريسها للجزائريين منذ 1962 من جهة أخرى.

[1] هيكل الراعي، مرجع سابق. ص 110.

[2] Boyer.Pierre : Op.cit,p50.

المبحث الثالث:آفاق إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر

لقد أثبتت التجارب أن تسييس القضايا المتنازع حولها كفيل بعدم حلها، لذا فإن الإدارة الفعالة لأرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر ستكون لا محالة من خلال الاهتمام العلمي والتقني والموضوعي بمحتوياته، بعيدا عن الضغوطات السياسية والايديولوجية، وستكون نتائج البحث العلمي كفيلة بكتابة التاريخ المشترك لكل من فرنسا والجزائر.

المطلب الأول : الاستغلال العلمي لأرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر

الأرشيف هو الذاكرة الحية التي تتعاقبها الأزمنة، وتخلق انسجاما وترابطا بين ماضي الشعوب ومستقبلها [1]. فهو يحتوي على معلومات متعددة من شأنها المساهمة في كتابة التاريخ، أو إعادة كتابته بشكل موضوعي، يعتمد على الوثائق التي تم تمحيصها والتأكد من صدقها.

فقد يصادف الباحث خلال اطلاعه على الأرصدة الأرشيفية المتوفرة على معطيات أو معلومات مغلوطة أو مدسوسة، تمت كتابتها في ظروف معينة للوصول إلى أهداف محددة لاسيما تلك المقدمة ضد الجزائريين غير المتعاونين مع فرنسا ، والذين وقفوا ضد سياستها وحملوا السلاح ضد جيشها من خلال المقاومات الشعبية وصولا إلى حرب التحرير. وهنا يتعين على الباحثين تصحيح المصطلحات المستعملة خلال كتاباتهم، فلا يجد الباحث كلمة مجاهد مثلا، بل يجد كلمة إرهابي أو قاطع طريق.

و في هذا المجال يتعين على السلطات السياسية العليا في البلدين التنسيق والتعاون في التطرق لمسألة الأرشيف الجزائري المرحل من وجهة نظر إتاحته أولا، ثم إعادة تشكيل الأرصدة التي برزت وبعثرت من جراء تجزئتها. ولا يمكن أن يتأتى ذلك إلا بالقيام بالخطوات الأولية المبدئية، وبمنهجية توخي آليات العمل للحصول على كافة المعلومات المتعلقة بالأرشيف المرحل من الجزائر قبل وإبان فترة الاحتلال والمتواجد بفرنسا عبر مختلف المؤسسات التي وزع عليها هذا الصنف من الأرشيف.

كما ينبغي على المستوى المؤسساتي أن تسند مهام التنقيب والجرد للأرشيفيين ذوي الاختصاص بالتعاون مع المؤسسات الفرنسية المختصة، ومع الأرشيفيين على مختلف مستويات تواجدهم.

والواقع أن إشكالية حرب الذاكرة تطرح اعتمادا على الأرشيف، وهنا نتساءل ما هو دور للأرشيف في حرب الذاكرة بين الدول [1] ؟

[1] يسمينة سعودي : « أهمية المحفوظات " الارشيف " في الدراسات التاريخية، عصارة أبحاث، ونماذج من مصادر الأرشيف الموزع بالجزائر وأكس أون بروفا »، مداخلة في ملتقى جامعة شلف حول الأرشيف، 5 و6 أكتوبر 2012

وتكون الإجابة الأولى متعلقة بدرجة الاطلاع على محتوى الأرشيف، فآجال الإتاحة والاطلاع على الأرشيف مسؤولة عن هذا الاحتقان في مجال الذاكرة الجماعية، وفي خلق الصورة المثالية والأسطورية لأبطال كل دولة.

و الإجابة الثانية مرتبطة بمجال يصعب حصره وهو دور الأرشيف في بناء الذاكرة الجماعية ومكانتها في العلاقات بين التاريخ والذاكرة [2]. إذ أن كتابة التاريخ الحقيقي بشكل موضوعي يكون دائما بعد 50 سنة عن وقوعه [3]، ولكن شرط توفر المادة التاريخية التي يشتغل عليها المؤرخون، لذلك يجب على السلطات الوصية في البلاد أن تشجع العمل في هذا الاتجاه، وفتح الأرشيف الوطني أمام الباحثين والمؤرخين ومساعدتهم حتى يتمكنوا من التأريخ لهذه الحقبة من تاريخينا.

إن أهمية وقيمة الوثائق وحتمية الالتزام بالضوابط التنظيمية في تداولها واستغلال مضمونها، مع العلم أن بعض الملفات التي تتعلق بمسائل تصنف حساسة يمكن للباحث الاطلاع عليها وقراءتها دون كتابة مضمونها أو تصويرها، بل يكتفي باستخلاص الفكرة للاستئناس بها في عملية التحليل لمسألة معينة وهذا أسلوب معمول به في العالم.

أما بالنسبة للملفات والوثائق التي تعود لمرحلة ما قبل الاحتلال فلا توجد موانع بل هي مفتوحة للإطلاع والاستغلال. وفيما يخص الملفات الأرشيفية المتعلقة بفترة الثورة التحريرية فهي تخضع لترتيبات محددة تراعي بعض الجوانب ذات الصلة بالأشخاص.

إن ما جمع من وثائق إلى حد الآن يمكن أن يكون بداية في طريق كتابة تاريخ مرحلة الثورة التحريرية، لكنه لا يمكن أن نجزم بأن المادة التي جمعت حتى الآن كافية ، فلما نؤرخ «لأول نوفمبر» يكون ذلك انطلاقا من وثائق وشهادات الفاعلين الذين شاركوا فيه وكانوا في الحركة الوطنية قبل ذلك [4]، ومذكرات كل الذين ساهموا في التحضير لهذا الحدث.

وعليه فإحصاء مذكرات الذين ساهموا في أول نوفمبر قليلة جدا، لا يسمح لنا بكتابة التاريخ بطريقة موضوعية وحقيقية. كما أن أعضاء مجموعة الـ 22 التاريخية لم يكتبوا جميعهم.

---

[1]Sonia. Combe : **Les archives dans les guerres de mémoire : France,Allemagne,Russie** , Hermès n° 52 article 2008.

[2] Sonia. Combe :Ibidem.

[3]-مصطفى نويصر: كتابة التاريخ بشكل موضوعي تكون بعد 50 سنة أو أكثر, **جريدة النصر** ،بتاريخ 31 ديسمبر 2012.

[4]مصطفى نويصر، نفس المرجع.

وهناك مؤسسين ومساهمين كثر في اندلاع الثورة التحريرية منهم من لا نعرفه ، ولم يتركوا أو يكتبوا شهاداتهم[1].

وتكمن مشكلة كتابة التاريخ في وجود بعض الفاعلين الذين دخلوا في صراع مع الذاكرة، كما يجب أن نقرّ بالضغط الممارس من طرف السلطات التي ربما تريد أن تستحوذ على كتابة التاريخ بالكيفية التي تناسبها. إلى جانب محاولة هذه الجهات طمس بعض الحقائق وحجبها عن المهتمين بمعرفة ذاكرتهم. وهنا فإن كتابة التاريخ الجزائري بطريقة موضوعية من شأنه إعطاء الحق لكل الجزائريين للإطلاع على تاريخهم عبر كل الفترات التاريخية الجيدة والسيئة، المشرقة والمظلمة، وهو كفاح طويل يتطلب الكثير من العمل الجاد والمهنية[2].

المطلب الثاني: من أجل إدارة فعالة لأرشيف الفترة الاستعمارية

نظرا للأهمية البالغة للوثائق المرتبطة بالفترة الاستعمارية للجزائر والأسباب التقنية والفنية والسياسية التي تعيق إدارة هذا القطاع بشكل فعال، بالإضافة إلى ضرورة تحيين النصوص القانونية والتنظيمية بالشكل الذي يحقق الأهداف المرجوة من الاطلاع على الأرصدة الأرشيفية المتعلقة بفترة الاحتلال الفرنسي للجزائر فإنه من المهم تقديم بعض الاقتراحات التي يمكن أن تغير هذا الواقع وتبنى على أساسه إدارة فعالة للأرشيف.

التعاون الأرشيفي والبعثات العلمية:

إن الدول الغربية وعلى رأسها فرنسا استخدمت إستراتيجية التنقيب والتحقيق من أجل الحصول على معلومات تتعلق بالأجزاء الأرشيفية التي رحلت من قبل القوات الألمانية، لاسيما من فرنسا والتي لم يتم العثور عليها بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها. وكان ذلك اعتمادها على التعاون الأرشيفي على مستوى المجلس الدولي للأرشيف بالتنسيق مع اليونسكو، وكذا البعثات الجامعية التي تخصصت في البحث الجامعي بالاعتماد على الأرصدة الأرشيفية[3].

وكانت النتيجة أن تمكنت الباحثة الجامعية الأمريكية باتريسا كنيدي قريمستاد Grimstead patricia Kennedy، من الحصول على معلومات دقيقة عن أماكن وجود بعض الأجزاء من الأرصدة الأرشيفية الفرنسية المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية من ألمانيا[4]. وفي نفس السياق، نشير إلى التعاون الأرشيفي الذي تم بين الفرنسيين وأرشيفيو روسيا في تحديد مواطن تواجد بعض

[1] مصطفى نويصر !! Šİ !! !!! !!

[2] مقابلة مع الدكتور جربال محمد مؤرخ وباحث ، مشرف على مجلة النقد، على مستوى مقر المجلة بتاريخ 23 جوان 2012.

[3] بونعامة محمد:مرجع سابق، ص 427.

[4] Grimstead, Patricia Kennedy. **Returned from Russia, nazi-2 archival plunder in western Europe and Rcent restitutions issues**. Edited by J.T Hoogewoud and eric ketelaar. London, Institute of art and Law. 2007. p 349.

الأجزاء من الأرشيف الفرنسي الذي رحله الجيش الأحمر، وتم توزيعه على مختلف مراكز أرشيف الاتحاد السوفييتي سابقا [1].

وهنا لا بد أن يتم نفس الشيء بالنسبة للأرشيف الجزائري الموجود بالخارج لاسيما بفرنسا، حيث يجب رسم إستراتيجية واضحة المعالم لتبادل المعلومات، من خلال الملتقيات والبعثات العلمية التي من شأنها الحصول على وثائق ذات قيمة.

وعلى هذا الأساس يستحسن إيفاد بعثات رسمية من الأرشيفيين والباحثين للتنقيب على الوثائق الخاصة بالجزائر. وتتم العملية بالاعتماد على البحث في الدول التي كانت للجزائر معها علاقات عبر التاريخ وبخاصة قبل الاحتلال الفرنسي. أما فيما يخص الجانب المتعلق بالأرشيف المرحل من الجزائر إلى فرنسا، فيمكن تحديد مواطن تواجد هذا الصنف من الأرشيف في إطار التعاون الجزائري الفرنسي، ثم الشروع في الإعداد لجرد كامل ووافر حول ما تم ترحيله [2].

ويتعين في نفس السياق العمل بالتعاون مع المؤسسات الجزائرية المختصة (الأرشيف الوطني والمعاهد المختصة في العلوم الإنسانية بصفة عامة والتاريخ بصفة خاصة) والمعاهد الأجنبية للاستفادة من تأشيرات خاصة بمجال البحث العلمي. كما يمكن في نفس الاتجاه العمل مع مختصين وباحثين لإجراء اتصالات مع نظرائهم في العالم وبخاصة لدى الدول التي تملك المخزون الأرشيفي المرحل من الجزائر [3].

مع العلم أن الأرشيف الذي رحل من الجزائر إلى فرنسا، خضع لعملية توزيع عبر مؤسسات حكومية متعددة.

وأخيرا وبشأن التصورات المستقبلية والإجراءات التعاونية التي قد تقدم على اعتمادها دور الأرشيف، وعملا بالاقتراحات المعروضة على مجموعة عمل الأرشيف المرحل" للمجلس الدولي للأرشيف، تظهر جملة من التطلعات الممكن إرساء دعائمها في هذا الاتجاه، على أساس وضع مخطط عملي تعاوني في شكل **شبكة أرشيفية** تتخصص في تبادل المعلومات حول ما تكتنزه دور الأرشيف، لا سيما تلك التي تحوز على أرشيف يتعلق بتاريخ دولة أخرى [4].

---

[1] بونعامة محمد:نفس المرجع، ص 428.

[2] بونعامة محمد، مرجع سابق، ص 429.

[3] إمقابلة مع السيد بونعامة محمد مدير مقاييس الأرشيف وتقنيات تسييره، على مستوى المديرية العامة للأرشيف الوطني بتاريخ 13 نوفمبر 2012، والذي أكد على قيام المديرية العامة للأرشيف الوطني بمبادرة تسعى من وراءها انتهاج طريقة التعامل مع أخصائيين في مجال التاريخ.

[4] بونعامة محمد، مرجع سابق، ص 430.

1. فتح الأرشيف للاطلاع

وهنا إشكالية مركبة تتعلق بإتاحة هذا الصنف من الأرشيف بغض النظر عن ماهية البدائل والحلول المقترحة في حال الأرشيف المرحل، وما تمخض أو يتمخض في العلاقات بين الدول المعنية بالمسألة.

إن طرق حفظ وإتاحة الأرشيف بصفة عامة تخضع لتنظيمات وتشريعات وطنية تختلف بالضرورة من دولة إلى أخرى. وهنا تطرح قضية الإتاحة في هذا الصدد وخاصة بالنسبة لأخلاقيات المهنة وفي إطار المبادئ الأرشيفية النافذة في هذا المجال.

وإذ لا توجد نصوص أو مواثيق تسمح بالقانون الدولي من التشريع في هذا الصدد، فإن الدول الحائزة على هذا الصنف من الأرشيف تتحكم في هذا المجال من خلال البعد السياسي للدولة المعنية. أما الأمر الذي نؤكد عليه فهو أن الأرشيف أضحى في هذا الشأن وسيلة تستعمل للضغط أو الحصول على فوائد من قبل البلدان الحائزة، وبالتالي فغالبا ما يغيب في هذا السياق البعد الحضاري التاريخي، والذاكرة في مواقف المؤسسات والشعوب والأمم [1].

و في هذا الصدد نشير إلى بعض التجارب النموذجية التي عمدت فيها دور الأرشيف وبعض الأرشيفيين الذين كان لهم دور في إعلام الباحثين، وفسح الطريق نحو إتاحة الأرشيف الذي تحوزه دور الأرشيف التابعة لبلدهم والتي تخص تاريخ دول أخرى.

ومن جملة المبادرات التي تمت في هذا الشأن القيام بجرد نوعي وكمي للأرشيف المحفوظ، لتليه إجراء العمليات العلمية والتقنية المعتادة والمتمثلة في إعداد وسائل البحث، ووضعها تحت تصرف جمهور الباحثين. فبالإضافة إلى المعطيات الجديدة التي تطرحها مثل هذه العمليات والفائدة والقيمة المضافة التي تعزز العمل في مجال البحث والتأريخ [2]، من شأن هذا الإجراء أن يزيح الستار على محطات تاريخية وعلى أحداث وقضايا تاريخية لم تحدد بدقة من قبل المؤرخين، ولم يتم إحاطة كل خباياها ومعالمها بما يكفي من حقائق.

[1] اتسمت مفاوضات الفوج المشترك الجزائري الفرنسي المجتمع في دورات دامت بين 1980-1981 غلب عليها البعد السياسي في طرح القضايا المتعلقة مثلا بمرور الاشخاص ... وكذا المواقف السياسية الدولية.

[2] بونعامة محمد، مرجع سابق، ص 433

وكمثال على ذلك بالنسبة لحدود الجزائر مع جيرانها. فمباشرة بعد الاستقلال تمكنت من الحصول على النصوص المتعلقة بالحدود وشرعت في وضع إستراتيجية إقليمية في تنظيم شؤون الحدود وتوضيح معالمها مع كل من المغرب وتونس وليبيا [1].

فدراسة هذه المسألة من هذه الوجهة بالذات قد يؤدي إلى بدائل تخدم الدراسات والأبحاث العلمية التي تعتمد على الأرشيف لتأريخ الأحداث كدلائل تثبت الحقوق. كما أن العمل على تدويل هذا الطرح بين الأرشيفيين على المستوى الدولي، وبالأخص على مستوى مختلف أركان والأجهزة المحلية والدولية للأرشيف، من شأنه أن يزيد من تقدير وجهات نظر الأرشيفيين لاسيما من منطلق أخلاقيات المهنة المحتواة في القانون الأساسي للمجلس الدولي للأرشيف، الذي حث على التعاون بين الأرشيفيين من أجل حماية الأرشيف باعتباره ذاكرة الإنسانية تجب إتاحته والعمل على ذلك كلما أمكن [2].

أما عن أرشيف ثورة التحرير والذي يبلغ حجمه ! ! طنا من الوثائق الاستخباراتية فقط [3]، فلا زال مسيرا من طرف وزارة الدفاع الوطني وينتظر نفض الغبار عنه لما يحتويه من معلومات قيمة من شأنها إماطة اللثام عن كثير من الحقائق التاريخية والتي يمكن لها أن تؤثر على محتوى ما كتب إلى يومنا الحاضر.

وفي هذا الصدد نقترح ضرورة فتح أرشيف الثورة التحريرية لإطلاع الباحثين موازاة مع المطالبة باسترجاع الأرشيف المرحل، وذلك لغلق الباب أمام الحجج التي قد تثيرها فرنسا في الربط بين الأرصدة الموجودة فوق ترابها وعدم إتاحة الأرشيف الجزائري. وسيساهم ذلك في كتابة التاريخ وبناء الذاكرة الجماعية.

[1] بالفعل فقد تلقت وزارة الخارجية الجزائرية سنة 1965 النصوص المتعلقة بتسطير الحدود بين كل من الجزائر والمغرب، أما بخصوص تونس فقد تحدث المدير العام للأرشيف الوطني السابق بجاجة عبد الكريم عن مسألة البحث عن هذا الأرشيف بفرنسا.

[2] تم التأكيد على ذلك من خلال "البيان العالمي للأرشيف" (ملحق) الذي تم المصادقة عليه بتاريخ 10 نوفمبر 2011 خلال جلسة علنية على مستوى UNESCO ، إذ تم إعداده بمساهمة مجموعة عمل متخصصة على مستوى المجلس الدولي للأرشيف، كما تم الاعتراف به على أساس أنه يمثل قاعدة أساسية لتنظيم إستراتيجية في مجال حماية وترقية الأرشيف .

[3] م.سليماني : « قدماء وزارة التسليح والاتصالات العامة "مالغ"، 50 طنا من الأرشيف الاستخباراتي ينتظر نفض الغبار » ، جريدة الشروق، يوم 15-فيفري2013

!. استعمال تكنولوجيا المعلومات

يعتبر الأرشيف في المفهوم الدولي أولا وسيلة عمل، وأداة تسيير للمؤسسات على غرار الموارد الأخرى سواء كانت بشرية أم مالية أم مادية، والتحكم في إدارة الأرشيف ينعكس إيجابا على حسن تسيير البلاد وإدارتها [1].

ويدخل الأرشيف مع مرور السنين في التاريخ حيث يوظف لكتابة تاريخ الأمم بطريقة علمية موثقة، لذا عرف قطاع الأرشيف في النصف الثاني من القرن العشرين تطورا سريعا أخرجه من العزلة التي كان يعاني منها [2].

وقد أصبح الأرشيف في مطلع الألفية الثالثة ميدانا مقننا في جميع الجوانب من حياته الإدارية والتاريخية، وظهرت شيئا فشيئا سلسلة من المقاييس الدولية التي تسمح - إن طبقت- إدخال الأرشيف في عالم التكنولوجيات المتطورة [3] من خلال:

- إنشاء قانون نموذجي للأرشيف الوطني (من قبل منظمة اليونسكو)،
- تقنين إنشاء الشبكة الأرشيفية ،
- استخدام التصوير المصغر.
- إدخال الإعلام الآلي في تسيير الأرشيف.
- استخدام التصوير الرقمي للاسترجاع العقلاني والسريع.
- تحويل الأرشيف من الشكل الورقي إلى الشكل الرقمي.
- استخدام الشبكة الالكترونية العالمية " الانترنت والداخلية انترنت لإثراء الأرشيف وتحويله

!. مشروع السجل التاريخي: أمام النزاع حول أرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر وتشبث كل طرف بحججه القاضية بضرورة تملك هذه الأرصدة، يمكن اقتراح الحل التالي :

إنشاء برنامجا الكترونيا مشتركا بين الجزائر وفرنسا، خاصا بالأرصدة الأرشيفية المتعلقة بحقبة الاستعمار، يتم من خلاله التنسيق بين عمل الأرشيفيين المختصين ودور الأرشيف الوطنية بالاعتماد على التقنيات الحديثة المعتمدة من طرف منظمة اليونسكو [4]، حيث يتم القيام بجرد

---

[1] بجاجة عبد الكريم:« دليل الأرشيف،الارشيفات العربية بين الواقع والطموح » ، مجلة الوثائق العربية، العدد 26، 2005، ص ص 197-224، ص 197.

[2] بجاجة عبد الكريم :نفس المكان.

[3] بجاجة عبد الكريم :نفس المكان.

[4] التقنين الدولي الموحد للوصف الارشيفي "NORME ISADG "

الأرصدة الموجودة بالجزائر وفرنسا المرتبطة بنفس الحقبة، و تضع الإدارة القائمة الشاملة للأرشيف المنتج من قبلها، وبتحديد مدة الحفظ للبيانات حسب حاجياتها.

إضافة إلى تقسيم الأرصدة حسب طبيعتها وموضوعاتها وتاريخها. وتشخيص الأرصدة الناقصة والمجزأة والعمل على استكمالها ، حيث لابد من العمل هنا على التبادل والتنسيق بصفة مباشرة بين المختصين واستبعاد التأثيرات السياسية، ولا يتم ذلك إلا بعد الاتفاق على خطة عمل بين السلطات العليا للدولتين.

كما يمكن التصوير المصغر للوثائق الذي يبقى أفضل وأضمن وسيلة لحفظ الأرشيف على المدى الطويل (أكثر من قرن)، شريطة القيام أيضا بالإجراءات المرتبطة بصيانة الأفلام، ويمكن استخراج البيانات الإلكترونية في شكل الميكروفيلم بفضل تطور التكنولوجيا.

ويمكن أيضا تحويل الوثائق من الصيغة الكتابية إلى الصيغة الالكترونية، مع تبويب الملفات الالكترونية بشكل مفهوم ومؤرخ تسهل من خلاله عمليات البحث والاطلاع.

وبعد انجاز هذا البرنامج والتأكد من محتوياته، وقابليته للتحيين، تأتي مرحلة إنشاء الشبكات المعلوماتية، حيث نقترح ابتداء تأسيس شبكة داخلية مشتركة جزائرية فرنسية، مخصصة فقط للأرشيفيين والمختصين في تأمين المعلومات وتحيينها وضبطها وتصويرها وترقيمها، ليأتي دور الشبكة الخارجية أنترنت ، حيث من الضروري العمل على تأمين هذه الشبكة بالشكل الذي لا يسمح فيه الولوج إلى المعلومات إلا بعد الحصول على الإذن المتمثل في العديد من المراحل والمستويات التي تثبت صفة المستخدم.

وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة تخصيص هذه الشبكة وتوجيهها فقط للباحثين في التاريخ المشترك للبلدين. وكمرحلة أولى يمكن السماح بالاطلاع على الوثائق المرتبطة بتطور المجتمع الجزائري وثقافته ووضعيته الاجتماعية والاقتصادية، بجمع المعلومات من الجانبين لكتابة تاريخ مشترك للبلدين. أما المرحلة الثانية فتخصص للاطلاع على الوثائق المرتبطة بسياسة فرنسا تجاه الشعب الجزائري وموقفه من ذلك .

وسوف ينبثق عن هذا الفريق المتكامل سياسة لإدارة الأرشيف الإلكتروني على مستوى المؤسسات الأرشيفية في الدولتين، وتبقى تلك السياسة قابلة للإثراء حسب التطبيق في الميدان وحسب التطور التكنولوجي. لذا يجب تحديد سياسة تعتمد على أفضل الدعامات الموجودة في الوقت الحالي

والتي تضمن حفظ الأرشيف الإلكتروني لمدة عشر سنوات [1]، مع العلم بأن بعد هذه المدة يفترض اللجوء إلى حلول تكنولوجية أخرى حسب التطور التكنولوجي.

ويعود لكل مؤسسة تحديد السياسة التي تناسبها لضمان حفظ الأرشيف الإلكتروني، وإعطاء عناية خاصة للأرشيف الإستراتيجي الذي يجب تصويره رقميا في كل الأشكال الإلكترونية، وقياسيا (ميكروفيلم)، والاحتفاظ إذا اقتضى الأمر بالأرشيف الأصلي، مثل سجلات الحالة المدنية والملفات التقنية للبنية التحتية بالنسبة لأرشيف الدولة.

وفي النهاية، ننقل رأي الأرشيف الوطني الأمريكي حول أفضل شكل لحفظ الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل: " الشكل الثابت (persistent format) هو الشكل الذي يرتكز على استراتيجية للحفظ تهدف إلى التقليل من أضرار الزوال التكنولوجي، وإلى التخفيض من التبعية تجاه الأجهزة (hardware) والبرامج (software)، ليمكن في المستقبل استرجاع البيانات الإلكترونية ونسخها للحصول على وثائق صادقة [2].

إن مميزات الأرشيف الإلكتروني تتمثل في تسهيل عملية الاستنساخ في عدة أشكال، بسرعة وبأقل تكاليف من نسخ الورق. كما يمكن تحويله آليا من مكان إلى مكان بفضل الانترنت.

لذا يجب على مؤسسة الأرشيف الوطني أن تبادر بتحديد سياسة تسمح لها بالحصول على نسخ في شريط مغنطيسي(Magnetic tape) من البيانات الإلكترونية الأساسية من قبل كل المؤسسات ، وبدون أن تشغل بالها بمشكل توفير مخازن عديدة لتخزين هذه المادة الجديدة، التي لم تعد تتطلب فضاءات كبرى ومكلفة كما كان الحال في الماضي مع الورق.

وبالتالي يمكن للأرشيف الوطني أن يصبح بنكا للمعلومات الإلكترونية على مستوى الدولة، يحفظ الأرشيف في المدى الطويل ويوفر لأصحاب القرار – فورا عند الطلب كل المعلومات الضرورية لمساعدتهم في مهامهم، وفيما بعد للباحثين في حدود الإجراءات القانونية [3].

---

[1] Adrian Brown, Digital Archives Analyst, "Selecting storage media for long-term preservation", 19 June 2003 http://www.pro.gov.uk/about/preservation/digital/guidance/selecting-storage-media.doc, consulté le 15 fevrier 2013.

[2] Larry Medina, LLNL Records and Archives Group ,medina9@llnl.gov

[3] للمزيد من المعلومات حول حماية الأرشيف الإلكتروني في المدى الطويل، يمكن زيارة الموقع التالي:

http://www.imation.com technology Media Laboratory", Koichi Sadashige : "Data storage A-"National

"assessment- 2002 to 2010

خلاصة الفصل الثالث:

لقد عملت الجزائر على المطالبة بأرشيف الحقبة الاستعمارية الذي قامت فرنسا غداة الاستقلال بترحيله إلى أراضيها لأسباب فنية و سياسية و أمنية، و هو ما شكل نزاعا سياسيا لم يحل إلى يومنا هذا ، ففرنسا تشهر حججها تارة بأنها هي التي أنتجت هذه الأرصدة و هي ترمز لسيادتها و تارة أخرى أن هذه الوثائق لا يمكن تسليمها للجزائر لأنها تحمل أسماء من تعاونوا معها من الجزائريين . و قد تم تأكيد عدم موضوعية هذه الحجج، بينما تستند الجزائر في ذلك على مبادئ القانون الدولي في هذا المجال و الذي ينص على أن الأرشيف يعود للدولة التي أنتج فيها.

كما أن الصعوبات التي تعيق الباحثين في الاستغلال الموضوعي لمحتوياته بالنظر إلى التعامل السياسي مع هذه القضية ، لاسيما القيود القانونية و العملية المعمول بهما في كل من الجزائر و فرنسا أدى إلى غياب الكتابة الموضوعية للتاريخ المشترك و التي من شأنها كشف الحقائق.

و نظرا للأهمية التاريخية و العلمية للأرشيف، ينبغي إعادة كتابة التاريخ المشترك لكل من الجزائر و فرنسا بعيدا عن التوظيف السياسي لمحتوياته، معتمدين في ذلك على التعاون و التبادل العلمي و التقني و التكنولوجي في الميدان و الذي من شأنه أن يقرب الرؤى و يؤسس لعلاقات علمية بحتة.

خاتمة

من خلال التعرض إلى أهم جوانب إدارة أرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر ، والإحاطة بالعناصر القانونية والتنظيمية والسياسية التي تبنتها كل من فرنسا والجزائر ، تبين لنا أهمية الوثائق والأرصدة الأرشيفية المتعلقة بهذه الحقبة الهامة من التاريخ المشترك للبلدين الممتدة من 1830 إلى 1962 .

فالدولة الفرنسية عملت منذ احتلالها للجزائر وبالتوازي مع احتلال الأرض وسلب خيراتها والقضاء على مقاومة شعبها بالاستيلاء على أرشيف الجزائر ما قبل 1830 لاسيما المعاهدات والاتفاقيات التي ترمز إلى سيادة الجزائر ، الشيء الذي تنكره فرنسا إلى يومنا هذا بالرغم من الأدلة القاطعة على وجود هذه الوثائق والمبرمة حتى مع الدولة الفرنسية نفسها [1] .

كما اهتمت بهذا القطاع اهتماما خاصا، فأرسلت الأرشيفيين المختصين للبحث والتنقيب عن الوثائق المهمة، إضافة إلى تنظيمه وتقنينه، بنفس الطرق والمناهج المعتمدة في فرنسا.

لقد عملت فرنسا على تسجيل وتوثيق كل الأنشطة التي قامت بها قواتها العسكرية ومصالحها الإدارية المختلفة بالشكل الذي يؤكد قوتها وانجازاتها المختلفة في المجال الاقتصادي والثقافي والسياسي والعسكري والاجتماعي ، فأدى كل ذلك إلى إنتاج كم هائل من الأرصدة الأرشيفية، التي عملت على ترحيل الجزء الأكبر منها بعدما بزغت بوادر استقلال الجزائر.

لقد قامت فرنسا بترحيل هذا الأرشيف من الجزائر لأسباب تقنية وفنية وسياسية ترتبط أساسا بموقفها الثابت القائم على أن كل ما أنتج من طرف إدارتها هو ملك لها ويرمز لسيادتها وبالتالي لا يمكن التنازل عنه بأي حال من الأحوال.

لقد أدت هذه العملية إلى نقل حجم كبير من الوثائق من الجزائر إلى فرنسا وبالتالي بقي جزء آخر لم يرحل وعليه فقد تعرضت الأرصدة الأرشيفية للبتر والتقسيم والتوزيع وهو ما صعب من عمل الأرشيفيين في كل من البلدين وبالتالي التأثير على إدارة هذا القطاع.

يحتوي الأرشيف على معلومات مرتبطة بأمن فرنسا وأمن أشخاص جزائريين تعاونوا معها قد لا يزال بعضهم على قيد الحياة وبالتالي لا يمكن تعريض حياتهم للخطر حسب فرنسا.

[1] Mohamed, Harbi. Benjamin, Stora avec Abdelkrim Badjadja et d'autre : **La guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie**, Ed Robert Laffont, S.A Paris, 2004.(Panorama des archives de l'Algérie moderne et contemporaine, Par Abdelkrim Badjadja),p 631!

خاتمة

وفرنسا لم ترحل فقط الأرشيف العسكري والسيادي ولكنها أخذت معها وثائق لم تنتجها إدارتها من بينها أرشيف الفترة العثمانية الذي أعادت جزءا منه إلى الجزائر فيما بعد على شكل هدايا وليس على انه ملك للدولة الجزائرية.

كما إن ادعاءاتها القائمة على حماية الأشخاص المتعاونين معها لا تجد طريقا للموضوعية ، بعد مرور أكثر من 182 سنة من احتلالها للجزائر وأكثر من 57 سنة من اندلاع الثورة التحريرية وأكثر من 50 سنة من استقلال الجزائر فإذا كانت فرنسا تريد حماية جزائريين تعاونوا معها بالطبع لأسباب إنسانية فكيف نفسر عزوفها على تسليم خرائط القنابل المزروعة على طول خطي شال وموريس ونتائج التجارب النووية في جنوب الجزائر والتي لا زالت تحصد أرواحا بشرية وبالتالي فان الدولة الفرنسية تكيل بمكيالين فيما يخص أسباب عدم تسليمها الأرشيف إلى الجزائر.

إذا سلمنا بأن أرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر يحتوي على دراسات وانجازات ومشاريع أقامتها الدولة الفرنسية خلال هذه الحقبة والتي ترمز لقوتها وحضارتها وتثبت ايجابيات الاستعمار فلماذا لا تسلمها للجزائر لتثبت ذلك اللهم إلا إذا كانت تحتوي على وثائق تثبت عكس ذلك ، تكشف المستور وتجرم أفعالها وتؤثر على ماضيها، وما مجازر 8 ماي 1945، ومجازر 11 ديسمبر 1961 عنا ببعيد.

إن منع الاطلاع على أرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر بفرنسا وحتى بالجزائر يؤكد الطابع السياسي والأمني لهذا القرار وإلا كيف نفسر هذا بعد مرور 50 سنة من الاستقلال ومازال كم هائل من هذه الوثائق على مستوى وزارة الدفاع الوطني وعلى مستوى مراكز الأرشيف بفرنسا مغلقا يمنع فتحه للباحثين والجمهور وهو ما يؤثر بطبيعة الحال على معرفة الحقيقة وكتابة التاريخ بالشكل الصحيح.

وهنا تجدر الإشارة إلى شيء مهم وهو أن محتويات الأرشيف ليس بالضرورة صحيح فقد يحتوي على معلومات خاطئة ومغلوطة كتبت في ظروف معينة ، لذا يجب تمحيصها والتأكد منها وهذا هو دور الباحثين والمؤرخين.

خاتمة

لقد اهتمت الجزائر بأرشيف الفترة الاستعمارية فأولته عناية خاصة بالبحث عن كل ما كتب عن تاريخ الجزائر من وثائق متواجدة بالخارج والعمل على استعادته عن طريق القنوات الدبلوماسية أو التبادل بين دور الأرشيف ، كما سعت إلى استعادة الأرشيف الذي رحلته فرنسا غداة الاستقلال عن طريق المفاوضات وطرح القضية على مستوى المجلس الدولي للأرشيف.

من خلال هذا البحث يمكن استنتاج ما يلي:

- ازدواجية في إدارة الأرصدة الأرشيفية المتعلقة بفترة الاستعمار الفرنسي للجزائر.
- إن صعوبة إدارة الوثائق التي تم إنتاجها في الفترة الممتدة من 1830 إلى 1962 تعود أساسا إلى ارتباطها بالماضي الاستعماري الفرنسي بالجزائر، وموازين القوة بين دولة مستعمرة ودولة مستعمرة، إذ لا تزال فرنسا وبالرغم من مرور خمسين سنة على الاستقلال، تستعمل الأرشيف كوسيلة للضغط والمساومة للتأثير على التاريخ وذاكرة الأمة.
- إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي بالجزائر مرتبط بتقنين وتنظيم هذا القطاع في كل من فرنسا التي لها خبرة طويلة في الميدان والجزائر المهتمة به حديثا من جهة وسياستهما المتعلقة بتبليغ وإتاحة هذا النوع من الوثائق من جهة أخرى.
- إن الأرشيف الذي تم ترحيله إلى فرنسا أدى إلى التأثير على وحدة الأرصدة ببترها وتجزئتها وتوزيعها، مما عرقل إدارة أرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر.
- إن خصوصية ما يحتويه أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي بالجزائر بالنظر إلى حساسية معلوماته، أدى بكل من الجزائر وفرنسا إلى التوظيف السياسي بما يحقق أهداف ومصالح كل طرف. ويؤكد ذلك تقييد الإطلاع على الأرشيف ومنعه على الجمهور وحتى الباحثين.
- إن تمسك كلا من الجزائر وفرنسا بأحقية كل طرف في ملكية الأرشيف المرحل والمنتج خلال فترة الاستعمار الفرنسي أدى إلى نزاع أثر على إدارة الأرصدة الأرشيفية لهذه الفترة.
- اعتماد فرنسا في تعاملها مع الأرشيف المرحل على موقفين متعارضين، فهي تطالب باستعادة أرشيفها المرحل خلال الحرب العالمية الثانية من ألمانيا وروسيا تطبيقا لأحكام القانون الدولي، وترفض إعادة الأرشيف الذي رحلته من الجزائر بحجة ملكيتها له عن طريق التأثير على المنظمات الدولية المختصة بالطريقة التي تدعم أفكارها ومبادئها ، كما تطالب باستعادة أرشيف الحالة المدنية وملفات الموثقين التي بقيت في الجزائر باعتبارها إرث مشترك.

خاتمة

- إن عدم إعادة فرنسا الأرشيف المرحل يؤكد إخفائها لمعلومات ووثائق تثبت قيامها بجرائم ضد الشعب الجزائري، وإلا كيف نفسر احتفاظها إلى غاية اليوم بخرائط الألغام المزروعة على الحدود، بالرغم من أنها تدعي بريادتها في مجال حقوق الإنسان.
- الاستغلال العلمي للأرشيف لا يمكن أن يتأتى إلا من خلال الإرادة السياسية للبلدين، التي يلتزم من خلالها الطرفان على فتح الأرشيف للباحثين و المؤرخين.

الإقتراحات والتوصيات المقدمة في إطار البحث:

تغليب الاستغلال العلمي على التوظيف السياسي لمحتوى الأرشيف، وذلك من أجل إدارة ناجعة لأرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر، من خلال:

- تغيير طريقة التعامل مع الجانب الفرنسي فيما يخص مسألة الأرشيف المرحل من حيث الطرح في تحديد الأولويات وفق إستراتيجية محددة .
- إعتماد التعاون و التبادل و التنسيق بين المختصين في مجال الأرشيف و يكون ذلك ب:
  - البعثات الجامعية مع تحديد مواضيع البحث مسبقا.
  - إيفاد بعثات من الأرشيفيين والباحثين والمؤرخين للتنقيب على الوثائق الخاصة بالجزائر.
  - العمل بالتعاون مع المؤسسات الجزائرية المختصة.

استعمال تكنولوجيا المعلومات في إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي بالجزائر، اقتراح مشروع « سجل التاريخ المشترك » :و هو برنامجا الكترونيا مشتركا بين الجزائر وفرنسا يصمم وفقا للتقنيات الحديثة، بحيث يتم عن طريقه تشخيص الأرصدة الناقصة والمجزأة من أجل استكمالها بهدف كتابة التاريخ المشترك للبلدين، و تخصص هذه الشبكة للباحثين و المؤرخين.

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	مصطلحات أرشيفية
02	خريطة تمثل توزيع مصالح الأرشيف في الجزائر غداة الاستقلال(Yves Pérotin)
03	تنظيم هيكلي لمصالح الأرشيف غداة الاستقلال(Yves Pérotin)
04	التنظيم الهيكلي للمديرية العامة للأرشيف الوطني بالجزائر
05	التنظيم الهيكلي للأرشيف الوطني بفرنسا
06	البيان العالمي حول الأرشيف

بعض المصطلحات الأرشيفية المستعملة في المذكرة
Lexique archivistique

باللغة الفرنسية	باللغة الإنقليزية	باللغة العربية
Archivistique :Science et techniques relatives à l'organisation, la législation et la réglementation, le traitement et la gestion des archives.	**Archivology, Archival management, Records management**	**علم الأرشيف**:هو العلم الذي يختص بدراسة الأصول، و التقنيات المستعملة في جمع و معالجة، و حفظ، و تبليغ الوثائق الأرشيفية.
Archivage :Opération consistant à transférer des documents de leur organisation d'usage courant au service des archives.	**Transfer**	**الدفع**: العملية التي تتم من خلالها تحويل ملكية الأرشيف من الإدارة المنتجة الى مصالح الأرشيف
Archives courantes :Documents d'utilisation habituelle pour l'activité du service ou de l'organisme qui les ont produits ou reçus.	**Records, Active records, Current records**	**الأرشيف الجاري**:كل الوثائق التي يكون استعمالها في الإدارة مكثف للأغراض التي أنشئت من أجلها.
Archives définitives :Documents conservés pour une durée illimitée.	**Non-current records**	**الأرشيف النهائي** :الوثائق التي تكتسي القيمة الأرشيفية حيث يتم الاحتفاظ بها .
Archives intermédiaires : Documents qui, n'étant plus d'usage courant, doivent être conservés pour une durée limitée, essentiellement pour des raisons administratives et juridiques.	**Semi-current records**	**الأرشيف الوسيط**: الوثائق الأرشيفية التي تكون في مرحلة التحضير للمرحلة ما قبل الأخيرة والتي يقرر فيها إما الدفع أو الإقصاء حسب محتوى طبيعة وقيمة الوثيقة.

ملحق 1: المصطلحات الأرشيفية

Classement :Ensemble des opérations de mise en ordre d'un fonds ou d'un fragment de fonds selon un cadre de classement : ordre chronologique, alphabétique, méthodique, etc.... Pour les archives, le classement peut être distinct du rangement matériel sur les rayons.	**Arrangement**	**التصنيف:** عملية تنظيم الوثائق في إطار إعادة تشكيل رصيد متكامل وفق قاعدة مقننة وموحدة، تضبط فيها مكانة الوحدات الأرشيفية بالنسبة لباقي الأرشيف داخل رصيد واحد وذلك بحسب طبيعة الوثيقة ومحتواها وتاريخ إصدارها وتاريخ إنتاجها.
Communicabilité :Possibilité de communiquer au public un document ou un dossier selon la législation et la réglementation en vigueur.	**Accessibility**	**الإتاحة:** العملية التي يكون بموجبها الأرشيف قابل للإطلاع طبقا للتنظيم المعمول به.
Communication :Action de mettre un document à la disposition d'un lecteur.	**Access, communication**	**التبليغ:** عملية تتم وفق شروط مضبوطة ومقننة بحيث يبلغ الأرشيف .
Conservation (1) :Ensemble de techniques, méthodes et procédés destinés à assurer la sauvegarde matérielle des documents.	**Conservation**	**حفظ الأرشيف:** مجموع التقنيات والمناهج والإجراءات المتخذة لضمان الحفظ المادي للوثائق.
Conservation (2) :Fonction de sauvegarde matérielle, tri, classement, inventaire, communication et mise en valeur des fonds d'archives.	**Preservation**	**حماية الأرشيف:** أخذ كل الاحتياطات وإحداث الظروف اللازمة من أجل تفادي أي خطر قد يحدق بالأرشيف، ويعني ذلك الحفظ الجيد وفق التقنيات المعمول بها بما في ذلك تهيئة المساحات أو البنايات المخصصة لحفظ الأرشيف.
Dépôt :Ensemble des magasins d'un service d'archives ; généralement employé pour bâtiment d'archives.	**Records center, Archives center**	**محلات الأرشيف:** هي المساحات أو الفضاءات من المخازن أو بنايات معدة خصيصا لتخزين ، ترتيب وحفظ الأرشيف. كما تستعمل كذلك كلمات مستودع أو مخزن.

ملحق 1: المصطلحات الأرشيفية

Elimination :Procédure réglementaire qui consiste à détruire des documents dont la conservation ne se justifie plus.	**Disposal, destruction**	**إقصاء:** عملية يتم بموجبها حذف الأرشيف وذلك وفق ضوابط قانونية وتنظيمية تحدد الوثائق التي يقتضي إقصاؤها.
Fonds d'archives :Ensemble de documents de toute nature qu'une personne physique ou morale a automatiquement et organiquement réunis dans l'exercice de ses activités et conservés en vue d'une utilisation éventuelle.	**Archives group**	**الرصيد الأرشيفي:**مجموع الوثائق مهما كانت طبيعتها والمحتفظ بها بهدف إستعمالها.
Inventaire :Etat descriptif et estimatif des biens meubles, titres, papiers.	**Inventory**	**جرد**: عملية يتم بموجبها إحصاء كمي ونوعي للأرشيف مع تحديد طبيعته وحالته.
Magasin :Dans un bâtiment d'archives, locaux de rangement ou de conservation de documents, par opposition aux bureaux.	**Stocks, storage, repository**	**مخزن الأرشيف:**هو عبارة عن محل في بناية الأرشيف معد لاحتواء و حفظ الوثائق الأرشيفية.
Mètre linéaire :Unité de mesure des archives.	**Linear feet (cubic feet)**	**متر على الخط الطولي:**وحدة لقياس الأرشيف .
Microfilm :Microforme se présentant en bande ou en rouleau.	**Microfilm**	**الميكروفيلم:**هو فيلم فوتوغرافي على شكل لفة أو شريط يحتوي على سلسلة للوثائق الأرشيفية بقياس صغير جدا.
Traitement des archives Ensembles des procédures et des opérations d'analyse, tri, classement et inventaires d'archives.	**Processing, treatment**	**معالجة الأرشيف:**عملية يتم من خلالها فرز وتصنيف وترتيب وإعادة تشكيل مختلف الوحدات المكونة للرصيد.
Tri : Opération consistant à séparer dans un ensemble de documents ceux qui doivent être conservés de ceux qui sont destinés à être éliminés.	**Review, appraisal**	**الفرز** : هو عملية تسعى الى تفريق جزء من الوثائق (عن طريق التقييم) من مجموع الوثائق التي يجب حفظها لاكتسابها القيمة التاريخية و التراثية من الوثائق المقترحة للإقصاء.

Elimination :Procédure réglementaire qui consiste à détruire des documents dont la conservation ne se justifie plus.	**Disposal, destruction**	إلغاء: عملية تخضع لشروط قانونية يتم فيها حذف أو إقصاء وثيقة.

المرجع: مدونة النصوص التنظيمية 1990-2011، مطبوعات المديرية العامة للأرشيف الوطني2011.

http://www.amig.fr/lexique-archives.html consulté le 24janvier 2013

التنظيم الهيكلي للمديرية العامة للأرشيف الوطني
المرسوم رقم 88-45 المؤرخ في 1 مارس 1988 المتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني وتحديد اختصاصها

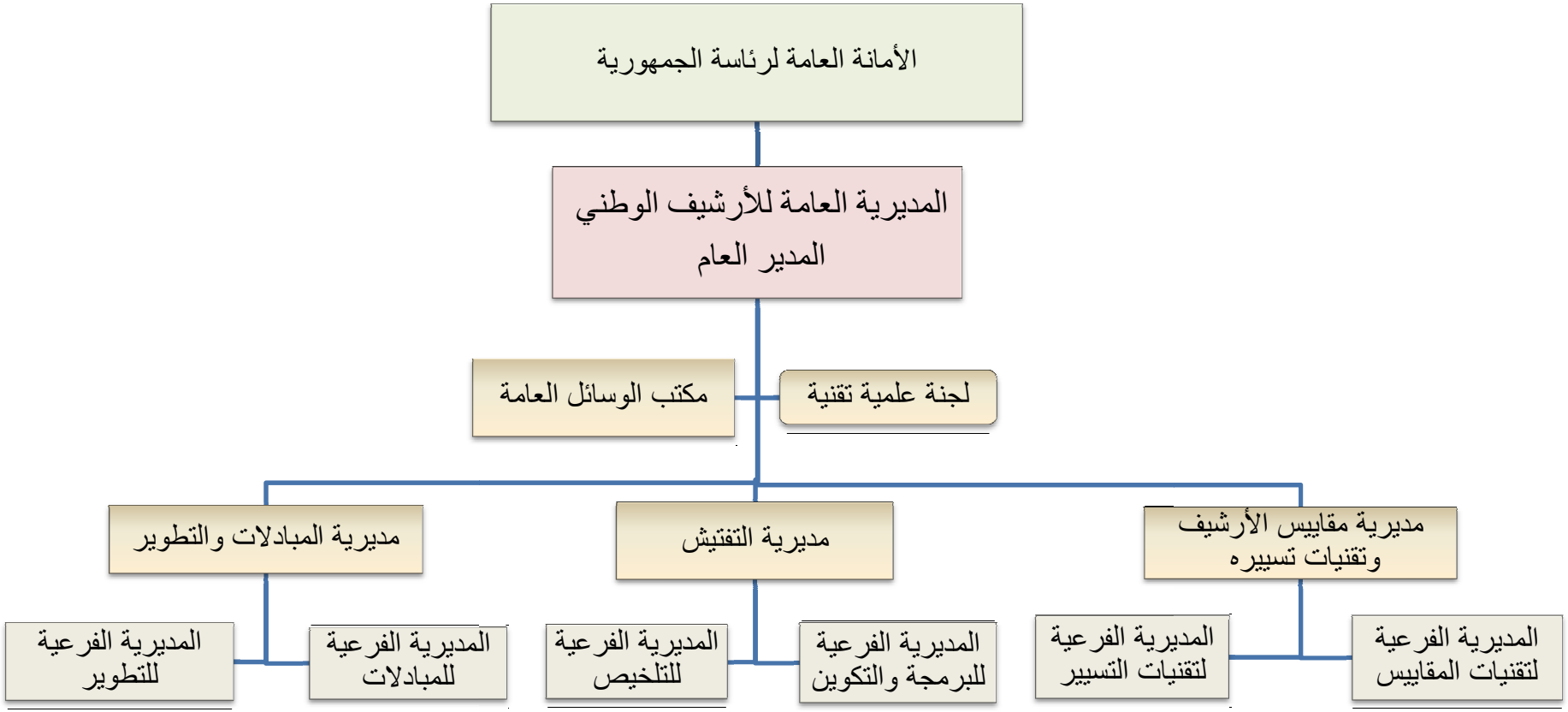

المراجـــع باللغـــــة العـــربية:

النصوص الرسمية:

- أمر رقم 71ـ36 المؤرخ في 3 يونيو 1971 و المتضمن إحداث مؤسسة الوثائق الوطنية.
- قانون رقم 88ـ09 المؤرخ في 07 جمادى الثاني 1408 الموافق لـ 26 جانفي 1988 و المتعلق بالأرشيف الوطني
- مرسوم رقم 74ـ75 المؤرخ في 03 ربيع الثاني عام 1394 الموافق لـ 25 أفريـل 1974 و المتضمن تأسيس مجلس استشاري للمحفوظات الوطنية.
- مرسوم رقم 77ـ67 المؤرخ في 30 ربيع الأول لعام 1397 الموافق لـ 20 مارس 1977 والمتعلق بالمحفوظات الوطنية.
- مرسوم رقم 87ـ11 المؤرخ في 06 جمادى الأولى عام 1407 الموافق لـ 06جانفي 1987 والمتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية.
- مرسوم رقم 88ـ45 المؤرخ في 12 رجب عام 1408 الموافق لـ 01 مارس1988 والمتضمن إحداث المديرية العامة للأرشيف الوطني و المحدد لاختصاصاتها.
- مرسوم رقم 88ـ46 المؤرخ في 12 رجب عام 1408 الموافق لـ 01 مارس1988 والمتعلق بالمجلس الأعلى للأرشيف الوطني.
- مرسوم رقم 88ـ47 المؤرخ في 12 رجب عام 1408 الموافق لـ 01 مارس1988 المعدل للمرسوم رقم 87ـ11 المؤرخ في 06 جمادى الأول عام 1407 الموافق ل 06جانفي 1987 والمتضمن إنشاء مركز المحفوظات الوطنية.
- قرار مؤرخ في 10 يونيو 1991 يتضمن إنشاء ملحقة لمركز الأرشيف الوطني تدعى " المركز التمهيدي للإدارات المركزية".
- قرار مؤرخ في 27 ذي القعدة عام 1411 الموافق لـ 10 يونيو1991 والمتضمن التنظيم الداخلي لمركز الأرشيف الوطني.
- منشور رقم 5 المؤرخ في 18 مارس 1992 ، الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني والمتعلق بفتح الأرشيف العمومي للاطلاع.
- منشور رقم 07 ـ 94 المؤرخ في 02 أكتوبر 1994 ، الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني والخاص بإنقاذ الأرشيف المنتج ما قبل 1962

- منشور رقم 34 ـ2009 المؤرخ في 25 أكتوبر 2009، الصادر عن المديرية العامة للأرشيف الوطني حول عملية دفع أرشيف الفترة الاستعمارية إلى مركز الأرشيف الوطني.
- التعليمة رقم 27 ـ2007 ، الصادرة عن المديرية العامة للأرشيف الوطني حول الذاكرة الوطنية.
- مذكرة رقم 17ـ99 المؤرخ في 03 مارس 1999 ، الصادر ة عن المديرية العامة للأرشيف الوطني و المتعلقة بتنظيم أول جلسات الأرشيف الوطني تحت عنوان الأرشيف بالجزائر (واقع وآفاق).

الكتب:

- الألوسي سالم عبود ، مالك محمد محجوب: **الأرشيف تاريخه و أصنافه و إدارته**، الطبعة الأولى، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1979.
- جمال الدين لعويسات: **مبادئ الإدارة**، الطبعة الثانية، دار هومة، الجزائر، 2009.
- الخولي جمال : **الوثائق الإدارية بين النظرية والتطبيق**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ،1993.
- الخولي جمال : **مدخل لدراسة الأرشيف**، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، 2002.
- الدجاني محمد سليمان والدجاني منذر سليمان :**منهجية البحث العلمي في علم السياسة**، دار الزهرة، عمان ،2008.
- شلبي محمد: **المنهجية في التحليل السياسي**، الطبعة 4، دار هومة، الجزائر، 2002.
- عوابدي عمار :**مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية**، الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، 2011.
- قداش محفوظ: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830ـ1954** ، ترجمة محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للإتصال النشر والإشهار ، الجزائر ،2008,
- مصباح عامر: **منهجية البحث في العلوم السياسية والإعلام**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.
- الميلي مبارك بن محمد: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث** ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر،1964.

الدوريات:

- ابن عطية نادية: «تسيير الوثائق الإدارية» ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 2 ، المجلد ب، كلية العلوم الإنسانية جامعة باتنة ، الجزائر ، ديسمبر 2009 ، ص.ص 361ـ380.
- بجاجة عبد الكريم: «النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف»،مطبوعات مركز الأرشيف الوطني العدد 03، الجزائر، 1996.
- بجاجة عبد الكريم: «دليل الأرشيف،الارشيفات العربية بين الواقع والطموح»، مجلة الوثائق العربية، العدد 26، 2005، ص ص 197ـ224.
- بودوشة أحمد: «التشريعات والتكنولوجيات ودورها في دعم وتطوير الأرشيف الوطني»، مجلة المكتبات والمعلومات، العدد3، المجلد الثاني، 2003،ص ص95ـ111.
- دليل الأرصدة : « نماذج من الأرصدة المحفوظة في الأرشيف الوطني » ، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري،2006.
- الراعي هيكل: «إشكالية جمع التراث الوثائقي ومصادره»، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد 11، 2000، ص ص.45ـ65.
- شيخي عبد المجيد:«شروط إدماج المجتمعات العربية في مجتمع المعلومات و دور الأرشيفات العربية»، مجلة الوثائق العربية ،العدد 25، السنة 2005،ص ص 341ـ352.
- صاري فاطمة الزهراء:« وثائق الإيالة الجزائرية في الأرشيف العثماني بإسطنبول » ، الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بالجزائر والمحفوظ بالخارج (من 16 إلى 19 فبراير 1998)، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري،العدد10، 1998، ص ص69ـ94.
- محمد صابر عرب:«نحو قانون موحد للوثائق العربية»، مجلة الوثائق العربية، العدد25، 2005، ص ص 45ـ57.
- مصطفى أحمد بن حموش : «فقه العمران الإسلامي، من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1646ـ1830»، سلسلة الدراسات الفقهية، العدد 5، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث،2000، ص ص 15ـ47.

- ميموني عمر:«مؤسسات الأرشيف الوطني: الواقع والآفاق اقتراحات ونماذج»، مجلة المكتبات والمعلومات، العدد3،المجلد الثاني، 2003، ص ص 94-89.

الرسائل الجامعية:

- بونعامة محمد : مسألة الأرشيفات المرحلة، دراسة حالة الأرشيف المرحل من الجزائر إلى فرنسا، رسالة دكتوراه، معهد علم المكتبات ، جامعة الجزائر، 2013.
- درواز كمال :الأرشيف الإداري في الجزائر: أهميته، تنظيمه، حمايته القانونية، وواقعه، رسالة ماجستير ، معهد علم المكتبات، جامعة قسنطينة، 2001.

الندوات و الملتقيات:

- الملتقى الوطني حول تقنيات الأرشيف المنعقد بتاريخ 11 ديسمبر1994، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد رقم 04، السنة 1994.
- المخطط التنموي الخاص بالأرشيف الوطني 1996-2000، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد رقم 05، السنة 1996.
- الندوة الدولية حول الأرشيف الخاص بتاريخ الجزائر والمحفوظ بالخارج 16-19 فبراير 1998، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد رقم 10، السنة 1998.
- الملتقى الوطني الأول حول مباني حفظ الأرشيف ، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد رقم 04، السنة 2010.
- البرنامج العلمي للملتقى الأول الجزائري_التونسي حول الأرشيف والإعلام المغاربي، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد رقم 09، السنة 2010.
- الملتقى الوطني الأول حول التثمين والنشاط الثقافي في الأرشيف ، مطبوعات الأرشيف الوطني الجزائري، العدد رقم 01، السنة 2011.
- يسمينة سعودي : « أهمية المحفوظات " الأرشيف " في الدراسات التاريخية، عصارة أبحاث، ونماذج من مصادر الأرشيف الموزع بالجزائر وأكس أون بروفانس »، ملتقى جامعة شلف حول الأرشيف، 5 و6 أكتوبر 2012 .

الصحف والجرائد :

الخبر، الشروق، الفجر نيوز، السلام، صوت الأحرار،النصر، أخبار اليوم.

المراجـــع باللغـــــة الأجنبية:

النصوص الرسمية:

- Convention sur la succession d'Etats en matière de biens, archives et dettes d'Etat, Vienne, Mars-Avril 1983.
- Code du patrimoine - Livre 2 - promulgué par l'ordonnance n° 2004-178 du 20 février 2004 (J.O. du 24 février 2004, p. 3748).
- Loi n° 2005-158 du 23 février 2005 portant reconnaissance de la Nation et contribution nationale en faveur des Français rapatriés.
- Décret n°79-1037 du 3 décembre 1979 relatif à la compétence des services d'archives publics et à la coopération entre les administrations pour la collecte, la conservation et la communication des archives publiques (J.O. du 5 décembre 1979, p. 3056).
- Décret n°88-849 du 28 juillet 1988 relatif au contrôle scientifique et technique de l'Etat sur les archives des collectivités territoriales (J.O. du 30 juillet 1988).
- Circulaire du 2 novembre 2001 [NOR : PRMX0105139C] relative à la gestion des archives dans les services et établissements publics de l'Etat (J.O. du 4 novembre 2001, p. 17359).
- Instruction DITN/DPACI/2005/001 relative aux modalités de délivrance du visa d'élimination des documents papier transférés sur support numérique ou micrographique.

Dispositions relatives à l'accès aux archives :

- Décret n°79-1038 du 3 décembre 1979 relatif à la communicabilité des documents d'archives publiques (J.O. du 5 décembre 1979, p. 3058).
- Arrêté du 11 octobre 1999 [NOR : MCCB9900499A] instituant une dérogation générale pour la consultation de certains fonds d'archives publiques concernant la Seconde Guerre mondiale versés aux Archives nationales par le ministère de l'intérieur (J.O. du 17 novembre 1999, p. 17074).
- Circulaire du 2 octobre 1997 [NOR : PRMX9702288C] relative à l'accès aux archives publiques de la période 1940-1945 (J.O. du 3 octobre 1997, p. 14339).
- Circulaire du 13 avril 2001 [NOR : PRMX0104798J] relative à l'accès aux archives publiques en relation avec la guerre d'Algérie (J.O. du 26 avril 2001, p. 6478).

Dispositions relatives à l'accès aux documents administratifs :

- Loi n°78-753 du 17 juillet 1978 portant diverses mesures d'amélioration des relations entre l'administration et le public et diverses dispositions d'ordre administratif, social et fiscal (J.O. du 18 juillet 1978, p.2851), modifiée par la loi n°79-587 du 11 juillet 1979 relative à la motivation des actes administratifs et à l'amélioration des relations entre l'administration et le public (J.O. du 12 juillet 1979, p.1711) et la loi n°2000-321 du 12 avril 2000 relative aux droits des citoyens dans leurs relations avec les administrations (J.O. du 13 avril 2000, p. 5646), et l'ordonnance 2005-650 du 6 juin 2005 (J.O. n° 131 du 7 juin 2005).

الكتب:

- Bastien, Hervé : **Droit des archives** ,Direction des Archives de France , la documentation française, Paris,1996.
- Delmas,(B): **La société sans mémoire, Propos dissidents sur les politiques des archives en France**, Bourrin Editeur,Paris , 2006.
- Girling, Jean: **France political and social change**, United Kingdom, London, Routledge, 1998.
- Grimaud, Nicole: **La politique extérieure de l'Algérie**, édition Kartala, France, Paris, 1984.
- Grimstead, Patricia Kennedy: **Returned from Russia, nazi-2 archival plunder in western Europe and Rcent restitutions issues**. Edited by J.T Hoogewoud and eric ketelaar. London, Institute of art and Law. 2007.
- Keiger, J.F.V.: **France and the world since 1870**, oxford university press first published, United state, New York, 2001.
- Kessler,Marie Christine: **La politique étrangère de la France : acteurs et processus**, Presse de la fondation nationale des sciences politiques, France, Paris, 1999.
- Mazikana,Peter C :. **La gestion des archives et des documents au service des décideurs** : une étude RAMP UNESCO, par, Programme général d'information et UNISIST , paris , UNESCO,1990.
- Mohamed, Harbi. Benjamin, Stora avec Abdelkrim Badjadja et d'autre : **La guerre d'Algérie 1954-2004 la fin de l'amnésie**, Ed Robert Laffont, S.A Paris, 2004.(Panorama des archives de l'Algérie moderne et contemporaine, Par Abdelkrim Badjadja).
- Pertotin ,Y : **algérie archives publiques,** programme régulier, unesco , Paris, 1964.

- Pomiane, Krzysztof **. Les archives, Du trésor des chartes au Caran dans les lieux de mémoire**, volume 3, Gallimard, Paris, 1992.
- Stora, (B) : **La gangrène et l'oubli, La mémoire de la guerre d'Algérie**, Editons SEDIA, Paris, 2010.

الرسائل الجامعية:

- Akbal, Meheni : **Le contentieux archivistique Algéro -Français** , Thèse de doctorat en Bibliothéconomie et sciences documentaires Université d'Alger Faculté des Sciences Humaines et Sociales .Institut de Bibliothéconomie et des Sciences Documentaires. 2004.

الدوريات:

- Bautier, Robert-Henri : « La Phase cruciale de l'histoire des archives : la constitution des dépôts d'archives et la naissance de l'archivistique (XVIe - début du XIXe) » Revue Archivum, t XVIII, 1968, p.p. 139-149.
- Boyer**,** Pierre : « Les archives rapatriée », Revue itinéraire ,n°264,Juin 1982,p.p.49-67.
- Boyer. Pierre : « Introduction à une histoire intérieure de la régence d'Alger », Revue historique, Paris, 1966, pp297-316.
- Brochier, André et Goudail.Agnès : « Les archives concernant l'Algérie au Centre des archives : Historique des fonds, perspectives de classement (constitution des fonds) », Revue Correspondances, n°74, Mars-Mai 2003,pp5-9.
- Combe, Sonia :« Les archives dans les guerres de mémoire : France, Allemagne, Russie», Hermès, Paris, 2008.
- Comeli,Dekker : « L'archivistique néerlandaise et la généalogie », Revue Archivum , vol. XXXVII, 1992.pp165-172 .
- Cornu, Marie .: « L'actualité des contentieux archivistique » Archives et patrimoine tour1. CNRS, l'harmattan. Paris 2004. p 188.
- Delmas,Bruno : « Naissance et renaissance de l'archivistique française »_ la gazette des archives, les archives en France. Numéro réalisé conjointement par l'association des archivistes français et le conseil international des archives n° 204. Paris2007,pp5-32.
- Dion, Isabelle : « La France et ses colonies : La question du rapatriement des archives », Revue histoire et archives, n°17, 2005,pp 69-81.
- Esquer, Gabriel : « Histoire et souvenir », Revue africaine, 1956 , pp196-226, consulté sur http://www..algerie-ancienne.com/livre/Revue.htm.
- Etienne Bruno : « Chronique diplomatique » Annuaire de l'Afrique du Nord - Centre national de la recherche scientifique; Centre de recherches et d'études sur les sociétés méditerrannéenes (CRESM) - Paris , Editions du CNRS, 1982, Vol. 20 .pp 525-538.p526.
- Martinez, Christine : « Archives, Archivistes, et archivistique française à l'épreuve des relations internationales »**,** Revue la gazette des archives, Numéro réalisé conjointement par l'association des archivistes français et le conseil international des archives n°204,2007, pp 89-90.

- Santoni, Pierre : « La naissance des archives publiques ». Revue la Gazette des archives n°146-47, 1989.

الندوات و الملتقيات والمحاضرات:

- Table ronde de Varsovie 1963et de Cagliari 1977.
- BEDJAOUI, Mohamed : « Les contentieux d'archives entre Etats »,Extrait de la Conférence donnée à Alger, par le Docteur membre de la Cour Internationale de Justice, communication de la direction generale des archives nationales d'Algérie 1995.
- Cornu, Mari : « Archives et patrimoine » Actes du Colloque du CNRS sur les archives de la création, l'harmattan. Paris 2004. pp51-57.
- Kesckemeti, Charles : « Histoire des contentieux archivistiques ، Archives et patrimoine », Actes du Colloque du CNRS sur les archives de la création, l'Harmattan, Paris,2004, pp41-49.
- Martine,Christine : « Archives d'Etat et état des Archives Défricher et déchiffrer les Archives »,Conférence faite par Christine. Martinez, E.Perricault, S.Coeuré…AIU.Paris.Avril 2008.

المصادر الالكترونية:

- http://www .sgg.joradp.dz/
- http://www..archivesdefrance.culture.gouv.fr/ .
- http://www. //. Legifrance.gouv.fr/AffichCod.do ? .
- http //www.archivesfrance.gouv.culture/loi.
- BADJADJA (A), «archives, guerre et le concert des nations», XXXIe conférence internationale de la table ronde des archives, 1995, Washington; États-Unis (6-9 septembre 1995), communication de la direction générale des archives nationales d'Algérie: «le contentieux archivistique algero-français», sur le site : http://badjadja.e-monsite.com/rubrique,contentieux-archivistique-1,622959.html .
- Adrian Brown, Digital Archives Analyst, "Selecting storage media for long-term preservation", 19 June 2003
  http://www.pro.gov.uk/about/preservation/digital/guidance/selecting-storage-media.doc
- Larry Medina, LLNL Records and Archives Group ,medina9@llnl.gov
- **Duane Huguenin**, « Sonia Combe, éd., Archives et histoire dans les sociétés postcommunistes », *Cahiers du monde russe* [En ligne], 50/4 | 2009, mis en ligne le 12 janvier 2011. URL : http://monderusse.revues.org/7265.

- Stéphanie. Roussel : « Principes de la collecte des archives en France et perspectives d'évolution » Stage technique international d'archives , Lundi 4 avril 2011, sur cite http //..www.archivesdefrance.culture.gouv.fr//static/488. forma pdf .
- BADJADJA (A), Directeur Général des Archives Nationales, XXXIe conférence internationale de la table ronde des archives, 1995, Washington; États-Unis, «archives, guerre et le concert des nations» (6-9 septembre 1995), communication de la direction générale des archives nationales d'Algérie: «le contentieux archivistique algero-français», sur le site : http://badjadja.e-monsite.com/rubrique,contentieux-archivistique-1,622959.html.
- A-"National Media Laboratory", Koichi Sadashige : "Data storage technology http://www.imation.com assessment- 2002 to 2010
- Adrian Brown, Digital Archives Analyst, "Selecting storage media for long-term preservation", 19 June 2003 http://www.pro.gov.uk/about/preservation/digital/guidance/selecting-storage-media.doc.

قائمة المحتويات

الشكر والتقدير

الإهداء

قائمة المختصرات

ملخص المذكرة والكلمات الدالة

عرض الخطة

مقدمة.....01

الفصل الأول: التسيير الفرنسي لأرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر.....07

المبحث الأول:الأرشيف من خلال التشريع الفرنسي.....08

المطلب الأول : ميلاد وتطور الأرشيف الفرنسي 08

المطلب الثاني : تنظيم الأرشيف في فرنسا والتشريع له.....10

الفرع الأول: تطور تنظيم الأرشيف في فرنسا.....10

أولا:تسيير الأرشيف على مستوى مصالح الدولة..... 12

1/مديرية الأرشيف بفرنسا.....12

2/الأرشيف الوطني.....12

3/ المصالح الأخرى لأرشيف الدولة.....13

4/اللجان المكلفة بكتابة تاريخ الوزارات.....13

ثانيا: تسيير الأرشيف على مستوى الجماعات الإقليمية.....13

1/ الأرشيف البلدي.....14

2/ أرشيف المقاطعات..... 14

3/ الأرشيف الجهوي.....14

4/ الأرشيف ما وراء البحار.....15

الفرع الثاني: مفهوم الأرشيف وأنواعه في التشريع الفرنسي 15

1/تعريف الأرشيف وأنواعه.....15

2/نظرية الأعمار الثلاثة.....16

المبحث الثاني: الاهتمام الفرنسي بتنظيم أرشيف الفترة الاستعمارية بالجزائر.....17

المطلب الأول: التنظيم الفرنسي للأرشيف بالجزائر.....18

الفرع الأول: أقسام أرشيف الفترة الاستعمارية..... 20
الفرع الثاني: صلاحيات ومهام المحافظين الجهويين..... 21
المطلب الثاني : تطور التنظيم الفرنسي للأرشيف في الفترة الاستعمارية بالجزائر..... 22
المبحث الثالث: ترحيل فرنسا لأرشيف فترة الاستعمار غداة استقلال الجزائر..... 26
المطلب الأول : الإستراتيجية الفرنسية في ترحيل الأرشيف من الجزائر وأهدافها..... 26
ألفرع الأول:مدى شرعية الإستراتيجية الفرنسية..... 27
الفرع الثاني:أسباب وأهداف ترحيل الأرشيف..... 29
أولا: معرفة تاريخ الشعوب وكتابته..... 30
ثانيا:ربط المستعمرات السابقة..... 30
ثالثا:توخي السرية والتهرب من المسؤولية القضائية..... 30
المطلب الثاني : الأرصدة الأرشيفية المرحلة..... 31
الفرع الأول:تقسيم الأرصدة..... 31
الفرع الثاني:مراحل الترحيل..... 33
المطلب الثالث: التنظيم الفرنسي لأرشيف الفترة الاستعمارية المرحل..... 35
خلاصة الفصل الأول..... 37
الفصل الثاني: تسيير الدولة الجزائرية لأرشيف الفترة الاستعمارية..... 38
المبحث الأول:انعكاسات ترحيل أرشيف الفترة الاستعمارية على الأرصدة..... 39
المطلب الأول :الانعكاسات العملية في مجال تسيير الأرشيف..... 40
المطلب الثاني: الانعكاسات العلمية في استغلال الأرشيف..... 43
1 – الإتاحة والاطلاع على الأرشيف:..... 44
2 – الترتيب والتصنيف:..... 44
3 – انتشار أماكن حفظ الأرشيف المتعلق بتاريخ الجزائر..... 45
4 – إشكالية اللغة:..... 45
المبحث الثاني : مكونات الأرصدة الأرشيفية بالجزائر..... 46
المطلب الأول : الأرشيف غير المرحل من الجزائر..... 46

الفرع الأول:أرشيف الفترة العثمانية(1648-1830)..... 47

الفرع الثاني:أرشيف الفترة الاستعمارية (الإقامة العامة بالجزائر).....48

الفرع الثالث: أرشيف مؤسسات الثورة التحريرية وأرشيف الحركة الوطنية.....50

المطلب الثاني : الأرشيف المسترجع من الخارج.....51

الفرع الأول:الأرصدة المتواجدة بفرنسا.....52

الفرع الثاني: الأرصدة المتواجدة بتركيا.....53

الفرع الثالث: الأرصدة الأخرى.....54

المبحث الثاني : تسيير الأرشيف و تنظيمه وفقا للتشريع الجزائري.....55

المطلب الأول : البيئة المحيطة بتنظيم الأرشيف غداة الاستقلال 55

الفرع الأول :إشكالية جمع الأرصدة الأرشيفية.....56

الفرع الثاني: إشكالية عدم وجود الأرشيفيين المختصين.....56

المطلب الثـاني : التشريع والتنظيم الجزائـــريين في مجال الأرشيف.....57

الفرع الأول:مراحل التشريع الجزائري في مجال الأرشيف.....57

أولا/استمرار اعتماد التشريع الفرنسي.....57

ثانيا: إصدار النصوص التنظيمية الجزائرية.....58

ثالثا:وصاية وزارة الثقافة على الأرشيف 1977- 1988 59

رابعا: قانون الأرشيف رقم 88-09 المؤرخ في 26 جانفي 1988.....59

الفرع الثاني:تعـــريف الأرشيـــف في القانون الجزائري وتنظيمه.....60

أولا: تعريف الأرشيف وأنواعه.....60

ثانيا:تنظيم الأرشيف من خلال التشريع الجزائري.....62

خلاصة الفصل الثاني.....64

الفصل الثالث : واقع وأفاق إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي بالجزائر.....65

المبحث الأول : طبيعة النزاع الأرشيفي بين الجزائر وفرنسا.....66

المطلب الأول :أسباب النـــزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف.....66

الفرع الأول: الأسباب التاريخية للنزاع الأرشيفي.....67

الفرع الثاني: الحجج المقدمة من الطرفين.....68
أولا:الحجج المقدمة من الطرف الفرنسي.....68
ثانيا:الحجج المقدمة من الجانب الجزائري.....70
1)المبادئ الأساسية التي تعتمدها الجزائر :.....71
2)القانون الدولي باعتباره عامل مساعد.....72
المطلب الثاني: مراحل وآليات إدارة النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف.....74
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في إدارة النزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف.....77
المطلب الأول :العوامل الموضوعية المؤثرة في إدارة النزاع.....77
الفرع الأول: الأهمية التاريخية للأرشيف.....77
الفرع الثاني: الأهمية الإدارية والسياسية للأرشيف.....79
الفرع الثالث: الأهمية الثقافية والاجتماعية للأرشيف.....80
1 ـ بناء الذاكرة الجماعية والهوية الوطنية.....81
2 ـ مكونات المجتمع وتطوره.....81
المطلب الثاني:دور العوامل التنظيمية في إدارة النزاع.....81
الفرع الأول: الاطلاع على أرشيف الفترة الاستعمارية للجزائر من خلال التشريعات.....82
أولا:الاطلاع على الأرشيف في القانون الفرنسي.....82
ثانيا:الإطلاع على الأرشيف في القانون الجزائري.....83
الفرع الثاني:التوظيف السياسي للأرشيف.....85
المبحث الثالث:آفاق إدارة أرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر.....87
المطلب الأول : الاستغلال العلمي لأرشيف فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر.....87
المطلب الثاني: من أجل إدارة فعالة لأرشيف الفترة الاستعمارية.....89
التعاون الأرشيفي والبعثات العلمية.....85
1. فتح الأرشيف للاطلاع 91
2. استعمال تكنولوجيا المعلومات.....93
3. مشروع السجل التاريخي.....93
خلاصة الفصل الثالث.....96

قائمة المحتويات

خاتمة.....97
قائمة الملاحق.....101
قائمة المراجع.....111
قائمة المحتويات.....120